

الاتصال السياسي

جبار علاوي



للنشر والتوزيع

الاتصال السياسي

الاتصال السياسي

جبار علاوي

الطبعة العربية

2015م

دار امجد للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٤/٨/٣٨٨٢)

٣٢٠

علاوي، جبار حسين ، الاتصال السياسي/ جبار حسين علاوي.- عمان: دار امجد للنشر والتوزيع،٢٠١٤

( )ص.

ر.إ. ٢٠١٤/٨/٣٨٨٢

الواصفات: / السياسة// الاتصال.

ISBN ٩٧٨-٩٩٥٧-٩٩-٠١٥-٢ (ردمك)

دار امجد للنشر والتوزيع

عمان- الأردن- شارع الملك حسين مقابل مجمع الفحيص
جـوال: 0796914632 - 0799291702
هاتف:4652272 فاكس4653372
dar.almajd@hotmail.com
dar.amjad٢٠١٤dp@yahoo.com

المقدمة

تعد سياسة الاتصال المنهجي المنظم مع الجماهير من أهم التوجهات التي تنتهجها الحكومات والأحزاب في التأثير على الرأي العام الشعبي لخلق نوع من الجماهيرية والتأييد الشعبي لبرامجها وسياساتها وبقدر ما كانت هذه البرامج السياسية تمتلك عمقاً شعبياً أكبر بقدر ما كانت أقرب إلى التحقيق على الواقع السياسي في بلد ما.

يستعرض هذا الكتاب أهم المفاهيم في علم السياسة، والرأي العام وعلاقته بالسياسة والبرامج الاتصالية، كما يوضح مفهوم الإعلام السياسي، لتتبلور هذه المفاهيم في تكوين وتوضيح مفهوم علم الاتصال السياسي.

الفصل الأول

علم السياسة

أولا: مفهوم علم السياسة

اشتقت كلمة سياسةpolitics من اللغة اليونانية من كلمة بولس polic وتعني الدولة المدنية city –state، وكان يقصد بها القلعة في قلب المدينة بأكملها متضمنة ساكنو الضواحي الذين يشاركون في سياسة تلك المدينة وأعمالها .

وتتلخص في دراسة أعمال وأقوال رجال الدولة، وكل من له تأثير عليها، وتحليل الوقائع وتفسير الأحداث الهامة، وقد استخدمت عبارة السياسة بشكل عام لتعني الدراسة المنظمة لمعاملات الدولة عن طريق تطبيق الطرق العلمية على الوقائع اليومية، وبشكل أدق يعتبر الكثير من الباحثين علم السياسة: دراسة الدولة، ومؤسساتها وأجهزتها والوظائف التي تقوم بها هذه المؤسسات والأجهزة والغايات التي أنشأت من اجلها، ولكن هذا لا ينفي الاختلافات في تحديد مفهوم علم السياسة.

أن مجال علم السياسة مجال معقد لكونه يرتبط بحياة المجتمع سواء كان المجتمع مجتمعا بدائيا أو متطورا.

ويرجع هذا التعقيد إلى كون أن علم السياسة يبحث في ماهية القوة التي تأخذ لها صورة السلطة والتي يفترض وجودها البحث في كيفية عملها وتصرفها والأرضية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي تستند عليها.

فلكون أن نشاطات الإنسانية تتميز بصفتي التصارع – صراع المصالح- والتعاون من اجل المحافظة على ديمومة المجتمع - فان فكرة التنظيم وفكرة الإقناع تعتبران الحجر الأساسي لتطور علم السياسة لأنهما يشكلان وجهي السياسة التي تدفع إلى

المزيد من الجهد للتجديد من وسائلها لكون أن نشاطات الإنسان في تغير مستمر والصراعات الناتجة عنها تفرض مزيدا من التنظيم ومزيدا من محاولات الإبداع الفكري لترسيخ فكرة الإقناع بزيادة درجات التعاون البشري داخل المجتمع الإنساني .

يضاف إلى ذلك أن علم السياسة يبحث في إشكالية الدولة كتعبير عن القوة الجماعية للمجتمع المنظم وذلك من خلال دراسة تشكيلات مؤسسات الدولة ووظائفها والصلاحيات المناط بها للقيام بنشاطاتها بهدف المحافظة على صيرورة المجتمع ، من جهة ومن جهة أخرى ، يبحث في علاقاتها مع نظيراتها في المجتمع الدولي أو مع المنظمات الدولية الهادفة بالدرجة الأولى المحافظة على كيانها الدولي وذلك من خلال محاولاتها إشباع مصالحها الحيوية والمحافظة عليها .

ويبحث علم السياسة أيضا في سلوكية القائمين بالعمل السياسي ودراسة شخصيتهم ودوافع أعمالهم وتصرفاتهم .

ولكن وقبل البدء في البحث في مجالات هذا العلم يجب التفريق بين ما هو سياسة كممارسة وما هو علم السياسة فكل ما يدور على السنة الناس، حكاما أو محكومين، يمكن وضعه في مجال السياسة والتي تنطوي في حيثياتها تلك المعطيات المجانية التي يتناقلها الناس والتي لا تستند في غالبيتها على التحليل العلمي بل تبني جل تصوراتها على المعطيات المبسطة الفاقدة لكل بعد.

ولكون أن معطيات هؤلاء تنحصر في قضايا اجتماعية أو حوادث اجتماعية ولو كانت لها علاقة مع السياسة فهي تبقى في جوهرها تعبير عن حوادث وقضايا اجتماعية لسبب تغليب المصالح الضيقة الشخصية على المصالح العامة.

وعليه فان صراعاتهم وتعاونهم يمكن وضعها في مجال العمل السياسي، وبهذا فان الممارسة السياسية تختلف عن معطيات علم السياسة من زاوية أن هذا الأخير يستند في إفراز معطياته على البحث العلمي الذي يعني الملاحظة الدائمة للظواهر وتحليل أسباب وجودها وكيفية عملها، أي معرفة ديناميكية عملها ومقارنتها بشكل دائم مع ما سبق من ظواهر للوصول إلى نتائج يمكن رصدها والتوقع لما قد يحدث في المستقبل. ولهذا فان الهدف من القيام بتلك المقارنة هو الحصول على نتائج مستقبلية يستفاد منها في التصدي أو التعامل مع مجريات الأمور أو تغييرها. وبعبارة أخرى أن رفض علم السياسة لمنطق المعطيات المجانية والتحليل المبسط وببحثه في ما وراء الشيء وفي أعماقه يعود إلى كونه ذلك العلم الذي يبحث في القضايا الاجتماعية الخاصة التي لها علاقة مباشرة بتلك الظواهر (...المرتبطة في داخل المجتمع بوجود السلطة السياسية التي تأخذ على عاتقها تحديد وفرض القرارات الجماعية .) بمعنى أخر أن البحث في مجالات أو قضايا تقتضي.

ضرورة وجودها تدخل السلطات السياسية لما لديها من صلاحيات واختصاصات وموارد تساعدها على معالجة قضايا لها علاقة مباشرة بكل ما يتعلق بالمصالح العامة للمجتمع والتي قد يثير عدم الاهتمام بها مخاطر قد تهدد استقرار المجتمع نفسه بسبب

تنازع المصالح مثلا وتأثير ذلك على تنظيم المجتمع كمحاولة تهدف إلى إبقاءه في عالم مليء بالمتغيرات .

إن القول بان علم السياسة يبحث في حياة المجتمع السياسية الداخلية منها والخارجية بسبب وجود سلطات سياسية يعني تحديد استخدام معطياته فقط بهذا المعنى وهذا ما يقلص من مجالات التي يمكن لهذا العلم بحثها. فقصر مفهوم السياسة فقط على وجود السلطات يعني التزام معطياته بتحليل ودراسة النظام كما هو قائم وذلك بإخراج كل ما يحيط بهذا النظام من إشكاليات وتنظيمات وقوى سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية لكون أن نشاطاتها تفتقد إلى صفة القرارات الجماعية .

إن هذا التحديد في فهم السياسة يتناقض مع الواقع الاجتماعي للمجتمع الحديث حيث تتداخل الظواهر في كونها أسباب ونتائج وذلك لتداخل عوامل وجودها. ويدور محور هذه العوامل حول فكرة الصراع من اجل القوة بهدف خلقها وتقاسم مصادرها .

ولهذا السبب أعطي أو ارتبط مفهوم السياسة بفكرة القوة لان استخدام هذه الأخيرة ما هو إلا نتيجة التنازع بين أطراف أو مؤسسات وتنظيمات على المصادر المالكة لهذه القوة مما حدا بالبعض بان يصف السياسة كمرادف للقوة، لكون انه ينضوي في طيات اصطلاح كلمة السياسة فكرة (.. الإرغام على استعمال القوة .) ومن هنا ولدت فكرة ضرورة دراسة وتحليل ليس فقط النظام القائم الشكلي وإنما أيضا كل الأطراف والمؤسسات والتنظيمات والقوى التي يتشكل منها المجتمع المدني لمعرفة

مكوناتها والكيفية التي تتم فيها فكرة توزيع مصادر القوة .وعليه فانه يمكن تحديد مجال السياسة (بكل ما يتعلق في المجال الداخلي وكذلك المجالات الدولية والعالمية).

اتجاهات تعريف علم السياسة

الأول :

يعرفها بأنها علم الدولة

أي ذلك العلم الذي يدرس الدولة : مفهومها ، تنظيمها ومؤسساتها ، وتشكيلاتها ، وممارستها، وسياساتها .

هذه الدولة والتي هي جوهر دراسة علم السياسة تقوم علي الفصل بين نوعين من القيم هما

أ- القيم المرتبطة بالناحية الدينية

ب- القيم المرتبطة بالظاهرة السياسية باعتبارها ظاهرة اجتماعية وضعية .ولتتأسس الدولة – علي النوع الثاني – من القيم

ويطلق عليها : الدولة القومية ، الدولة القانونية ، الدولة المدنية ، الدولة اللادينية العلمانية الخ وفقا لهذا الاتجاه يقتصر مفهوم السياسة علي تناول موضوع الدولة بأشكالها وتنظيماتها ومؤسساتها .. إضافة إلى ممارساتها وسياساتها .

الثاني :

يعرفها بأنها علم السلطة أي ذلك الذي يدرس السلطة باعتبارها مفهوماً شاملاً يمتد إلى كافة الاجتماعات البشرية فمنذ وجد الإنسان علي ظهر الأرض والعيش مع

الآخـرين ضرورة تتطلبهـا الطبيعـة الإنسـانية وهـي بـدورها تفـرض ضرورة وجـود علاقات مبنية علي أساس التفاوت والاختلاف مما يتطلـب وجـود حقـوق وواجبـات والتزامات واختلافات بصـدد كـل هـذه مـما يفـرض وجـود سـلطة فالسـلطة وضـع اجتماعي وهي علاقة بآخر فالسلطة إذن هي إحـدى مسـلمات الطبيعـة البشريـة ، يكمن سبب وجودها من شرعيتها في الهدف الذي تشكلت من أجله في المجتمع .

ثانيا: تطور علم السياسة

أصبحت الجامعـات تعـترف بعلـم السياسـة كعلـم أو فـرع مـن العلـوم الاجتماعيـة والإنسانية منذ نهاية القرن التاسع عشر، وترسخ هذا الاعتراف بإنشاء كل من المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس عام 1872 ومدرسة لندن لعلم الاقتصاد والسياسـية وقد تأكدت أهمية هـذا العلـم بـاعتماده كـمادة للتـدريس في الجامعـات الأوروبيـة بصفة عامة والجامعات الأمريكية بصفة خاصة.

وقد أدى وجود عوامل عديـدة للاهـتمام بعلـم السياسـة وقـد اقـترن ذلـك الاهـتمام بالمزيد من الاتجاه نحو الدراسة الاسـتقرائية لمختلـف الظـواهر السياسـية كـالأحزاب السياسية والرأي العام وجماعات الضغط والمصالح وغيرها خاصة في الولايات المتحدة حيث غلبت فيها النزعة المنهجية لدراسة الوقائع والجزئيات إلى درجة أحدثت تطوراً منهجياً جديداً جعل علماء السياسة فيها يتبنون نظريات جديدة.

و قد ظلت دراسة النظريات السياسية التقليدية غالبة في أوروبا إلى أن تـأثر العلـماء والمفكرين السياسيين في أوروبا بالمناهج الاستقرائية والتحليلية الأمريكية مما احـدث تحول تدريجي لصالح هذا الاتجاه.

وقد ظلت النظرة السائدة إلى علم السياسة إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية على أنه فرع من العلوم الاجتماعية أو الإنسانية التي تهتم عـلى وجـه مـا بالحيـاة السياسـية وأنه ليس هناك ميدان خاص للمعرفة ينفرد به علم السياسة انطلاقـاً مـن أن جميـع العلوم الاجتماعية والإنسانية تتناول السياسة، أي أن النظرة لعلم السياسة أو العلـوم السياسية كانت تؤكد العلاقة بين علم السياسة والعلوم الاجتماعية دون أن نعترف له بموضوع خاص ينفرد به دون سائر العلوم الاجتماعية.

إلا أنه عقب انتهاء الحرب العالميـة الثانيـة ومـا نـتج عـن تلـك الحـرب مـن ظـواهر سياسية لم تكن موجودة مـن قبـل وانقسـام العـالم إلى كتلتـين وقيـام كيانـات دوليـة جديدة - كل هذه العوامل أكسبت أهمية لعلـم السياسـة وفتحـت البـاب للبحـوث السياسية والدراسات المسـتقلة، وأعطـت لعلـم السياسـة أبعـاداً جديـدة تـبرزه عـن العلوم الاجتماعية الأخرى.

ثالثا: موضوعات علم السياسة

- النظرية السياسية : تعد النظرية السياسـية باختصـار محاولـة بحثيـة للتوصـل إلى القوانين والقواعد التـي تحكـم الحركـة والتفـاعلات السياسـية المختلفـة الداخليـة أو الخارجية فهي محاولـة لتقنـين الظـواهر السياسـية وتفسـيرها فهـي مـثلا تبحـث في الشروط والقوانين الموضوعية التي تؤدي إلى حدوث ظواهر من قبيل :

الاستقرار السياسي – عقد تحالف سياسي كفء – إنجاح مظاهرة أو إضراب – تأسيس تنظيم سياسي عالي .. الخ

- الفكر السياسي :

يعد الفكر السياسي محاولة للتأمل حول الكليات الكبرى التي تحكم الوجود السياسي مثل فكرة الحق ، قيمة العدالة ، قيمة المساواة ، قيمة الحرية ، قيمة التوحيد ... الخ وسرد آراء ورؤية السياسيين مثل : الغزالي ، ابن أبي الربيع ، ابن تيمية .. حول قيمة العدالة ، أو قيمة الشورى .. الخ ويلاحظ أن لكل أمة تاريخها الفكري المتميز .

- النظم السياسية Political Systems

والنظام السياسي باختصار يشمل الفئات الحاكمة أو المشاركة في الحكم وهي تشمل بنائيا أو هيكليا ما يلي :

- الدستور أو القانون الأساسي .

- رئيس البلاد أو القيادة السياسية عموماً .

- المؤسسات الدستورية الثلاث : التنفيذية، القضائية، التشريعية إلى جانب الصحافة (ويدرس في إطار النظام السياسي: الأحزاب السياسية، جماعات الضغط أو المصلحة، إضافة إلى الرأي العام). والنظم السياسة متنوعة وتصنف تصنيفات كثيرة من قبيل :" النظم البرلمانية / النظم الرئاسي / النظم المختلطة – وفقاً لطبيعة النظم هناك ديموقراطية ليبرالية / وهناك نظم استبدادية تسلطية .. الخ

والنظم السياسية تضع سياسات أي بـرامج وخطـط محـددة وتسـعي إلى تطبيقهـا في أوقات العمل فتكون هناك سياسات Politics تطبيقية أو عملية ومن خـلال مقارنـة المستويين نصل إلى ما نسميه سياسات مقارنة

- العلاقات الدولية :

تعرف العلاقات الدولية بأنها عملية التبادل أو التفاعل، بين الفاعلين الـدوليين والتـي تتسم بنوع من أنواع الاعتماد المتبادل فالعلاقات الدوليـة تشـمل أي عمليـة تبـادل : اقتصادية وسياسية، واجتماعية، وثقافية ... الخ بين عدد من الفاعلين الدوليين : دولة . منظمة دولية ، حركة تحرير ، شركة متعددة الجنسية .... الخ . هذا التفاعل يتسـم بظاهرة التأثير والتوافق بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه فإذا أصبح التـأثير في اتجـاه واحد وبكثافة عالية فإننا نصل الي درجة يطلق عليها [ظاهرة التبعية] وهـي حالـة موضوعية .

أما هيكل هذا التفاعل ومن يسيطر عليه تحديداً فإن هذا هو النظام الدولي .

وفي إطار العلاقات الدولية نستطيع أن نفهم السياسات الخارجية باعتبارها تصرفـات وسلوكيات وتفاعل تجاه الآخرين من الفاعلين الدوليين .

وعلى ذلك فإن العلاقات الدولية هي مجمـوع السياسـات الخارجيـة للـدول والإطـار القانوني الذي ينبغي أن يحكم العلاقات الدولية هو :

- القانون الدولي:

فالقانون الدولي هو مجموعة القواعد التي تحكم سلوك وتصرفات أشـخاص القـانون الدولي في تطوره الحـديث وأشـخاص القـانون الـدولي هـذه يمكـن وصـفها بالفـاعلين

الدوليين ومصدر هذه القواعد المعاهدات الدولية ، العرف الدولي ..... الخ ويقوم علي تطبيق قواعد القانون الدولي إطار تنظيمي دولي نطلق عليه :

- التنظيم الدولي :

فالتنظيم الدولي - باختصار - هو مجموعة المؤسسات أو المنظمات الدولية القائمة الآن وهي علي المستوى الدولي:

الأمم المتحدة وتتكون بناءاً على : الجمعية العامة - مجلس الأمن - الأمين العام

إضافة إلي أجهزة كثيرة مساندة هي أجهزة ذات طابع اقتصادي :

(صندوق النقد الدولي ، المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، اليونسكو .. الخ)

رابعا: القوة السياسية

تعني القوة التي وصفها الإغريق قديما بأنها القوة المفسدة وان شكلها المطلق مفسدة بشكلها المطلق هي تلك العلاقة الاجتماعية المتداخلة بين الحكام والمحكومين، التي تتحدد بقدرة التأثير بين مصدرين ، المؤثر من يملك والمتأثر من لا يملك قدرة التأثير على الآخرين.

أما لماذا وصفت بالمفسدة فيعود سبب ذلك ليس لتملكها منطقها الخاص بها، بل لان علاقات القوة تفرز نوعا من العلاقات الاجتماعية التي تفرض على القائمين بها الابتعاد عن القواعد المكونة للمجتمع بسبب تشابه المصالح المشتركة بينهم والتي هي في أساس قيام الشعور بالوعي الطبقي الذي يعبر عنه من خلال ما يسمى بثقافة السلطة.

وإذا كانت هذه الثقافة تجد لها في أرضية المجتمع الثقافي بعض المرتكزات، إلا إنها تبتعد عنها من زاوية درجة اندماجها وتميزها عنها من خلال نوعية العلاقات التي تربط أفرادها .

وعليه فان القوة السياسية تعني تلك القوة الاجتماعية التي ترتبط أو تتبلور فقط في نطاق الدولة والسلطة لان هذه الأخيرة وجدت من اجل تنظيم العلاقات بين الأفراد والتأثير على سلوكهم وذلك من خلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ولا يعني تعريف القوة بهذا المجال عدم تواجدها في مجالات أخرى، فعلاقات المجموعات ذات المصالح في تحقيق أهدافها سواء كان ذلك في علاقتها مع السلطة أو في علاقتها مع بعضها البعض يمكن أن توصف بأن هذه المجموعات تملك القوة مادامت تملك قدرة التأثير على تغير من مسيرة الأشياء لهدف تحقيق مصالحها .

وعليه فان القوة السياسية تعبر عن علاقة اجتماعية وليس عن صفة مرتبطة بتنظيم ما أو بشخصية معينة. وأساس هذه العلاقة تعتمد على قوة التأثير التي يتمتع بها فرد ما أو مجموعة معينة أو دولة في التغير من سلوكية فرد ما أو مجموعة معينة أو دولة أو دول.بعبارة أخرى، أن منطق القوة يعني تلك العلاقات التبعية التي تنشأ نتيجة التفاوت بالمستويات بين مالك لعوامل مادية ومعنوية وأخر وخاضع لها ، عوامل تملك القدرة بالتأثير على سلوكية الخاضع والتي يمكن أن تأخذ لها ثلاث إشكال :

1- في تقييد حرية شخص مقابل شخص أخر أو مجموعة مقابل مجموعة أو دولة مقابل دولة كالقرارات الدولية المتخذة ضد دولة ما أو شخصية سياسية معينة.

2-علاقات القوة هي أيضا علاقات تبادل المنافع بين مجموعتين تختلفان من زاوية طبيعة كل واحدة منهما، كالعلاقات السياسية والاقتصادية بين عالم الجنوب والشمال.

3-القوة هي علاقة إجبار في التغيير من سلوكية الأخر كالإجراءات المتخذة ضد دولة لإيقاف مثلا برنامجها النووي أو إيقاف استخدام عنف سلطة ما ضد مواطني بلدها.

أما كيفية القيام بهذا التأثير فيمكن تحديد ثلاث طرق للوصول إلى ذلك:

1- سلطة التهديد

2- سلطة الإقناع

3- سلطة التعويض

في الواقع تعني سلطة التهديد التلويح باستخدام القوة ،اللجوء إلى الوسائل المادية – العنف والقمع – سواء كان ذلك باتجاه الخارج ضد دولة ما، أو باتجاه المجتمع الداخلي بهدف تحقيق الأهداف المنشودة للسلطة مثال علاقة السلطة مع بعض الأقليات المكونة للمجتمع .

أما فيما يخص سلطة الإقناع فإنها تعني استخدام القوة اللامادية بممارسة التأثير على رغبات المتأثر ومتطلباته واختياراته من اجل التغيير من سلوكيته لتصبح مطابقة مع رغبات صاحب التأثير مثل محاولة السلطة إقناع المضربين على العمل أو المهددين باللجوء إليه بعدم اللجوء إلى هذا الأسلوب في فترة معينة.

أما سلطة التعويض فان المقصود بها قدرة مالك التأثير على ضمان تغيير سلوك الخاضع من خلال تقديمه للمغريات المادية والمعنوية لضمان استمرار خضوعه مثال على ذلك، تقديم المساعدات الدولية لغرض ضمان وقوف دولة ما – الخاضعة - مع الدولة المانحة للمساعدات، الاقتصادية منها أو العسكرية.

وكما يبدو واضحا انه لا يمكن فصل هذه الطرق الواحدة عن الأخرى لان إبعاد أي واحدة منها يعني فقدان القوة لقدرتها في التأثير.

أما آليات الوصول إلى ذلك فإنها تقوم على أساس نفسي يتحدد بدوافع قبول أو رفض فرد أو مجموعة وحتى دول لهذه السلطات الثلاث.

ومن بين أهم هذه الميكانيزمات المستخدمة لزيادة حجم التأثير أو استمراره هي : آلية التلاعب بالمعطيات والمشاعر والتي تعني إخفاء على المتأثر الأهداف والنوايا الحقيقية المحفزة لصاحب التأثير، وذلك باستغلال الأحاسيس الأكثر بدائية لدى الإنسان مثل مشاعر الخوف وذلك باستخدام المعطيات المجانية وتقييماتها التي تستند على فكرة تصوير الأخر بشكل بغيض بهدف إثارة مشاعر القلق التي تدفع بالفرد والدولة بالارتماء في أحضان خالق هذه الصورة .

ولمعرفة الواقع الاجتماعي الذي تمارس فيه القوة السياسية فمن البديهي أن يتم التعرف على معاني النظرية السياسية التي تم وضعها كأداة لتفسير وتحليل الظاهرة السياسية.

خامسا:الفكر السياسي

في البداية نستطيع القول أن العرض المختصر للفكر السياسي اليوناني و الروماني حتى بداية العصر المسيحي لا يشكل إلا فائدة نظرية/فكرية خالصة، فالمشكلات السياسية ستغطي بعد ذلك طبيعة جديدة بسبب انتشارها في فضاء جغرافي أوسع على مستوى العالم.

علما أننا لا يمكن أن ننسى بأن الآمال الرومانية في الهيمنة على العالم الذي كان موجودا آنذاك ووجود سياسة يمكن أن نصفها "بالإمبريالية" تجعلنا نجري دراسات عليها أكثر معاصرة.

بالمقابل، ما هي النقاط المشتركة التي يمكن إيجادها من الرؤية الأولى بين الإشكالية السياسية في "المدينة" أو المدن اليونانية، والتي كانت مسكونة ببعض الآلاف من السكان،مشغولة بالانقسامات بين الفقراء والأغنياء،و العالم الحالي ؟ وخاصة أن" أسئلتنا لا تختلف كليا عن أسئلتهم".

استبعاد " الميتافيزيقا" نعتقد أنه أمر غير صحيح، وفي نفس الوقت التفكير حول محتوى مفهوم العدالة مازال باقيا.

أيضا أي تفكير حول "الحكومة الأفضل" ربما يظهر في عصرنا أنه من الأخطاء التاريخية و أنه من غير موضوع أو أهمية بسبب الاعتراف،ومن غير اعتراض من أحد، بسيادة الشعب كأساس للسلطة الشرعية. مع ذلك،هذه التقاطعات بين الفكر السياسي القديم و الحديث يمكن أن نتفهمها بشكل أوضح إذا بدأنا دراستنا مع "هيرودوت" ،أفلاطون وسقراط، ولكن أيضا دراسة المفكرين في روما

الجمهورية،هذه الدراسة ربما تؤدي إلى قناعات مختلفة على العكس من استمرارية الكثير من أنمط التفكير السياسي.

أولا ـ هيرودوت

أقدم حوار مكرس لمسألة "الحكومة الأفضل" نجده في الكتاب الثالث من " بحث أو تحقيق هيرودوت (485 ـ 425 قبل الميلاد). وهو عبارة عن تقديم لثلاثة متآمرين على الملك المغتصب "غوتاما" أمام سبعة حكماء. الثلاثة متهمون بقتل الملك من خلال مؤامرة أحدثت نقاشا حول شكل الحكومة المستقبلي. يؤرخ هيرودوت للقصة بعد سبعين عاما من حصولها. تحدث المتآمر الأول "أوتانيس" ،وهو يرفض الملكية ويقف إلى جانب نظام شعبي،عن الفساد الذي يحدثه هذا النظام وعن أن الملوك لا يعرفون شيئا عن أمثالهم من الفقراء لأن لديهم كل شيء. ومن وجهة نظره،النظام الشعبي يتجنب الإسراف والقمع ويكرس المساواة، وأيضا هناك رقابة على القضاة. أما المتآمر الثاني "ميغابيس" في بداية حديثة دافع عن موقفه صديقه "أوتانيس" وعدائه للملكية، لكنه رفض الديمقراطية " لأنه لا يوجد أغبى منها ولا يوجد وقاحة أكثر من مدينة متعددة"، ثم اقترح حلا بالأوليغارشية "حكومة القلة". أما الثالث"داريوس" فكان مختلفا.

فمن بين الحكومات الملكية، الأوليغارشية و الديمقراطية رأى أن الملكية وحدها هي التي تبقى بشكل مستمر بخلاف الحكومتين الباقيتين، حيث أنهما تقومان على الفساد. في النهاية، "أوتانيس" سيرفض المشاركة في أية منافسة أو صراع على السلطة

حيث يفضل ألا يخضع لأحد. أما داريوس ابن "هيستاسب" Hystaspe، وبفضل حصانه وسائسه سيصبح ملكا على الفرس كما كتب هيرودوت.

ثانيا ـ أفلاطون

ولد في أثينا (426 ـ427) قبل الميلاد.ينتسب بالولادة إلى عائلة ملكية في Crodos. أما أهم أعماله فهي:نظرية المعرفة"، "نظرية الطبيعة"،" الأخلاق"،" السياسة"،"التأملات حول الدين والفن".منذ شبابه أعلن أفلاطون رغبته بالتوجه للشؤون العامة. وقد شكل أخذ السلطة من قبل "الثلاثين" بعد وقت قصير من غزو أثينا من قبل " ليساندر" في عام 403 قبل الميلاد أرضا خصبة لتفتح و تحقيق 24هذا الطموح، حيث نستطيع ومن بين الأسياد الجدد في السلطة أن نعد عضوين من عائلته :" كريتياس" و "شارميد". بعد سقوط سلطة "الثلاثين" الدكتاتورية شعر أفلاطون من جديد أنه منجذب نحو الحياة العامة ولكن بحيوية أقل. هذه اللامبالاة أو الفتور يمكن فهمه من خلال أن وبعد أربع سنوات من قيام النظام الديمقراطي الذي حكم على سقراط بالموت في تلك المحاكمة الشهيرة.

حدد أفلاطون موت سقراط بمعنيين" : سقراط انحنى أمام القرار الذي أدانه بالموت، لقد رفض الهرب عندما جاءته الفرصة وذلك بسبب طاعته وواجب احترامه لقوانين المدينة. من هنا إنه يظهر للجميع أن الفيلسوف هو مواطن صالح بامتياز، وأن وفاءه تجاه المدينة يصل إلى حد التضحية بحياته مقابل قرار ظالم. ولكن

من خلال موقفه إنه يقول شيئا آخرا: " إنه يجسد عظمة الحياة الفلسفية، إنه يشهد بالرقي و السمو الأخلاقي".

إن عظمة الموت عند سقراط أعطت للإنسان هيبته التي بقيت واستمرت عبر العصور. لقد علمنا سقراط أن السياسة فن مُضاء بالفلسفة، منظم و مرتب باتجاه غايات و نهايات عقلية أو أخلاقية، يقاد بواسطة فضيلة التعقل و الحكمة. و يعلمنا أيضا أن الخير في السياسة يعتمد أولا على ناس خيّرين و أنه لا يوجد أي نظام يمكن أن يسمح بتجاوز الفضيلة بالنسبة للقائمين عليه".

رأى أفلاطون أن هذه الحدث غير مشجع و أنه من غير الممكن إيجاد صديق أو أحد يمكن الارتباط به من أجل الحكم، لذلك فضل الانسحاب من ممارسة السياسة حتى يكرس وقته لاختبار الوسائل التي يمكن من خلالها الوصل في يوم ما إلى حياة أفضل. وكتب أفلاطون قائلا:" في النهاية،وفيما يتعلق بموضوع جميع الدول التي وجدت و عرفتها حتى اللحظة،أقول أن جميعها ومن غير استثناء لديها أنظمة سيئة، لأن كل شيء يتعلق بالقوانين يسير فيها وكأنه مصاب بالعضال".

لكن التجارب السياسية السيئة لأفلاطون لا تنتهي هنا،لقد ذهب إلى صقلية،يحزوه الأمل بلعب دور المستشار السياسي عند "دونيس" Denys.ووفق أفلاطون الذي يخالف آراء المؤرخين، أدب و أخلاق طاغية "سيراكوز" Syracuse ومعه حاشيته لم تتلاءم نهائيا مع الوجود الفلسفي، وفهم بسرعة أن محاولاته لإصلاح الدولة أنها أصيبت بالفشل.

إذا الحاكم "دونيس" لم يكن معجبا بالفلسفة وانتهى إلى إبعاد أفلاطون. هذه التجربة قادته لوضع أفكاره في نظرية أكثر مما قادته لوضعها في التنفيذ، وهذا عمليا أصل و مصدر كتاب "الجمهورية" الذي يعرض فيه نظامه للمدينة الكاملة.

ـ "الجمهورية" : المدينة الكاملة المؤسسة على العدالة.

كتاب الجمهورية يفتتح حول حوار،سيصل إلى مأزق، وفيه سقراط و "ثراثيماك" يتواجهان حول مفهوم العدالة. وبسبب الفشل أو الوصول إلى مأزق،سقراط يقترح تغيير الطريق أو المنهج، بمعنى عدم البحث على مستوى الفرد بل على مستوى المدينة، وهذه المدينة من المفترض أن تعيد إنتاج وتوزيع العدالة الفردية على أكبر درجة أو مقياس ممكن. هذه الخطوة تعود لمصادرة هوية العدالة داخل الفرد وأيضا داخل المدينة.

اختبار تكوين المدينة قدم لأفلاطون الحلقة الأولى في منطقه، وهي الاستحالة التي بداخلها البشر يوجدون مكتفين ببعضهم وهذا ما يعطي ولادة للمدينة. استعداد وكفاءة كل واحد فيها مختلف عن الآخر،فالمنطق هنا يتكون من الاعتراف :" بأن تنفيذ المهام المختلفة يتطلب الناس المختلفين". أما الحاجات يجب أن تكون محدودة وفق الأشياء الجوهرية، وتطور المدينة الناتج عن هذا التنظيم للمهام و الحاجات يؤدي لظهور مهنة جديدة هي الجيش، وهو ضروري لحماية المدينة من الفقراء الطامعين من مدن أخرى. وبسبب عدم كفاءة الجميع وقدرتهم على ممارسة جميع المهن، فإن هذا يفرض إعطاء مهمة الدفاع لأكثر الناس قدرة على الحرب. ونفس المبدأ يجب أن يوجه المشاركة في المسؤوليات السياسية.

كذلك تطور المدينة يحدث تقسيما ثلاثيا لأعضائها: "طبقة" من الحراس تمتلك العلم المتعلق بالحكومات،"طبقة" من المحاربين لا تفتقد الشجاعة، وأخيرا "طبقة" من المنتجين،المزارعين و المهنيين. وهذه الأخيرة لا تحتاج إلى كفاءات متميزة أو خاصة. بعد تنظيم المدينة بهذه الطريقة فإنها ستتوافق مع " الحكمة"، لأنه على رأسها يتواجد هؤلاء الذين ندعوهم من الآن فصاعدا" بالتقنيين" المتخصصين بالسلطة.

العدالة في المدينة تظهر كنتيجة لهذا التخصص الموزع على ثلاث طبقات. اختفاء إحداها أو الاختلاط فيما بينها يؤدي للخلل في التوازن أو التراتب.

هذه التراتبية للطبقات والتي ترتكز عليها المدينة، يقارنها أفلاطون بأنواع المعادن الأقل و الأكثر قيمة: الذهب (الحراس الفلاسفة و المتخصصون بالسياسة)،الفضة (المحاربين وهي مساعدة للأولى) والحديد (المزارعين والمهنيين). ضمن هذا الوضع في المدينة، العدالة ستتواجد دائما وفق جانبين : الأول،وهو أن الفرد كعضو في المدينة سيتصرف ضمن معنى العدالة وسيكون دليلا على الفضيلة المرتبطة أساسا بطبيعته.الثاني،من الناحية الفردية، كل واحد، وحتى يكون عادلا، عليه السلوك محافظا على ثلاث مهارات أو كفاءات للروح التي يمتلكها (العقل،الشجاعة،الرغبة). فالمواطن يعيش وفق الفضيلة الخاصة "بالطبقة" التي يتبع لها،والفرد يسعى و يجهد لتناغم هذه المهارات المتعلقة بروحه.

ـ "السياسيّ" عند أفلاطون ؟

إذا كان أفلاطون قد عرّف"السياسيّ" (أي ما يتعلق بالقضايا العامة) في العديد من الأعمال، إلا أنه في عمله "السياسيّ" يكرس كل انتباهه لأنه هذا الموضوع من أهم مواضيع الحوار أو النقاش عند أفلاطون.هناك العديد من التحليلات تشير إلى أن تعريف "السياسيّ" عند أفلاطون كان حجة مستخدمة من قبله من أجل تطبيق منهج الجدل وإظهار قدرات تلاميذه. في الواقع هذا التفسير ليس مقنعا لأنه يمكن أن يستخدم لعدة حوارات في داخلها الموضع الخاضع للنقاش هو مدروس وفق قواعد وطريقة جدلية."السياسيّ" عند أفلاطون مقسم إلى ثلاثة أجزاء : تعريف الملك "كراعٍ" ونقد هذا التفسير،نموذج الفن الملكي أو السياسي،ثم تعريف "السياسيّ".

1ـ الملك الراعي.

من أجل تعريف السياسيّ، لا بد من معرفة الإنسان السياسي أو الملكي. ومن خلال تطبيق المنهج الجدلي، أفلاطون ينطلق من فكرة أن الملك هو تقني ويحدد تقنيته أو علمه من خلال منطق أو برهان يستند على سلسلة من التفرعات أو الانقسامات: العلم الملكي ليس عمليا بل نظريا،ليس نقدا بل تعليمات،إنه يقود وفق سلطته الخاصة وليس بسلطة مستعارة ،هو من يكون فاعلا وليس منفعلا والذي لا يعيش وحيدا بل في جماعة. " الملك ليس فقط راعيا، لأنه يختلف عن ذاك الذي يقود قطيعا من الحيوانات، وليس أيضا راعيا على الطريقة الدينية "قسا"، لأنه لا يمكن أن يخلط في مهامه مع الآلهة التي تقود الإنسان،وأخيرا، بل إنه "راعي إنساني"، ولكن لا بد

أيضا من التفريق هنا في الطريقة التي تستخدم فيها هذه الرعاية أو العناية،بمعنى هل هي مفروضة أم مقبولة من جانبه و بمشيئته، فعندما تمارس هذه العناية بالقوة فإنها تتحول إلى طغيان، وعندما تكون مقبولة من المدينة فإنها تسمى سياسة".

2ـ الملك "النسّاج".

يأخذ أفلاطون تحليله من صورة النسّاج أو الحائك. وهنا لا بد، ونحن نطبق المنهج الجدلي، من فصل الأشياء المجزأة حتى لا نحتفظ منها إلا بما هو دقيق ويسمح بتقدم البرهان والمنطق، أفلاطون برغبة كبيرة يميز ويفرق بين جميع العناصر و الأدوات التي تتدخل في عملية النسج و يصل إلى نتيجة بأن فن النسج هو على صورة فن السياسة. ورجل السياسة يشبه النسّاج، عليه قص الخراف،تنظيف الصوف،حلجه،صنع الخيوط، ثم إنشاء النسيج، وعند رجل السياسة إنشاء النسيج الاجتماعي.

3ـ الملك يحترم "مقياس العدالة".

مشكلة "السياسيّ" تقود عند أفلاطون إلى تعريف "الزعيم" أو القائد.فقد كان من السهل عند أفلاطون إبعاد ومن "السياسيّ" كل الذين يمارسون مهاما متدنية، مثل الإنتاج،الرهبان،الموسيقيين و الممثلين. بالمقابل،كان من المتعب لديه تمييز الإنسان السياسي أو الملكي عن السياسيين العاديين. وحتى وصل إلى هذا الشيء،أفلاطون اعتمد تحليل مختلف التكوينات السياسية. (نعود إليها في مراحل متقدمة). وفي كتابه "السياسيّ" أفلاطون يصر على أهمية احترام "مقياس العدالة"، هذا المقياس لا يمكن معرفته إلا من قبل المشرعين الكبار.

وفي كتابه "القوانين"، يرى أفلاطون أن هذا "المقياس" يجب أن يكـون متاحـا للجميـع ومن خلال كل واحد يستطيع الحصول عـلى المسـاواة في العدالـة، وهـذا يسـاعده في الهروب من نزوات الطغاة، أو يحصل على "المميزات" الأرسـتقراطية، وهنـا نصـل إلى نقطة في غاية الأهمية للفلسفة الأفلاطونية، حيث المساواة لـيس مرادفـا للهويـة بـل هي نسبية. وفيما يتعلق بالعدالة السياسية، "المقياس" يتحدث عن "ضمان،وبين ناس غير متساوين، مساواة معرّفة من خـلال طبيعـة كـل فـرد". وفي الحقيقـة هـذا يقـود أفلاطون وفي الجزء الأخير مـن كتابـه "السـياسيّ" إلى معارضـة المسـاواة بـالقوة التـي تفرض عن طريق القوانين، ويتحدث عن المساواة المرنة والأكثر عدالة والتـي يضـمنها ملك يعرف أن يتبنى حلا وفق الحالة لكل شخص أو فرد، ولكـن أفلاطـون يعـترف أن هذا الشيء لا يمكن أن يكون محققا إلا بشكل اسـتثنائي وأن تطبيـق القـانون يحـدث شرا أقل من عدم تطبيقه.

إذا وكما يظهر فإن تحقيق أو البحث عن المساواة هو الموضوع الأسـاسي "للسـياسيّ". ويمكن إكماله عـن طريـق "مقيـاس العدالـة" و الـذي يسـتطيع أن يفـرض اعتـدالا و توازنا. ضمن هذه النظرة وصرة النسّج عند أفلاطون تأخذ معناها الكامل: فمن أجـل نسج مدينة،النسّاج الملك عليه مرة رفض العناصر الملوثة،ثم شبك الخيوط مرة بشكل مسالم ومرة بشكل محارب.

التعليم أولا ومن ثم التزويج، إنها العوامل الكـبرى لهـذه الفرضـية. " لـيس فقـط في المدينة، بل في داخل قوادها أو قائدها يجب أن يتحقق هذا التحالف أو الحبـك بـين الاعتدال و الطاقة".

ـ الأشكال المختلفة للحكومات.

قدم أفلاطون تحليلا لمختلف الحكومات القائمة والتي كانت من قبله خاصة تلك التي عرفها من خلال تجربته الشخصية، من خلال الترجمة أو المعطيات التاريخية، وأخيرا من خلال فلسفته وتفكيره. وصف مختلف هذه الحكومات مبينا مميزاتها وعيوبها، وأخذ بالحسبان الفكرة الهامة التي ذكرها في كتابه، وهي أن تنظيما جيدا للمدينة يجعل الناس أكثر سهولة و جودة من الناس الذين يعيشون في مدينة تحكمها حكومة سيئة، وأنه لا يوجد حكومة جيدة مع الناس الذين لا يتمتعون بالفضيلة. يقسم أفلاطون الحكومات إلى أربعة أشكال رئيسة :

1ـ التيموكراتية.

يتصف هذا النوع من الحكومات بما يسمى "مفهوم الشرف". فالدولة التيموكراتية تعرّف من قبل أفلاطون من خلال التحليلين التاليين: الزعماء أو القواد يستفيدون أو يحصلون على تقدير كبير من قبل الجسم الاجتماعي، أما المجتمع هو مقسوم إلى طبقات مغلقة كل منها متخصصة في ممارسة خاصة للوظيفة التي أسندت إليها.

هذه الطبقات هي : المحاربون،الكهنة،المنتجون والتي تمارس باحترام مهمات القيادة و حماية المجموعة.

النظام التيموكراتي الذي تحدث عنه أفلاطون وجد بشكل فعلي في عملية تنظيم السلطة في اسبرطة والتي أعجب بها كثيرا.

وقد اعتبر أفلاطون هذا الشكل من الحكومات بأنه جيد بسبب ارتكازه على مبادئ يعتبرها عادلة وتحترم تخصص كل مجموعة في ممارسة وظيفة محددة.

2ـ الأوليغارشية.

وهي شكل من الحكومات مؤسس على التعداد، حيث الأغنياء يقودون و الفقراء ليس لديهم حصة في السلطة، ووفق تعريف أفلاطون فإن المعيار المحدد لهذه الحكومة هو الغنى،ضمن هذا المعنى الحكم يمارس من قبل الأشخاص الأكثر غنى و الذين سيحكمون بشكل طبيعي من أجل استخدام السلطة لزيادة غناهم بشكل أكبر، الغنى هنا يعتبر الفضيلة الاجتماعية الأساسية وهي تدخل في تناقض مع القيم الأخرى ولاسيما الفضيلة.

ومن المنطق أن نختم الحديث عن الأوليغارشية بالقول أنها لا تستطيع أن تكون نظاما أو شكلا جيدا للحكم كما رآها أفلاطون لأن الفضيلة و الممارسة الفاضلة للوظائف الموزعة هي المعيار للحكومة العادلة وهذا لا يمكن أن يتصالح مع منطق الغنى.

إذا الأوليغارشية هي معتبرة من قبل أفلاطون بأنها شكل سيء للحكومة لأنها تهدد بإنهاء وحدة المجتمع وبإمكانية الحفاظ عليها، وهنا في الواقع نرى تعبيرا في غاية الأهمية عند أفلاطون وهو أساسي في فلسفته السياسية أي عندما يقول "بأن وحدة المجتمع هي الهدف الأساسي الذي يجب أن يتابع عندما نؤسس حكومة و أن القدرة على الحفاظ عليها هي معيار هام لقيمة الحكم، وكل شيء يساهم في تقسيم المجتمع هو شر، وكل شيء يساند وحدته هو خير".

3ـ الديمقراطية.

في فكر أفلاطون الديمقراطية لها معنى مختلفا عن المعنى الذي نعطيه لها اليوم. الديمقراطية هي حكومة الفقراء ضد الأغنياء أي هي حكومة العدد الأكبر لأن الغالبية في المجتمع هم من الفقراء. ومع الديمقراطية نكون بعيدين جدا عن حكومة تهدف إلى الحرية وتحقيق المساواة الممكنة بعكس تعريف الديمقراطية اليوم. ونأخذ هنا نصا من كتابه "الجمهورية" يتحدث فيه عن الديمقراطية:" الديمقراطية تقام عندما الفقراء المنتصرون على أعدائهم يسحقون هؤلاء والآخرين ويتقاسمون من جهة أخرى مع من تبقى، الحكومة و التشريع أو القضاء".

و الديمقراطية وفق أفلاطون هي نظام مدان لعدة أسباب: أولا، الديمقراطية هي شكل سيء للحكومة حيث أنها لا تحترم التخصص الضروري لمختلف الفئات الاجتماعية في ممارستها لوظائفها المحددة.

وثانيا، الديمقراطية تشكل أو تؤدي لاستمرار الصراع بين الأغنياء والفقراء،وهذا أيضا كما في النظام الأوليغارشي يهدد وحدة المجتمع. ثالثا وأخيرا،أفلاطون يدين الديمقراطية لأنها بالضرورة النظام الذي يعطي مميزات لعديمي الكفاءة والمؤهلات.

هذا النقد للديمقراطية يظهر غريبا بالنسبة لنا ولمن يحمل في ذاكرته صورة جميلة عن أثينا، أم الديمقراطية، والتي أثنى عليها كتاب عاشوا في ذاك العصر ويعيشون اليوم.أثينا كانت بحق مغامرة الديمقراطية، عاشتها عشرات السنين وحققت بفضلها أشياء كثيرة.

4ـ الطغيان.

إنها الحكومة التي يديرها شخص واحد لا يخضع ولا يحترم القانون. هذا النظام مدان بشكل كبير من قبل أفلاطون. وأكبر أخطاء هذا النظام أنه يخضع لإرادة وقيادة فرد واحد في إصدار أو توقيف القرارات إذا بعد كل هذه الصفات هو نظام بعيد عن الفضيلة. بالإضافة لذلك نظام الطغيان هو نظام خطر حيث أنه لا يترك إلا مساحو صغيرة جدا للعقل ويرتكز بشكل واسع على ممارسة العنف من أجل فرض إرادة الطاغية.

ويقول أفلاطون:" إن الطاغية سيمكنه الخروج من حالة الطغيان إذا كان من حوله حكماء وفلاسفة يقودونه إلى الطريق الصحيح للحقيقة". في الواقع ما يقوله أفلاطون هنا يذكرنا بالمشكلة الأبدية في العلاقة بين "المثقف" والسياسة، والتي وضع لها "ماكس فيبر" نظرية معروفة ومازالت موجودة و بقوة حتى اليوم. كما أن الأمثلة كثيرة على هذه العلاقة عبر التاريخ: فقد حاول أفلاطون لعب هذه الدور مع حاكم "سيراكوز"، وكذلك فعل أرسطو في محاولة تعليمه لتلميذه "الكسندر الأكبر"، وأيضا في مثل ليس بعيدا عنا وهي العلاقة بين "فولتير" و فريدريك الثاني.في النهاية، أفلاطون يعتبر الطغيان نوعا سيئا للحكم وللسلطة لأنه لا يخضع للفضيلة. ومن جهة أخرى، نظام يهدد بانقسام المجتمع وعامل للصراع في داخله.

ـ لماذا حكومة للفلاسفة عند أفلاطون ؟

1ـ الفيلسوف يعرف الحقيقة: معرفة الحقيقة وفق أفلاطون هي شيء صعب.فهي تفترض اختيارا قاسيا وتكوينا للعقل والروح عند الإنسان خلال سنوات طويلة.

والفيلسوف ليس فقط مفكرا يهتم بالقضايا المجردة،فهو يمكن أن يكون عسكريا ويواجه كل صعوبات الحياة اليومية.

2ـ الفيلسوف ـ الملك يحكم وفق العدالة: حومة الفلاسفة التي يقترحها أفلاطون ليس حكومة العلم ولكن حكومة "الحقيقة" وحكومة العدالة. وفقط الناس العادلون و الفضلاء يستطيعون ممارسة الحكم.

ـ أرسطو

أحد أكبر و أهم مؤسسي الفكر السياسي الغربي. كتابه الشهير "السياسة" الذي كتب قبل خمسة وعشرين قرنا، في غناه وتحليلاته و نتائجه حول طبيعة السلطة السياسية، أيضا تأثيره الكبير الذي استمر حتى اليوم،سيكون محور حديثنا عن الفكر السياسي عند أرسطو.

ولكن معرفة الأحداث الهامة في حياة أرسطو هي مهمة من أجل فهم عمله الشهير هذا،فمن جهة،أرسطو طور منهجه في التحليل انطلاقا من خبرته الشخصية،ومن أخرى، أقام فكره السياسي على ملاحظة الحقيقة "اليونانية" في زمنه.

ولد أرسطو في Stagire عام 383 قبل الميلاد، والده كان طبيبا للملك.ولكن الطب لم يكن علما بل فنا انتقل من الأب إلى ابنه. ولكن بما أنه ولد في Stagire هذا الشيء جعل منه دخيلا في أثينا.إذا لا يستطيع المشاركة في الحياة السياسية للمدينة لذلك التزم بالمراقبة والتنظير في هذا المجال.

درس أرسطو على يد أفلاطون في أثينا حيث كان "للأكاديمية" الأفلاطونية مكانة كبيرة جذبت الكثير إليها ومن مختلف مناطق اليونان القديمة. غادر أثينا إلى طروادة

بدعوة من "Hermias" طاغية " أرتارني". أسس فيها أرسطو مدرسة أفلاطونية وحاول أن يلعب دور المستشار عند هذا الطاغية كي يؤثر على قراراته السياسية.فشل في مهمته فغادر إلى "ليسبوس"وأسس مدرسة جديدة.

تأثرت أولى أعماله بأفكار أفلاطون،فنشر العديد من الحوارات ضمن الشكل الذي استخدمه سابقا أفلاطون، حول المشاكل السياسية.

من بين هذه الأعمال "الحوارات" نجد: "السفسطائي"، "النبل"، "التعليم"، و "الصداقة".

أما كتاب "السياسة" هو المؤلف الأهم عند أرسطو.الكتاب يتألف وفق الشكل التالي : في الكتاب الأول،أرسطو يدرس تنظيم البيت ويحاول اكتشاف الأشكال الأساسية للحياة الاقتصادية،الاجتماعية والسياسية، إذا نقطة البادية تكون من محيط عائلي.

1ـ التحليل الأرسطي أو "الأرسطوطاليسي".

أولاـ تحليل الحقيقية هو أساسي.

التكوين الطبي الذي عرفه أرسطو أثر تكوينه الفكري.حيث يطبق أرسطو السياسة على نفس المنهج الذي يحلل به علم الأحياء أو البيولوجي،وهنا يقول أرسطو:" في الواقع وكما في الحقول الأخرى،إنه من الضروري تجزئة المركب إلى أصغر عناصره الممكنة، كذلك حيث أننا نعتبر العناصر في المدينة أنها مركبة،سنرى بشكل أفضل إن كانت هذه العناصر تمتلك مفهوما علميا". ومن الضروري الانطلاق من الأكثر سهولة إلى الأكثر عمومية وشمولا، وبعد ذلك تحليل الأشياء الأكثر تعقيدا. وعمليا هذه الطريقة أو المنهج سنراه عند ديكارت في عمله " مقال أو حديث في المنهج".

وبالنسبة لأرسطو بتطبيقه هذا المنهج فإنه ينطلق من الفرد ثم إلى العناصر الأكثر تعقيدا: العائلة،القرية ومن ثم المدينة.

ثانيا ـ مفهوم عضوي.

أرسطو لديه مفهوما عضويا للمجتمع،إنه يقارن المجتمع بجهاز عضوي يعيش بفضل التعاون بين مختلف الأعضاء حيث أن العناصر المركبة للجهاز ليس لديها مصلحة إلا ضمن مقياس تكون فيه مرتبطة بالكل"الجهاز". ويرى أرسطو المدينة أنها تشبه العائلة و القرية والتي لا تستطيع العيش بشكل معزول،هذا يعني أن المدينة تشكل وحدة يمكن أن تعيش بشكل مستقل عن الآخرين،والتي لديها منطقها الخاص،حاجاتها ووسائلها.من هنا "مدينة" أرسطو تشبه الدولة ولكن لا يمكنها أن تختلط معها.إذا يوجد اختلاف في الطبيعة بينهما،بين المدينة والدولة، اختلاف على أساس جغرافي ووظائفي يتعلق بالمؤسستين.

2ـ الأشكال المختلفة للحكومة عند أرسطو.

أ ـ نطاق التحليل.

استخدم أرسطو التحليل العلمي للوقائع السياسية بفضل التجربة السياسية التي حصل عليها بصفته مستشارا "سياسيا". ومن أجل القيام بتحليله عرّف أرسطو وبدقة النطاق أو المحيط الذي بداخله تطور تفكيره، أو ما يمكن أن نطلق عليه "نطاق التحليل" أو "المعطيات الأساسية".

ـ المدينة.

من خلال الوقائع السياسية التي عاشها أرسطو في زمنه نراه يعالج ويحلل موضوع "المدينة" كوحدة أساسية للتحليل. والمدينة بالنسبة له ليست مخلوق إنسانيا،بل إنها معطى طبيعيا:" إنه من الواضح أن المدينة هي حقيقة طبيعية وأن الإنسان هو بالطبيعة كائن موجه للعيش في مدينة".

بمعنى آخر، أن أرسطو يرى وجود سابقا للمدينة على الفرد.فالمدينة موجودة في الطبيعة نفسها والإنسان هو عنصر،من غيرها، لا يستطيع العيش. أيضا يظهر أرسطو وكأنه فيلسوفا غير فردي، وهو واضح جدا في هذه النقطة :"الإنسان الذي لا يستطيع العيش في جماعة أو الذي لا يحتاج إليها نهائيا لأنه يكتفي بنفسه،لا يشكل جزءا من المدينة، إذا إما هو وحش أو إله". وبالنسبة لأرسطو المجتمع هو تعددي بالطبيعة.بينما نجد عند أفلاطون أن "الوحدة" يجب أن تطبع المدينة بطابعها وأية قطيعة في هذا المجال هي تراجع يحدث تأخرا وانحلالا في المجتمع ككل. بالإضافة لذلك، أرسطو يقبل بأن "المدينة" مركبة من عناصر مختلفة ولكنه يعتبر أنها ليس لديها حظ أو فرصة بالحفاظ على تنوعها إلى بشرط من خلاله كل جزء أو عنصر يكون لديه مصلحة بالبقاء، وبالنتيجة، سيكون هناك إرادة بضمان الاستمرار والديمومة.

ـ طبيعة السلطة.

يتناول أرسطو هذا الموضوع من خلال معرفة إذا كانت السلطة "كلا واحدا" في طبيعتها أم هي متعددة.أرسطو يعترض كليا على المفهوم القائل "بوحدة طبيعة

السلطة". ومن هنا يوجه انتقاداته للأطروحات التي تدافع عن "وحدة السلطة" كما نراه في النص الأرسطي التالي:" البعض يعتقد بوجود علم أو معرفة، إنه سلطة السيد و هي نفس الشيء بالنسبة لرب العائلة، السيد،رجل الدولة و الملك...والبعض الآخر، يرى أن سيطرة وهيمنة السيد هي ضد الطبيعة،في الواقع إنه القانون هو الذي يجعل هذا عبدا وذاك حرا؛وفي الحالة الطبيعة لا يوجد فرقا،كذلك التسلط ليس عدلا لأنه عنيف" .

أرسطو لا يعتقد بأن السلطة "واحدة" لأنه إذا وجد خضوع لشخص ما في أية علاقة من علاقات السلطة، طبيعة هذا الخضوع هي مختلفة وفق الظرف الذي يكون قائما.إذا نظرية وحدة السلطة هي زائفة لأن كل أشكال السلطة لا تطبق بشكل واحد على نفس الأشخاص ولا تستخدم جميعها نفس النهج أو الطريقة.

بالمقابل،الفكرة القائلة أن السلطة ليس لديها طبيعة واحدة هي صحيحة ولكن العرض الذي يسمح بالوصول لهذه الخلاصة ليس مرضيا بشكل كلي.في الواقع، ومن أجل أن يكون هذا العرض مقنعا، يحاول أرسطو توضيح لماذا السلطة الممارسة على الناس الأحرار و المتساوين هي مختلفة بالوسائل المستخدمة عن تلك السلطة التي تمارس داخل العائلة، أو بشكل خاص على العبيد.

تعريف طبيعة السلطة السياسية، كسلطة مختلفة عن الأشكال الأخرى للسلطات، هو من المشاكل الأساسية للنظرية السياسية والإجابة المقدمة من أرسطو هي عنصر خاضع للنقاش كما يمكن مقارنتها مع الحلول الأخرى التي اقترحت من قبل آخرين.

ـ المواطن.

وفق أرسطو المواطن ليس بالضرورة أن يعرّف أو يوصف من خلال إقامته في إقليم محدد. حيث يوجد أشخاص يقيمون في إقليم معين ولا يتمتعون بصفة مواطن، وهذا هو وضع العبيد أو الأجانب في اليونان القديم. لذلك يقترح تعريفا إيجابيا. المواطن يعرّف بداية من خلال المشاركة في ممارسة وظائف القاضي والقضاء. وهنا أرسطو يسند في مرجعية التعريف إلى أوضاع المواطنين في المدن اليونانية القديمة وخاصة في أثينا. أيضا القدرة على التصرف و التحرك ضمن الأجهزة السياسية والقدرة في الحصول على العدالة هي عنصر مهم من وضعية المواطنة. ونكمل ذلك بصفات أخرى للمواطنة عند أرسطو، حيث يقترح الحل التالي:" أيا كان لديه الإمكانية بالمشاركة في السلطة التنفيذية أو القضائية؛نستطيع القول إنه مواطن في هذه المدينة"

ـ التصنيف الشكلي للدساتير.

أولا ـ ما هو الدستور.

يعرّف أرسطو الدستور في أجزاء متعددة من مؤلفه وهذه التعريفات ليست جميعها متشابهة. بداية، الدستور هو "تنظيم مختلف الهيئات القضائية في المدينة وبشكل خاص تلك التي تضمن السلطة السيادية في كل مكان،وفي الواقع، الحكومة تمتلك السلطة العليا في المدينة،ومن هنا،الدستور هو الحومة".

هذا التعريف يعطينا مجموعة من الملاحظات: حيث نرى أنه يستند إلى تنظيم الهيئة القضية كمرجع للتعريف. وفي نفس الوقت هو يشير إلى الأخذ بالحسبان للسلطة العليا كسلطة بيد الحكومة، وهنا أرسطو يشابه بين الدستور والحكومة.

يعطي أرسطو تعريفا آخر للدستور:" الدستور،في الواقع،هو تنظيم السلطات في المدينة،مثبتا شكل وطريقة الفصل بينها وطبيعة السلطة السيادية في الدولة ثم الحياة الخاصة لكل جماعة" . هذا التعريف يستند على فكرة أن الدستور يتعلق مباشرة بالتنظيم و فصل السلطات السيادية داخل المدينة. طبعا التعريف الثاني للدستور مع بعض التغيرات البسيطة يمكن تبنيه في عصرنا الحالي، وهنا تكمن عظمة هذا الفكر السياسي الأرسطي الذي لم يتغير عبر العصور.

ـ معايير تصنيف الدساتير.

وفق تعريفات أرسطو الدساتير متنوعة جدا، ولكنه وضع معيار عام يتكون من عنصرين أساسيين :

1ـ عدد الحكام :" بما أن الدستور والحكومة يشيران إلى نفس الشيء وأن الحكومة هي السلطة صاحبة السيادة في المدن،هذه السيادة هي إما فرد واحد،جماعة صغيرة أو مجموع المواطنين".

2ـ البحث عن المصلحة العامة: فعند أرسطو لا بد من التمييز بين الدساتير التي هي صحيحة:"هذا يعني الدساتير التي فيها الحكومات تبحث عن تحقيق المصلحة العامة"، والدساتير الناقصة:"والتي تتصف بممارسة السلطة من أجل تحقيق مصالح مجموعة صغيرة".

ـ التصنيف الأرسطي المقترح.

من خلال تطبيق المعايير السابقة يضع أرسطو التصنيف التالي والذي يسميه " الأشكال النقية أو الصافية":

1ـ الحكومة التي يديرها فرد واحد، والتي تتطابق مع الملكية، حيث يوجد نظام ملكي يهدف لتحقيق المصالح العامة.

2ـ حكومة بعض الأفراد، وهي الأرستقراطية، وفيها نجد قبولا " إما لأن الأفضل هم في السلطة، أو لأن سلطتهم تهدف إلى تحقيق أكبر نفع ممكن للمدينة ولأعضائها".

3ـ الشعبية أو الجماهيرية، "وتوجد عندما الأغلبية في المدينة تحكم من أجل المنفعة العامة".

إلى جانب هذه التصنيفات "النقية" نجد عند أرسطو التصنيفات التي يسميها "الفاسدة"، وهي تقوم على دساتير يعود الحكم فيها لمجموعة تتصرف وفق مصالحها الخاصة وهي :

1ـ الطغيان، وهو الشكل الفاسد للملكية ويتصف بممارسة السلطة من قبل شخص ولمصالحه الشخصية.

2ـ الأوليغارشية، وهي تشويه للأرستقراطية، حيث حكومة يترأسها الأغنياء يعملون لمصلحتهم.

3ـ الديمقراطية، وهي الشكل الفاسد "للجماهيرية أو الشعبية"، حيث يوجد حكومة فيها أكبر عدد ممكن من الشعب،ولكن تمارس سلطتها لمصلحة الفقراء والذين هم أكثر عددا وليس للمصلحة العامة كما هو الحالة في الحكومة الشعبية.

ت ـ التصنيف الواقعي للدساتير والأشكال المختلفة للديمقراطية.

أدخل أرسطو معيارا يرتكز على التركيب الاجتماعي للجماعات التي تحكم، وعلى المشاركة لكل من هذه المجموعات في ممارسة السلطة. ويقصد هنا تصنيف للدساتير الاجتماعية.

الأشكال المختلفة للديمقراطية.

أدخل أرسطو معيارين إضافيين على نموذج الحكم الشعبي "النقي" وهما :طرق الحصول على السلطة والوضعية المهنية المسيطرة داخل هذه الأنظمة. وفق أرسطو يوجد خمس طبقات اجتماعية أساسية وهي : المزارعون،الحرفيون،التجار،العمال المأجورون، العسكريون. عندما تمارس السلطة من قبل فئة من هذه الفئات الاجتماعية سنكون أمام شكل خاص من الديمقراطية. يعرّف أرسطو هذا الشكل كالتالي:"شكل آخر للديمقراطية هو المشاركة للجميع في الهيئات القضائية،بشرط واحد هو أن يكونوا مواطنين ولكن من غير حكم للقانون".

وفي النهاية نجد شكلا آخرا للديمقراطية عند أرسطو،ويتصف بوجود جميع الشروط السابقة ولكن مع اختلاف هو أن السلطة تعود للجماهير الشعبية وليس للقانون.

هناك تصنيف يعتمد الفئات الاجتماعية المسيطرة، ويميز فيه أرسطو ثلاثة أشكال أساسية للديمقراطية: أولا، ديمقراطية تصنف بالريفية، وفيها "الزارعون و المالكون لميزانية متوسطة يسيطرون على السلطة العليا للدولة".ثانيا، "ديمقراطية" فيها:" جميع المواطنين لديهم الحق في المشاركة باتخاذ القرار ولكن يحق فقط لمن لديه وقت فراغ أن يحصل على هذا الحق"، وبالطبع الأغنياء هم أكثر الناس حصولا على هذا الوقت.ثالثا، ديمقراطية الجماهير الشعبية.كل المواطنين يشاركون في الحكم"إنها الجماهير الفقيرة التي تحكم وليس القانون، وهي تسيطر على السلطة العليا للدولة".

ث ـ الشكل الأفضل للحكومة.

1ـ تبني خطوة علمية.

يقد أرسطو في هذا المجال أفكار لم تعرف من قبله،إنه يتبنى خطوة علمية و يعرّف موضوع علم السياسة كذلك الدور الذي يقوم به المتخصصون في هذا العلم:" إذا وبشكل واضح،وفيما يتعلق بالنظام السياسي أيضا، إنه يعود لنفس العلم اختبار ما هو الشكل الأفضل وأي نوع يجب أن يكون عليه حتى يقدم أو يستجيب لاحتياجات الناس، وما هو الشكل الذي يتوافق مع هذا أو ذالك الشعب،لأنه الكثير من الشعوب ليس باستطاعتها الوصول إلى النظام الأفضل،الهيئة القضائية الجيدة أو إلى رجال دولة حقيقيين".

يطرح أرسطو ثلاثة قواعد جوهرية :الأولى، وهي أن نحاول تعريفها بشكل ذهني مجرد،أي شكل ممكن للحكومة سيكون أفضل ونحن نعرف أن هذا التعريف الذهني المجرد لا يمكن تحقيقه إلا في شروط أهما عدم وجود عناصر خارجية.

الثانية، محاولة اكتشاف أفضل الأشكال للحكومة بالنسبة لشعب محدد.الثالثة،يجب أن نجهد لكي نعرف ما هي الوسائل التي تسمح بالاحتفاظ و لأكبر فترة ممكنة بالشكل الحكومي الذي نعتبره الأفضل في خياراتنا.

2ـ معيار المنفعة العامة.

يقول أرسطو:" إنه من الواضح أن جميع الدساتير التي لديها رؤية للمنفعة العامة هي صحيحة من منظار العدالة المطلقة؛أما الدساتير التي لا تهدف للمصلحة العامة فهي فاسدة،وهي منحرفة عن دساتير صحيحة". إذا البحث عن تحقيق المنفعة العامة هو معيار جوهري نقيم من خلاله النظام السياسي.

3 ـ سيادة القانون.

يعتبر أرسطو أنه لا يوجد حكومة جيدة ممكنة إذا كنا لا نستطيع ضمان سيادة القانون:" القوانين،وبشرط أن تكون موضوعة بشكل صحيح،عليها أن تكون ذات سيادة،فعندما القضاء لا يستطيع اتخاذ القرار بشكل سيادي، القوانين ستكون عاجزة عن القرار في مسائل محددة".

4ـ حكومة الطبقة المتوسطة.

في تحديده لمعيار الحكومة الجيدة، أرسطو يتبنى مفهوما واقعيا وليس مثاليا كما كان من قبله،إنه لا يبحث عن تعريف الدستور الأفضل "كأولوية" أو وضعه وفق مبادئ فلسفية معتبرة كقواعد أساسية. ما هو مهم لديه، وقبل كل شيء، هو الوصول إلى وضع :" شكل أو منهج للحياة حيث معظم الناس يستطيعون العيش بشكل مشترك، ودستور يتم تبنيه من معظم هؤلاء". " الحياة الأفضل هي تلك

تشكّل من خلال شيء وسطي، وهذا الشيء الوسطي يوضع في التنفيذ من خلال الطبقة الوسطى".

ففي المدينة يوجد ثلاث طبقات اجتماعية : الأشخاص الأكثر غنى،الأكثر فقرا، و "الأشخاص في الوسط بين الطبقتين السابقتين".

ج ـ أهمية عمل أرسطو.

العمل السياسي لأرسطو "كتاب السياسة" هو الأكثر تأثيرا، والأكثر عمقا واستمرارا عبر التاريخ. في العصر الروماني،أطروحات أرسطو أثرت على أكبر المنظرين الرومان، مثل Polybe و Ciceron ،واللذان اعترفا بضرورة الأخذ بالتحليل الأرسطي لنماذج الحكم أو الأنظمة السياسية. فيما بعد وفي العصر الوسيط،كان أرسطو المرج الدائم فجملة " كتب أو قال أرسطو" كانت موجودة و مستخدمة من قبل معظم الكتاب. أيضا حضرت أفكار أرسطو في عقول وقلوب فلاسفة السياسة في عصر الأنوار.

بالمقابل،خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين تم إهمال الفكر الأرسطي. طبعا هذا لم يستمر طويلا،حيث النظريات الحديثة لعلم السياسة، كما "الوظيفية" مثلا، أخذت أيضا من مناهج و أفكار الأرسطية.

الفكر السياسي الإسلامي

لدى الإسلام مفاهيم مختلفة، ورؤية شمولية للعلاقة بين الدين والدنيا أو بين الحياة الأولى والآخرة، وبالتالي للعلاقة بين السلطتين الزمنية والروحية، ونجد أن الإسلام ربط بينهما بطريقة تجعل الفصل بينهما فصلاً كاملاً أمرا مستحيلاً، بل ومخالفة للدين

نصاً وروحاً، فالإسلام دين ودولة، وعدل و رحمة، فمثلما تهتم الشريعة الإسلامية بتوضيح الأحكام المتعلقة بالعبادات والشعائر أي بتوضيح الأمور الروحية التي تخص العلاقة بين العبد وربه فإنها تفصَل أيضا في قواعد السلوك والمعاملات اي الحياة الدنيوية التي تخص الفرد وغيره من الأفراد وبين الفرد والمجتمع وبين الفرد والدولة .

ان القرآن الكريم، وهو المصدر الرئيسي للتشريع في الإسلام، لم يتعرض لتفاصيل نظام الدولة الإسلامية او لشكل المؤسسات العامة المختصة بإدارة شئون المجتمع والدولة، سواء من حيث طبيعة هذه المؤسسات ودورها، أو كيفية وطرق تشكيلها، او النمط وحدود وتوزيع الاختصاصات بينها ......الخ، بل قام ببيان الأسس الثابتة والمبادئ العامة التي يجب أن يقوم عليها نظام الحكم في الدولة الإسلامية، وكذلك الأمر في السنة النبوية الشريفة، وبالتالي ترك الباب مفتوحاً للاجتهاد، وبالتالي باب النقاش مفتوحا أمام المفكرين الإسلاميين لتفسير وشرح وتحديد الأسس والمبادئ والمفاهيم الإسلامية العامة المتعلقة بشئون الحكم والدولة: مثل الحاكمية، والخلافة، والشورى، والعدل، والمساواة والطاعة ....الخ .

أسس الفكر السياسي الإسلامي

ويمكن تقديمها على النحو الآتي:

1- الحكم بما انزل الله: أمرت الآيات الكريمة بوضوح وصراحة بالحكم بما انزل الله وتصف من لم يقم بذلك بالفسق والكفر والظلم (هم الفاسقون، هم الظالمون، هم الكافرون) اي اعتماد القرآن كمصدر رئيس للتشريع، وان هدف القرآن هو بناء

الفرد الصالح العادل الصادق، وهذا هـو حجـر الزاويـة لبنـاء المجتمـع الفاضـل مـن وجهة النظر الإسلامية.

2-المساواة: من المبادئ الأساسية في الإسلام، فالآيات القرآنية تؤكد على وحدة الجنس البشري وعلى المساواة بين البشر، بصرف النظر عن جنسهم أو عرقهم أو دينهم.

3-العدل: العدل بين الناس يحتل أيضا مكانة متقدمة بين الأهـداف والمثـل والمبـادئ العليا والأهداف التي يبتغي الإسلام تحقيقها، ومن الآيـات التـي تناولـت الأمـر" وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" والعدل هنا قيمة غير قابلة للانتقاص ويطالب بتحقيقها في جميع الظروف والأحوال، وفي مواجهة الكافة بما في ذلـك الـذين يكنـون مشاعر عداء او بغض للمسلمين"ولايجرمنكم شنآن قوما عـلى ألا تعـدلوا اعـدلوا هـو اقرب للتقوى "المائدة (8)

4- الشورى: وهـي العمليـة الأساسـية في اختيـار الحكـام أو تعيـين الإمـام في الدولـة الإسلامية .

5- الطاعة: طاعـة الحكـام او أولي الأمـر واجبـة لكـن يجـب أن لا تكـون في معصـية الخالق.

سادسا: مفهوم الدولة

الدولة هي مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمـة في إقلـيم معـين (أرض) أي مكـان محدد، وتسيطر عليهم هيئة أو منظمة يطلق عليها حكومة (سلطة)، وهـذه الحكومـة تمتلك عنـاصر القـوة والإرغـام والإكـراه والترغيـب، والتـي مـن خلالهـا تحكـم بصـفتها

السلطة العليا على مواطنيها وذلك حسب قانونها الأسمى أي الدستور (صاحب القاعدة) ومن خلال التعريف السابق سنتناول مقومات الدولة:

أ-مجموعة الأفراد: هي العنصر الرئيسي في الدولة، ويجب أن يتوافر لديهم إرادة العيش المشترك، ولكي يكون الأمر كذلك، فلا بد من ارث مشترك وتشابه في التقاليد ومنظومة قوانين تنظم العلاقة فيما بينهم.

ب-الإقليم: العنصر الثاني من عناصر قيام الدولة، وليس من الضرورة أن يكون قطعة واحدة من الأرض، فاندونيسيا ثلاثة آلاف جزيرة، وكذلك الأمر اليابان، أما الحجم فليس شرطا مثل الفاتيكان والتي تعد مساحتها اقل من كيلو متر مربع، وقد تكون حدودها طبيعية او غير طبيعية، وقد يتخللها انهار او غير ذلك، وبغض النظر عن المساحة فلدولة نفس الحق في القانون الدولي، ولكن هذا نظرياً أما واقعياً فالأمر ليس كذلك، وللدولة طبعاً مياهاً إقليمية إذا كانت تقع حدودها على بحار أو محيطات.

ج-الحكومة: يقتضي الى جانب الشعب والإقليم أن تكون هناك هيئة حاكمة تتولى الإشراف على الشعب وتنظم العلاقات بين أفراده، وتقوم بإدارة الإقليم، واستغلال موارده، وتنظيم هذا الاستغلال لمصلحة المواطنين، وتتولى حماية الشعب من كل عدوان خارجي.

ويطلق على العناصر الثلاثة السابقة النظرية التأسيسية للدولة، وبهذا المعنى فان الدولة كيان دائم ومستمر، وان الحكومة قد تتغير أو تسقط دون أن يؤثر ذلك على

وجود الدولة أو حقوقها، واستبدال حكومة بـأخرى، لا يغـير مـن حقـوق الدولـة، أو التزاماتها تجاه القانون الدولي أو الدول الأخرى.

د. السيادة: لاعتبار أي كيان دولة، يجب أن يكون لهذا الكيان سيادة أو سلطة عليا على مواطنيه، وأرضه، وحكومته، وله القدرة على ممارسة قوتـه، فمـع أن الدولـة قـد يكون لها سكان، وارض، وحكومة، كما السلطة الوطنية الفلسطينية، فإننا لا نسـتطيع اعتبارها دولة، لان لا سيادة مطلقة لها على أراضيها، وللسيادة شكلان: سيادة داخلية على أراضي الدولة، وسيادة خارجية: تعني استقلال خـارجي عـن السـيطرة السياسـية المباشرة لدولة أجنبية أو سلطة خارجية كالمنظمات الدولية.

ه. الاعتراف الدولي: عبارة عـن شـهادة مـيلاد لبقيـة الـدول بظهـور الدولـة الجديـدة وإقرارها بوجود جماعـة بشريـة تعـيش فـوق إقلـيم معـين وتتمتـع بتنظـيم سـياسي واستقلال كامل وتقدر على الوفاء بالالتزامات نحو القانون الدولي، والاعـتراف الـدولي حدث مهم في حيـاة الدولـة يمكنهـا مـن دخـول حظـيرة المجتمـع الـدولي، وممارسـة سيادتها الخارجية والتمتع بحقوقها كاملة تجاه الدول الأخرى، وقـد يكـون الاعـتراف الدولي فردياً تقوم به كل دولة على حدة وقد يكون جماعياً يصدر من عدة دول عـن طريق مؤتمر دولي أو معاهدة دولية، والتعبير الصادق عن الاعتراف الدولي هو بإقامة علاقات دبلوماسية بين الدولة الناشئة وبقيـة الـدول، وقـد يكـون الاعـتراف او يكـون واقعياً، فالاعتراف القانوني يكون عندما تعلـن الدولـة رسـمياً بشـكل واضـح اعترافهـا بنشـوء الدولـة الجديـدة سـلمياً، ولكـن الدولـة الجديـدة قـد تنشـأ نتيجـة ثـورة او

حرب أهلية؛ فتعترف الدول بالأمر الواقع لهذه الدولة الجديدة حتى تستقر الظروف، وتتضح مدى قدرتها على استمرار.

هناك عدة مفاهيم أخرى للدولة، منها ومفهوم "ميكيافيللي" الذي حدد مفهوم الدولة في كتابه "الأمير" بقوله "كافة القوى التي من شأنها أن تمارس سلطة على الأفراد تسمى دولاً، فهي إما أن تكون ملكية أو جمهورية.

أما "اوبنهايمر" فعرفها بانها منظمة من طبقة واحدة مسيطرة على الطبقات الأخرى.

أما "موريس دوفرجيه" "إن ظهور الدولة يتطلب وجود أمرين وهما رابطة قوية للتضامن، وتنظيم سياسي وقانوني متكامل.

وبالمجمل مصطلح الدولة يشير إلى رابطة تسمح بوجود قيادة سياسية، ببساطة اي جماعة موجودة على إقليم معين، تصبح في حاجة لتنظيم اجتماعي سياسي هو الدولة، ولهذا أصبحت الدولة هي المؤسسة ذات الصيغة الواسعة الانتشار، وهذه الصيغة أصبح ملقى على عاتقها وظائف تختلف في طبيعتها عن الموجودة في السابق من حيث الأمن وتوفير المعيشة.

النظريات التي تفسر نشوء الدولة

أ: النظريات التي اعتمدت الأفكار الدينية

تتضمن رؤية النظريات الدينية بشأن ظهور الدولة أن الدولة نظام الهي، وان السلطة فيها مصدرها الله، فعدالة السماء هي التي تتدخل لاصطفاء الحكام، ومن ثم يجب أن تسموا إرادتهم على إرادة المحكومين، وان الإرادة الإلهية هي التي تؤثر الحكام على من سواهم بالسيادة والسلطان.

وقد استخدمت هذه النظريات من قبل الملوك والأباطرة لتعزيز الاستبداد وإعطاء هالة مقدسة للحاكم، وكل ذلك حتى لا يتم مراقبة أعمالها، طالما كانوا وفقا لهذه النظريات غير محاسبين إلا أمام الله، وقد اختلفت هذه النظريات الدينية فيما بينها حول اختيار الحكام وغيرها من المسائل، ومنها:

(1) نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم:

ترتكز على أساس أن الحاكم يكون من الطبيعة الإلهية، والملك وفقاً لهذا لا يتمتع بسلطات مطلقة تشمل كل شيء ، وان الحاكم هو الإله يعبد، ويقدم له قرابين.

وقد كانت هذه هي القاعدة المسيطرة في التاريخ القديم كله، فاتخذت هذه النظرية أساسا لتأسيس سلطة الحكام في كل من الهند القديمة والصين.

ففي الهند القديمة ساد الاعتقاد بأن القوى الإلهية هي الأساس لكل قانون وهي المصدر الأول لكل تنظيم سياسي واجتماعي.

وكانت قوانين مانو وهي أقدم الآثار الهند، وأقدم دساتيرها للديانة البراهمية، تمنح الملوك سلطات واسعة مستمدة مباشرة من الإله الأكبر "براهما" ، وفي مصر القديمة كان الملك فرعون يعتبر إله، يعبد ويقدم له القرابين.

2-نظرية الحق الإلهي المباشر أو التفويض الإلهي:

تستند هذه النظرية على أساس أن الحاكم هو إنسان من البشر اختاره الله ويودعه السلطة، ولذلك عرفت هذه النظرية باسم نظرية التفويض الإلهي.

وقد انتشرت النظرية بظهور المسيحية حيث كانت هذه الأخيرة في حاجة إلى حماية الإمبراطور، فاخذ بها رجال الكنيسة وتبنوها لتدعيم سلطة الإمبراطور والخضوع لولائه.

و يقول القديس بولس في إرجاع سند السلطة إلى الله "إن كل سلطته مصدرها الإرادة الإلهية، ومن ثم تكون سلطة الحاكم ملزمة لأنه ليس إلا منفذاً لإرادة الله، ومن عصا الأمير أو الحاكم عصا الله.

وقد انتشرت هذه النظرية بشكل كبير في فرنسا " لويس الرابع عشر " في مذكراته " إن سلطة الملوك هي بتفويض من العناية الإلهية، فالله - لا الشعب - هو مصدر السلطة، ولا يسأل الملوك عن مباشرة سلطتهم إلا أمام الله الذي أعطاهم إياها.

وأعلن لويس الخامس عشر في ديسمبر سنة (1770) "أننا لا نتلقى تاجنا إلا من الله، وتمسك بهذه الطريقة في بداية القرن العشرين، غليوم الثاني إمبراطور ألمانيا، فقد أعلن في إحدى خطاباته سنة 1910 "إنني اعتبر نفسي أداة الله"

3- نظرية الحق الإلهي غير المباشر أو العناية الإلهية :

برزت هذه النظرية للحد من استبداد النظرية السابقة، ومضمون نظرية الحق الإلهي غير المباشر، أن الإله لا يختار الحاكم بطريقة مباشرة، وان السلطة وان كان مصدرها الإله، إلا أن الشعب يقوم باختيار الحاكم، ولكن عن طريق إرشاده من قبل الإله، وتوجيهه صوب اختيار حاكم معين.

فكما تستطيع العناية الإلهية ترتيب حوادث وتوجيهها، فإنها قادرة أيضا على توجيه إرادات الأفراد باتجاه الطريق الذي يؤدي بهم إلى اختيار الحاكم.

وقد كانت هذه النظرية محاولة للحد من السلطة المطلقة التي تمتع بها الحكام، ولكن هذه النظرية أيضا تتفق مع غيرها من النظريات الدينية في أن السلطة في ذاتها من عند الله.

وقد واجهت هذه النظريات الدينية تحديات صعبة إلى درجة أنها واجهت مسألة الاضمحلال، ومن بين الأسباب:

أ. بروز نظرية العقد الاجتماعي.

ب. انتصار السلطة الزمنية على السلطة الدينية، وانفصال الكنيسة عن الدولة.

ج.تطور ونضج الأفكار الديمقراطية، إذ قضى على النظريات التي تناصر الحكم المطلق .

د. بروز الأفكار الماركسية والتي هاجمت الدين، ومن يمثلها (الكنيسة) باعتباره مخدر للشعوب، ومعظم النظريات اللاحقة نظرت للدولة على انها منظمة بشرية بحتة، والأفراد هم الذين يضعون نظم الحكم المختلفة التي يرونها ملائمة لبيئتهم.

الاتجاه الثاني: النظريات التي تعتمد على القوة ويمثلها نظرية القوة.

يرى مؤيدي هذه النظرية بأن الدولة هي كيان قوة، وقد بنوا نظريتهم على أساس أن قانون الحياة الصراع، ويثبت أن البقاء للأصلح، والأصلح بطبيعة الحال هو الأقوى، فالقوي يستبعد الضعيف والجماعة القوية تحتل الجماعة الضعيفة، وتفرض سلطاتها عليهم، وبهذه الطريقة نشأت الدول، وهذا يعني ان القوة دائما على حق، وان الضعيف لا محل له للبقاء في مجتمع يسوده قانون القوة، وبدون شك، فان القوة عامل مهم لتفسير نشوء الدولة، إلا إنها ليست العامل الوحيد لتفسير ذلك النشوء،

فالقوة يمكن فهمها كعامل مساعد، اذ لا يوجد دولة تستطيع ان تحتفظ ببقائها طويلاً بواسطة استعمال القوة المسلحة فقط.

وقد يوجد دول تبنى على القوة إلا أنها ما تلبث إلا أن تنهار أو تتفكك مثل يوغسلافيا السابقة، وجنوب إفريقيا إبان نظام الابارتهيد(الفصل العنصري) من القرن العشرين.

أي ان قوة الدولة ما لم تكن نابعة من الإرادة العامة للشعب، سوف تؤدي إلى وقوع الفوضى في الدولة.

الاتجاه الثالث: نظريات التطور الطبيعي، ويمثلها نظرية تطور الأسرة.

يرى أصحاب هذه النظرية أن الجماعات البدائية الأولى في أقدم عصور تاريخ البشرية كانت الأسرة، ثم اجتمعت عدة أسر فتشكلت العشيرة، ثم اجتمعت عدة عشائر فشكلت المدينة، وهذه بينها وحدة الجنس والأصل واللغة والعادات والتقاليد، وباستقرارها على منطقة معينة أصبحت امة، فأن هذا يتطلب سلطة سياسية، وهذا يعني أن الأمة تصبح دولة.

فهذه النظرية ردت أصل الدولة إلى الأسرة باعتبارها الخلية الأولى في المجتمع، وردت سلطة الحاكم أو رئيس الدولة إلى سلطة الأب أي رب الأسرة حيث كان يملك الأمر والنهي بالنسبة لأفراد أسرته.

ولكن هناك انتقادات، إذ أن علماء الاجتماع لم يسلموا بصحة الافتراض ان الأسرة وقيمها محترمة، فقبل أن يصل الإنسان إلى مرحلة تكوين الأسرة، وجدت الجماعة البشرية بدافع المصالح المشتركة والرغبة في التعاون على مكافحة الطبيعة، ولم يكن

الرجل حينذاك يستأثر بامرأة، وإنما كانت هذه الأخيرة مشاعاً بين الرجال، ففي العصور الهمجية لم يكن نظام الزواج معروفاً.

الاتجاه الرابع: نظرية التطور الطبيعي.

تعد هذه النظرية أكثر النظريات اعتماداً وقبولاً عند الفقهاء المعاصرين، إذ رفض الفقه الحديث ما سبقها من نظريات لإسرافها الشديد في محاولة كل منها الانفراد بالأساس الذي اعتمدت عليه لتباين أصل نشأة الدولة، ترى هذه النظرية أن الدولة ظاهرة طبيعية لا يمكن أن نرجع نشأتها إلى واقعة بالذات، وإنما هي نتيجة تفاعل عوامل مختلفة ساهمت على مر الزمن، وبعد تطور طويل في إحداث الترابط بين أفراد الجماعة، وفي تحقيق ميولهم الغريزية إلى الانتقال إلى حالتي التعايش والاجتماع معاً، ومن ثم لا يمكن رد أصل نشأة الدولة إلى عامل محدد أو إلى عوامل معينة؛ إذ ترجع إلى عوامل متعددة تختلف من دولة إلى أخرى، وقد أدى تفاعل العوامل المختلفة إلى ظهور فئة من بين أفراد الجماعة استطاعت أن تفرض إرادتها على بقية أفراد الجماعة، وأقامت لنفسها سلطة الأمر والنهي عليهم، وألزمتهم بواجب الطاعة.

وتبعاً لما تقدم يرى أصحاب هذه النظرية من الفقهاء المحدثين أن كل دولة تختلف من حيث نشأتها عن الأخرى، نتيجة اختلاف ظروف التاريخية، وإحداثها الاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في قيامها.

وان أساس تلك السلطة لا يكمن في القوة المادية فقط، وإنما يكمن في كل ما يتسم به الحاكم من قوة في الشخصية، أو قوة في التأثير، أو قوة في الحنكة السياسية، أو قوة أدبية أو فكرية، وتبعا لذلك تختلف النظرية التي قال بها " ديجي" عن النظرية التي

قال بها القدامى بشأن نشأت الدولة وهي نظرية القوة التـي سبق أن اشرنـا إليهـا، فالقوة عنـد هـؤلاء هـي القـوة الماديـة القائمـة عـلى العنـف في إخضـاع المحكـومين للحكام.

الاتجاه الخامس: تمثله نظريات العقد الاجتماعي.

أجمعت النظريات التـي قيلـت في هـذا الاتجـاه في الأسـاس الـذي يرجـع إليـه أصـل الدولة، هذا الأساس يتمثل في فكرة "العقد".

فلقد تحول الأفراد من حياة الفطرة الأولى إلى حياة الجماعة المنظمة بواسطة العقـد، لذلك يعتبر هذا الأخير أسـاس وأصـل نشـأت الدولـة، ولـذا جـوهر نظريـات العقـد الاجتماعي يقوم على انتقال الجماعة الإنسانية من الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع السياسي المنظم كنتيجة عقد اجتماعي اتفق عليه الناس .

الانتقادات التي وجهت لنظرية العقد الاجتماعي

أولا: أن جوهر فكرة التعاقد تقوم على مجـرد تصـور لا أسـاس لـه، ومعنـى ذلـك أن الفكرة نفسها خيالية لا يسندها أي سند من الواقع، ولا يسعفها تاريخ.

ثانياً: تنتهي النظرية إلى سلب حريات وحقوق الأفراد ابتغاء ربطهم بالدولـة بـالرغم من أن النظريـة تبتـدئ بـافتراض تقـوم عليـه، وهـو أن الفـرد حـر بطبيعتـه، ويظـل محتفظاً بحريته، وهكذا لا تستقيم بداية النظرية مع نهايتها.

ثالثاً: تفترض النظرية في جانب منها أن الفرد كان يعـيش في عزلـة في حالـة الطبيعـة، وهذا يتعارض مع الطبيعة الاجتماعية الإنسـانية التـي برهنـت عـلى نفسـها بنفسـها

باعتبار أن الإنسان كائن حي يرفض حياة الوحدة والانعزال، وقد اجمع الفكر السياسي والاجتماعي على ذلك منذ أرسطو إلى الآن.

رابعاً: من الواضح أن نظرية العقد الاجتماعي تفتقر إلى أي منطق، فإذا كانت فكرة العقد الاجتماعي تعني انتقال الجماعة من حالة الطبيعة إلى نظام المجتمع ثم إلى الدولة، بمعنى أن العقد نفسه هو أصل الدولة، فان القوة الإلزامية للعقد لا تظهر إلا بوجود السلطة، ومن هذا التسلسل الفكري فان العقد الذي يكون في حاجة الى حماية السلطة، يكون هو نفسه الذي يوجد السلطة.

خامساً: إن حالة الطبيعة التي تفترضها نظرية العقد الاجتماعي والتي تسبق حالة التعاقد لا أساس لها، ولا برهان تقوم عليه، بالإضافة إلى استحالة تواجد حالة الشر فيها بشكل كامل كما ادعى هوبز، أو الحريات والحقوق أو السعادة كما ذهب إليها لوك و روسو.

سابعا: السيادة في الدولة

مفهوم السيادة ونظرياتها:

يشير مفهوم السيادة بشكل عام إلى الاستقلال، وينقسم مفهوم السيادة إلى قسمين

أ. السيادة الداخلية: وهي سلطان الدولة العليا على كافة أراضيها.

ب. السيادة الخارجية: وتعني استقلال الدولة عن هيمنة الدول الأخرى، وعدم التبعية لها.

أما نظريات السيادة، فهناك نظريتان:

الأولى: نظرية سيادة الأمة:

وهذه النظرية هي جزء من مضمون نظرية العقد الاجتماعي، تحديداً تعود لأفكار "روسو" وحديثه فيها عن الإرادة العامة، وان السيادة هي للأمة وليس للحاكم، وبالتالي فان هذه السيادة تسمو على ما سواها وهي غير قابلة للتجزئة، وان الفرد إذا اغتصب السلطة فانه لا يمثل الأمة، لان من يمثل المجموع الكلي الأمة وليس فرد محدد.

وفي ضوء ذلك فان القانون الصادر عن النواب لا يمثل إرادة الناخبين أو نواب الشعب، وإنما إرادة الأمة، وان الأمة تشمل أجيال الماضي والحاضر والمستقبل.
وتعرضت النظرية للانتقادات منها أن هذه النظرية تؤدي إلى الاستبداد وتشكل خطراً على الحرية، لأنها سيادة مطلقة للسلطات الحاكمة وهذا قد يؤدي إلى استبداد واستئثار السلطات الحاكمة بالسلطة، وفي ضوء ما سبق فانه كثيراً ما استخدمت النظم غير الديمقراطية والديمقراطية هذه النظرية لتبرير تصرفاتها.

نظرية سيادة الشعب:

تتفق هذه النظرية مع النظرية سالفة الذكر في أن السيادة للأمة، ولكن تختلف معها في أن السيادة لكل فرد في هذه الأمة باعتباره جزءاً منها ووفق هذه النظرية هناك أمور مترتبة على ذلك، منها أن يكون لكل الأفراد الحق في ممارسة السلطة، واعتباره حقا وليس وظيفة وبدون توسط احد ويتوافق هذا مع الديمقراطية المباشرة، ويمكن الرجوع للشعب في ممارسة السلطة عبر استفتاءات شعبية وهذا يتشابه مع الديمقراطية شبه المباشرة أيضا، كذلك أن القانون يمثل إرادة الأغلبية من الناخبين، ويتطلب من الأقلية الخضوع لهذا القانون، وان النائب يمثل من انتخبه، وعلى النائب

تحقيق مطالب ناخبيه بصرف النظر عن مدى صوابها أو خطئها، وبالتالي تبعية النواب لناخبيهم، ويعد مبدأ سيادة الشعب أكثر واقعية من مبدأ سيادة الأمة، والأكثر تطبيقا في الدساتير الديمقراطية.

الدول ناقصة السيادة

يشير هذا المصطلح إلى الدول التي لا تتمتع بالسيادة والاستقلال الكامل في إدارة شئونها الداخلية أو الخارجية أو الاثنان معاً، وبالتالي تخضع الدول ناقصة السيادة لرابطة قانونية أو أية علاقة مع دولة أو منظمة أخرى تقيد سيادتها الداخلية أو الخارجية، او الاثنان معاً، وهذه الدول أنواع:

1- الدولة التابعة.

وتفتقد هذه الدولة حرية إدارة الشؤون الخارجية وذلك لتبعيتها لدولة أخرى؛ فهي تقوم بتمثيلها والتصرف عنها في مجال الشؤون الخارجية.

2- الدولة المحمية.

وتقسم إلى نوعان، الأول: الحماية الاختيارية: والتي تضع فيها الدولة نفسها بإرادتها تحت حماية دولة أخرى مثل إمارة ليختنشتاين وقد وضعت نفسها تحت حماية سويسرا بعد الحرب العالمية الأولى لرعاية مصالحها في الخارج.

الثانية: الحماية الإجبارية: والتي يتم إجبار الدولة على وضع نفسها تحت حماية دولة أخرى، مثل الحماية الفرنسية التي أعلنت ضد تونس عام 1881، والحماية البريطانية على مصر عام 1914.

تنتهي الحماية أما باستقلال الدولة المحمية استقلالاً تاماً أو يتم إلحاقها بالدولة الحامية.

3- نظام الانتداب.

نشأ هذا النظام من قبل عصبة الأمم المتحدة، وشمل دول الهلال الخصيب التي انتزعت من تركيا بعد هزيمتها بعد الحرب العالمية الأولى ووضعت تحت إشراف الدولي، والحقيقة لم يكن الأمر أكثر من استعمار بغيض للهيمنة على مقدرات العالم العربي.

4-نظام الوصاية.

نشأ بعد الحرب العالمية الثانية بموجب ميثاق الأمم المتحدة ليحل محل الانتداب، ونظام الوصاية ينتقص من السيادة الداخلية والخارجية، أي أن الدولة بمفردها لا تدير شؤونها الداخلية والخارجية ولا تضع دستور لوحدها وإنما تحت إشراف دولي، ومن الأمثلة ليبيا عام 1952، والصومال عام 1960.

وظائف الدولة

تختلف وظائف الدولة حسب النظرية التي يتبناها النظام السياسي في كل دولة، اذ أن مفهوم دور الدولة ووظيفتها يثير جدل فهناك من يرى ان الدولة عليها ان تنأى بنفسها قدر الإمكان بعيدا عن التدخل في شئون المجتمع، ومن ثم لا تقوم الا بالوظائف الحيوية والضرورية اللازمة لبقاء هذا المجتمع واستمراره، وهناك من يرى عكس ذلك وهو ان للدولة دوراً أساسيا في تحقيق التنمية، أو في إقامة المجتمع

الاشتراكي الديمقراطي، وهناك أيضا نموذج الدولة التسلطية، ولهذا فان تناولنا لوظائف الدولة سيتم في ضوء النظريات التي تعالج وظائف الدولة.

1- النظرية التعددية

تفترض هذه النظرية أن الدولة تلعب في المجتمع دوراً أشبه بدور الحكم في مباراة رياضية.

والواقع أن بؤرة التركيز في التحليل الذي تطرحه هذه النظرية لا ينصب على الدولة نفسها كفكرة فلسفية مجردة، ولكن على جهاز الدولة والمؤسسات غير المنتخبة التي تشكل عصب الدولة وتجسد إرادتها مثل الجيش والشرطة والقضاء، و تؤكد النظرية التعددية على ان اداء هذه الاجهزة في الدولة التي يحكمها القانون وتدار بواسطة العملية الديمقراطية القائمة على التعددية هو أداء محايد فعلاً، او يتعين أن يكون لأجل الصالح العام وللتعبير عن الإرادة العامة التي تتجسد فيها وحدها خاصية السيادة.

وتعود جذور هذه النظرية إلى الأفكار التي طرحها فلاسفة العقد الاجتماعي، فقد كانت قضية الالتزام السياسي من بين القضايا الجوهرية التي شغلت هؤلاء المفكرين في ثنايا انشغالهم ببحث الأسس التي تبرر ضرورة قيام المواطنين بطاعة الدولة والالتزام بأوامرها، وكان من بين الحجج التي قدموها أن الدولة هي نتاج عقد اجتماعي ابرمه الأفراد فيما بينهم ليحصلوا على الأمن والاستقرار والطمأنينة التي افتقدوها في مرحلة ما قبل الدولة او ما قبل المجتمع السياسي المنظم، وفي سياق هذه الرؤية تصبح الوظيفة الأساسية للدولة هي العمل على حماية أمن المواطنين و

حرياتهم من الأخطار التي كانت تهددهم في ظل حالة الفطرة أو الطبيعة التي رفضوا استمرارها، ولكي تتمكن الدولة من حماية حرية المواطنين وأمنهم من احتمالات إساءة استخدام البعض لحرياتهم المطلقة السابقة.

ويعد توماس هوبز - وهو مهندس نظرية العقد الاجتماعي- السلطة المطلقة هي وحدها القادرة على تحقيق الأمن المطلق للجميع، فليس أمام الأفراد سوى الاختيار بين أمرين إما الفوضى المطلقة (حالة الطبيعية)، وأما الأمن المطلق (حالة المجتمع المنظم او الدولة).

أما بالنسبة " لجون لوك" فقد وظف نفس نظرية العقد الاجتماعي لطرح رؤية مختلفة أكثر ليبرالية وديمقراطية لطبيعة الدولة و لوظائفها، على النحو الذي سبقت الإشارة إليه، فقيد من سلطان الدولة وسلطتها إلى الحد اللازم والضروري فقط للدفاع عن الحريات والحقوق الطبيعية للأفراد والمتمثلة أساسا في الحق في الحياة، وفي الحرية وفي التملك، وبما يتسق ورؤيته الليبرالية والديمقراطية تلك.

وقد أدخلت هذه الرؤية تمييزا واضحاً وقاطعاً بين مسؤوليات الدولة التي نظر إليها على أنها يجب أن تقتصر على حفظ النظام الداخلي وحماية الملكية الفردية من ناحية، ومسئوليات المواطنين والتي تشكل نطاق وحدود المجتمع المدني من ناحية أخرى، بل أكثر من ذلك فقد اعتقد لوك أن الدولة قد تشكل تهديدا لحريات الأفراد وحقوقهم بنفس السهولة التي قد تدافع بها عنها، ومن هنا مطالبته بضمانات تحمي الأفراد من تعسف الدولة نفسها، ودعوته لنظم حكم دستورية و مؤسسات تمثيلية منتخبة رافضاً رفضاً قاطعاً أي مظاهر للسلطة على الطريقة الهوبزية، وقد شكلت

هـذه الأفكـار أسـاس النظريـة التعدديـة التـي ازدهـرت في القـرن العشريـن والتـي تمحورت حول فكرة أن الدولة هي خادم المجتمع وليس سيدته.

2- الدولة الطبقية في النظرية الماركسية

يقوم افتراض الفكر الماركسي أن الدولة في المجتمع الرأسمالي، وعلى عكس مـا يطرحـه الفكر الليبرالي ومؤيدو النظرية التعددية، هي مجرد أداة لتمكين الطبقـة البرجوازيـة في تكريس هيمنتها وفرض سيطرتها على الطبقة الكادحة(البروليتاريا).

تشـير الكتابـات الماركسـية بوضـوح الى تعـذر فهـم دور الدولـة بمعـزل عـن البنيـة الاقتصادية للمجتمع، فالدولة جزء مما سماه ماركس بنية المجتمع الفوقية والتي هي انعكاس للبنية التحتية التي تشكلها علاقات الإنتاج.

أي العلاقة بين من يملكون أدوات الإنتاج (الطبقة الرأسمالية أو البرجوازيـة)، ومـن لا يملكون سوى عرقهم (الطبقة الكادحة أو طبقة البروليتاريا).

ففي مجتمع تحكمه عملية استقطاب اجتماعي حاد بين طبقتين، إحداهما تملـك كـل شيء ويتقلص عددها وتزداد عدداً وتزداد ثروتها باستمرار، والأخرى معدمـة لا تملـك أي شيء وتزداد عدداً وفقراً بالتوازي، يصبح دور الدولة حيوياً ومطلوبا لإدارة مصـالح الطبقة البرجوازية، وتمكينها مـن اسـتمرار هيمنتهـا وسـيطرتها عـلى المجتمـع، ولهـذا الدولة ليسـت محايـدة، وإنمـا هـي أداة قمـع في يـد الطبقـة المهيمنـة عـلى أدوات الإنتاج، والتي لا بد وان تكون بالضرورة هي نفسها المهيمنة على السلطة السياسـية في المجتمع، ولان التناقضات الكامنة في صلب النظام الرأسـمالي سـوف تـفضي حـتماً إلى تقـويض هـذا النظـام، وفقـا لتنبـؤات التحليـل المـاركسي المسـتمد في تطبيـق

المادية الجدلية على التاريخ، فلا مفر حينئذ من سيطرة الطبقة العاملة على الحكم لتسرع في بناء مجتمع جديد يتجاوز النظام الرأسمالي.

فعندما تستولي الطبقة الكادحة على الحكم فسوف تحتاج الى ان تقيم ديكتاتورية خاصة (ديكتاتورية البروليتاريا) لتصفية بقايا الطبقة الراسمالية، وعندما تنهي هذه المهمة فسوف يتحول المجتمع الى مجتمع لا طبقي ويصل الى المرحلة الشيوعية، والتي تتيح لكل مواطن ان يحصل على ما يريد، وفق حاجته، وان يعطي قدر طاقته، ولهذا فسوف تنتفي الحاجة إلى الدولة حيث لا ضرورة لممارسة القمع في مجتمع لا طبقي، اذ ان من الطبيعي أن تنتفي الحاجة إلى الجهاز الذي نشأ أصلا بهدف تمكين الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج في فرض هيمنتها.

3-الدولة الاشتراكية الديمقراطية

يشرعن هذا النموذج التدخل بشكل مكثف في النشاط الاقتصادي بغرض إحداث التنمية وتنشيطها، ومعنى ذلك ان الدولة التي تتبنى النموذج الاشتراكي الديمقراطي لا تعني بالتدخل في النشاط الاقتصادي العام بهدف تحقيق التنمية فقط، وانما تبدو معنية اكثر بتحقق العدالة الاجتماعية، ولذلك غالباً ما تتبنى الدول الاشتراكية الديمقراطية خططا وسياسات لضمان وصول مظلة التأمين الاجتماعي او الصحي او الخدمات التعليمية لاغلبية المواطنين وبسعر محدود، كما تتبنى هذه الدول خططاً وبرامج للتأمين ضد البطالة او الحوادث ....الخ، وكثيراً ما تستخدم السياسات الضريبية لتحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الشرائح العليا للدخول، وقد شهدت دول الشمال الأوروبي وخاصة

السويد والدنمارك والنرويج وكذلك المانيا وفرنسا وانجلترا مراحل مختلفة لتدخل الدولة وفقا للنموذج الاشتراكي الديمقراطي.

والدور الاقتصادي الذي تمارسه الدولة في النظام الاشتراكي الديمقراطي يظل محكوماً بقوانين واليات السوق وهو دور ليس معادياً لأسس وتعليمات النظام الاقتصادي الرأسمالي، لكنه دور يحاول في الوقت نفسه تنظيم و ضبط الآثار الجانبية السلبية للنظام الرأسمالي والسيطرة عليها عن طريق العمل على ضمان عدم تحول المبادرة الفردية في مجال النشاط الاقتصادي إلى مصدر لخلل اجتماعي قد يؤثر على الاستقرار السياسي أو قد يتحول إلى سياسة الاحتكار، أي أن تدخل الدولة هنا يكون مدفوعاً بالرغبة في تصحيح آليات عمل هذه القوانين وليس الرغبة في إضعافها او القضاء عليها، أملا في تحقيق دولة الرفاهية.

4-دولة التخطيط المركزي

يتمايز نموذج الدولة التي تعتمد أسلوب التخطيط المركزي عن النموذج السابق في انه لا يؤمن بالملكية الفردية على الإطلاق، ولذلك يقصرها على أضيق الحدود، ويفضل عليها الملكية العامة، ومن ثم يتوسع فيها الى ابعد الحدود، ولا يقتصر الدور الاقتصادي للدولة في هذه الحالة على مجرد التدخل والتنظيم لإصلاح الخلل أو العيوب، وإنما تمارس الدولة نفسها إدارة الاقتصاد على نحو شامل، فهي التي تملك أدوات الإنتاج والخدمات، وهي التي تسيطر على قنوات التجارة، ومنافذ التوزيع، وهي التي تهيمن على البنوك ومصادر التمويل ...الخ، وفي هذه الحالة يدار الاقتصاد من خلال ادارات التخطيط المركزي وادارات التنفيذ ، والمتابعة على كافة المستويات،

ولان قوانين السوق تصبح في هذه الحالة معطلة، وليس لها اي دور في اتخاذ القرارات، ويطلق على الاقتصاد الذي يدار بهذه الطريقة اقتصاد موجه، وقد ساد هذا النموذج في الاتحاد السوفيتي السابق وكذلك دول اوروبا الشرقية السابقة التي استلهمت النموذج السوفيتي، وكذلك بعض دول العالم الثالث مثل كوبا وغيرها.

اهم ما حققه هذا النموذج نقله بسرعة للاتحاد السوفيتي السابق من دولة زراعية إقطاعية إلى صناعية وعسكرية متقدمة ابان عهد ستالين في ثلاثينيات وأربعينيات وبداية الخمسينيات في القرن العشرين، الا انه أصبح لاحقاً بطيئاً جداً وعبئاً على الدولة وأصاب مؤسسات الدولة بالجمود.

وعلى الرغم من إن نموذج التخطيط المركزي الشامل هو نموذج مستوحى من الفكر الماركسي، إلا أن كتابات ماركس لم تفصل في هذا النموذج، كما سبقت الإشارة في تحليل طبيعة الدولة الا بشكل عرضي في الوقت نفسه فان الدولة الشمولية، كما يطلق عليها بعض الباحثين، كان يفترض فيها أن تكون مرتبطة بمرحلة مؤقتة، وهي مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا، وقد استمر الاتحاد السوفيتي السابق لأكثر من سبعين عاماً، ولم يمهد الطريق إلى قيام المجتمع الشيوعي الذي تتحلل فيه الدولة، كما تتنبأ، وإنما أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق نفسه .

5- الدولة الشمولية ذات الطبيعة التسلطية

في هذا النموذج لا ينحصر دور الدولة على التدخل في الحياة الاقتصادية، وإنما يمتد ليشمل كافة مناحي الحياة الاجتماعية والفنية والثقافية وغيرها ويعلي النظام التسلطي من قيمة الدولة الى الدرجة التي يبدو فيها الفرد شيئاً لا قيمة له، فالإنسان الفرد هو

مجرد جزء في الة كبيرة، ومطلوب منه أن يوفق نفسه تماماً مع منطق هذه الآلة واسلوب عملها، اي ان يذوب بشكل كامل في إرادة المجموع، وإلا أصبح خارجاً عن هذه الارادة ومستحقا لأقصى درجات العقاب، وعادة ما يشار الى الدولة النازية في المانيا بقيادة "ادولف هتلر"، والدولة الفاشية في ايطاليا بقيادة موسيليني، وكذلك تطور الأوضاع السياسية في العديد من دول العالم الثالث خلال النصف الثاني من القرن العشرين ساعدت على إفراز العديد من النظم السياسية في العديد من دول العالم الثالث التي قد لا تختلف كثيرا عن جوهر ما سبق ذكره.

ويقدس هذا النظام قيم مثل الطاعة، والقوة، والنظام، والحواجز الجمركية التي تنظم الاقتصاد على أسس قومية.

ثامنا: الحكومات وأنواعها

أنواع الحكومات

أولاً: الحكومات الملكية والحكومات الجمهورية:

التقسيم الآنف الذكر اي وفق معيار اختيار الرئيس نكون أمام أنظمة ملكية والجمهورية، والحكومات الملكية هي التي يستمد رئيس الدولة فيها حقه في تولي الحكم عن طريق الوراثة، وقد يسمى الحاكم بالملك او الآمير، أو السلطان، او الامبراطور او القيصر.

أما الحكومات الجمهورية فهي التي يتم اختيار رئيس الدولة فيها عن طريق الانتخاب ولمدة محدودة، ويسمى رئيس الجمهورية، وأما الملكية تقوم على أساس فكرة مؤداها ان هناك شخصاً او عائلة لها حق ذاتي في تولي الحكم بالدولة، في حين

ان النظام الجمهوري يستند إلى المساواة بين الأفراد بحيث يكون من حق كل فرد تتوافر فيه شروط معينة الوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية .

وتوجد بين النظامين الملكي والجمهوري فروق كبيرة نشير اليها:

1- ان الملكيات تقوم على اساس الوراثة، فرئيس الدولة فيها يرث العرش عن ابائه وأجداده، بينما تقوم الجمهوريات على أساس الانتخاب لرئيس الدولة لمدة محدودة، وهذه المدة تختلف باختلاف الدساتير الجمهورية.

2-يحتفظ الملوك بمجموعة من الحقوق تسمى امتيازات التاج، وتعتبر من بقايا سلطاتهم القديمة، وقد تمسك بها الملوك فلم يتنازلوا عنها للبرلمانات، وقد تضاءلت هذه الامتيازات في ظل الانظمة الديمقراطية الحديثة، وبخاصة في البلاد التي اخذت بالنظام النيابي البرلماني.

اما رؤساء الجمهوريات فليست لهم امتيازات خاصة، وانما تبين اختصاصاتهم في الدساتير بطريقة واضحة ومحددة.

3-تهتم الدساتير الملكية بتنظيم مسألة توارث العرش، والوصاية على الملك القاصر، ومسألة النيابة عن الملك البالغ اذا تعذر عليه مباشرة سلطاته بسبب المرض.

ولا ذكر- بطبيعة الحال- لمثل هذه التنظيمات في الدساتير الجمهورية، ولكن هذه الدساتير تولي اهتمام بتنظيم طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، وتحديد مدة الرئاسة، وبيان ما اذا كان يصح تجديد انتخاب ام لا.

4- من حيث المسؤولية، فالدساتير الملكية تقرر ان الملك غير مسئول جنائيا عن اعماله حتى ولو كانت هذه الأعمال تنطوي على جرائم جنائية، سواء كانت هذه الأعمال تتصل بوظيفته او تخرج عنها.

ثانيا: الحكومات القانونية والحكومات الاستبدادية

وهذا التصنيف يعتمد على معيار خضوع الحكومة للقانون، وبالتالي الحكومات القانونية يقصد بها الحكومات التي تخضع للقوانين والانظمة، وهنا يتحتم على الحكومة ان تحترم الافراد شأنها شأن الأفراد.

واذا كان بإمكان الحكومة تعديل أو إلغاء القوانين في اي وقت حسبما تقتضيه الظروف التي تحيط بها، فأن ذلك لا يعني أنها لا تخضع للقانون، لان المعني ان تحترم القوانين طالما كانت مطبقة، واذا ما أقدمت على تعديلها أو إلغائها متبعة في ذلك الإجراءات المنصوص عليها في الدستور، ومستهدفة من وراء تصرفها تحقيق مصلحة عامة قائمة، فأنها كثيراً ما تحل محل القوانين الملغاة قوانين اخرى تخضع لها وتتقيد بها في تصرفاتها، وعلى هذا النحو تستمر فكرة خضوع الحكومة للقانون قائمة، وهذا الخضوع يعتبر أول ضمان لحقوق الأفراد وحرياتهم.

الحكومة الاستبدادية: هي التي لا تخضع في حكمها للقوانين او لأية أنظمة ثابتة، ولا يحد من سيادتها شئ ، ويستخدم صاحب السيادة في الدولة سلطانه حسبما يتراءى له، ووفق هواه، وتكون ارادته هي القانون.

وبالتالي لا توجد حريات لان الاستبداد يدمر الحريات مثل فرنسا قبل الثورة الفرنسية.

ثالثا: الحكومات المطلقة والحكومات المقيدة

وهذا يعتمد على معيار السلطة، اي هل هي مركزة في يد شخص واحد ام انها موزعة؟ ، وهنا نكون امام حكومات فردية، وارستقراطية او قلة، او ديمقراطية.

الحكومات المطلقة: هي التي تتركز السلطة فيها في يد شخص واحد او هيئة واحدة، ببساطة ان السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية تتركز في يد حاكم واحد مثل قول "لويس الرابع عشر" "الدولة انا وانا الدولة"

الحكومة المقيدة: هي التي توزع فيها السلطة بين عدة هيئات مختلفة يراقب بعضها بعضا وتستند هذه الحكومات الى فلسفة مؤداها إن أفضل طريقة للسيطرة على السلطة هو تجزئتها لان "السلطة تفسد، والسلطة بشكل مطلق تفسد بشكل مطلق"، وكمثال عليها الملكيات الدستورية، اذ تكون السلطة موزعة بين الملك والبرلمان، وجميع النظم التي تقوم على الفصل بين السلطات سواء كان فصلاً مرناً أو غير ذلك، هى النظم الديمقراطية والتي تقسم الى:

1-مباشرة 2-شبه مباشرة 3-نيابية

والحكومات النيابية بدورها تنقسم الى:

1- برلمانية مثل بريطانيا 2-رئاسية مثل الولايات المتحدة 3-المختلط مثل فرنسا.

تاسعا : الدستور

هو مجموعة من القواعد المكتوبة او غير المكتوبة، والتي تحدد واجبات وسلطات ووظائف كافة الأجهزة، والهيئات، وتحدد شكل وطبيعة نظام الدولة، والمؤسسات الحكومية الرئيسية (التنفيذية، التشريعية، القضائية)، وتوضيح العلاقة بينهما من

ناحية، وبين الدولة والأفراد من ناحية أخرى، وكثيراً ما يستعمل مصطلح الدستور للإشارة إلى وثيقة واحدة مكتوبة تحمل هذا الاسم وهو القانون الأسمى للدولة.

معايير تصنيف الدساتير

يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الدساتير باستخدام معايير مختلفة، أول هذه المعايير

أ. يتعلق بطبيعة الوثيقة الدستورية، وفي هذه الحالة نكون أمام نوعين: الدساتير المكتوبة والدساتير المدونة، والدساتير المكتوبة هي التي تصدر على شكل وثيقة مكتوبة، ومن ثم تصبح قانوناً يمكن إلغاءه أو تعديله أو تغييره كلية، أما الدساتير غير المكتوبة فهي الدساتير التي تستمد قوتها من الأعراف والتقاليد، وليست مدونة في قوانين مكتوبة، ولا يوجد من بين الدول ذات التقاليد الديمقراطية العريقة سوى دولتين فقط هما "المملكة المتحدة، ونيوزيلنده" إذ ليس لهما دستور مكتوب، وكذلك اسرائيل وهذا مرتبط بالرغبة في التوسع والهوية.

ب. يتعلق بطريقة وأسلوب تعديل الدستور، ووفق هذا المعيار تقسم الدساتير الى دساتير جامدة ودساتير مرنة، والدساتير المرنة هي الدساتير التي من السهل نسبياً تعديلها، وعادة ما تعدل وفق تعديل القوانين العادية، أما الجامدة فيتطلب تعديلها إجراءات خاصة وأكثر تعقيداً، والحقيقة أن الدساتير المقننة ليست بالضرورة هي دساتير مرنة او جامدة.

ان واقع الأمر ليس كذلك، فعلى سبيل المثال؛ فقد استمر الدستور الأمريكي لأكثر من قرنين من الزمان رغم إدخال العديد من التعديلات عليه، بينما تطلب الأمر

إصدار سبعة عشر دستوراً جديداً في فرنسا خلال نفس الفترة إضافة إلى تعديلات المختلفة التي أدخلت عليها، ومن الناحية الإجرائية فان العديد من الدساتير تتطلب أغلبية خاصة لتعديلها تصل في معظم الأحوال إلى الثلثين في المجلسين، وبعض الدساتير لا تكتفي بهذه الأغلبية الخاصة، وإنما تتطلب بالإضافة إلى ذلك، استفتاء الشعب و إقراره للتعديلات المقترحة مثل النظام السياسي في مصر، غير انه تجدر الإشارة إلى أن مرونة أو عدم مرونة الدساتير لا تتوقف على الإجراءات اللازمة للتعديل فقط، وإنما المرونة أو عدم المرونة قد تصبح عديمة المعنى في بعض الحالات، ففي الولايات المتحدة مثلاً، فأنه في مقدور المحكمة العليا أن تفسر الدستور وان تعيد تفسيره، ويمكن للسلطة القضائية أن تدخل تعديلات فعلية على الدستور، من خلال التفسير وإعادة التفسير، دون ما حاجة إلى إدخال أي تعديلات شكلية أو قانونية .

ج. مدى الالتزام بأحكام الدستور، وفي هذه الحالة يتم التمييز بين الدساتير الفعلية أو الحقيقية، وبين الدساتير الاسمية أو الشكلية، وحيث أن الوظيفة الأساسية للدستور هي ضمان التزام الحكومة بقواعد وضوابط معينة عند ممارستها للحكم وإدارتها لشئون الدولة، فلا يصبح للدستور أي قيمة حقيقية إذا كان بمقدور الحكومة ان تخالف الدستور أو تتصرف وكأنه لا وجود له، وتثور هذه القضية في العديد من دول العالم الثالث حيث توجد دساتير تبدو ديمقراطية في نصوصها وفي شكلها، لكن هذه النصوص لا تطبق على ارض الواقع، ومع ذلك فهذه القضية تثور بطريقة أو بأخرى في الدولة الديمقراطية أيضا، والتي ترتكب فيها العديد من

المخالفات الدستورية من حين لآخر، وإذا كان من المسلم به أن يندر وجود الحكومة او نظام سياسي لم يرتكب مخالفات دستورية، إلا أن هناك فرقاً جوهرياً بين المخالفات التي ترتكب بشكل عرضي أو ثانوي أو في ظل ظروف استثنائية، وخاصة جداً، وبين الانتهاكات التي تتم بشكل منهجي ومنظم للدستور.

طرق نشأة الدستور وأساليب إنهاءه:

طرق نشأة الدستور: تختلف طرق نشأة الدستور باختلاف طبيعة النظم السياسية الحاكمة، وبطبيعة الظرف التي حدثت قبيل تشكيل النظام السياسي، وبالمجمل تنشئ الدساتير بطريقتين:

أ. الطريقة غير الديمقراطية: ترتبط تاريخيا بالنظم الملكية المطلقة وبالنظم الديكتاتورية المطلقة، وبهذه الحالة ينشئ الدستور بطريقتين: الاولى: المنحة، حيث يتنازل الحاكم عن بعض سلطاته للشعب في صورة عقد او ميثاق، وقد يكون هذا الدستور بإرادة الحاكم أو تحت الضغط الشعبي وهو الأسلوب السائد، وأمثلة على ذلك الدستور الياباني عام 1889، والدستور الايطالي عام 1848، أما الثانية فهي العقد: تنشئ نتيجة ضعف إرادة السلطة الحاكمة لصالح الإرادة الشعبية، وبالتالي يصدر الدستور نتيجة عمل مشترك بين الحاكم والشعب، وبالتالي الدستور هو عقد بين إرادة الحاكم وإرادة الشعب.

ب.الطريقة الديمقراطية: وظهرت بعد أن انتشرت الأفكار الديمقراطية وأصبحت الاتجاه السائد، تنشئ الدساتير بطريقتين: الأولى: الجمعية النيابية التأسيسية وتتشكل من هيئة ينتخبها الشعب تكون وظيفتها وضع وإقرار الدستور، ويمثل

تشكيلها الديمقراطية النيابية، ويصبح الدستور نافذ حال موافقة الجمعية عليه، ونشأت هذه الطريقة بعد الحرب العالمية الثانية، ومن الأمثلة عليه الدستور الايطالي عام 1947، أما الطريقة الثانية فهي الاستفتاء الدستوري وهذه تعكس الديمقراطية شبه مباشرة وتتشابه هذه الطريقة بوجود الجمعية المنتخبة من الشعب ولكن يضاف إليها أيضا الاستفتاء الشعبي العام على الدستور بعد إعداد الجمعية للدستور، والذي يقرر مصير الدستور هو الشعب إما بالموافقة عليه أو رفضه، وبالتالي لا يعد الدستور نافذ إلا بعد الموافقة الشعب عليه.

طرق انتهاء الدستور

أ.الطريقة العادية: وتتم بذات الطريقة التي تنشئ بها الدساتير، وتكون بإلغاء الدستور الموجود بدون عنف أو ثورة وإصدار دستور جديد بدلا منه، ويكون عبر جمعية منتخبة من الشعب، أو عبر الجمعية واستفتاء شعبي.

أما في الدول التي تعتمد الدساتير المرنة فتعدل بطريقة القوانين العادية، اي عن طريق السلطة التشريعية .

ب. الطريقة الثورية:الثورة تعني تغيير كلي وجذري للوضع القائم سواء سياسياً أو اقتصادياً أو قانونياً أو غير ذلك، وهذا يعني انهيار الدستور القديم والنظام المعتمد في السابق، وبالتالي تسقط الدساتير القديمة دون الحاجة لإصدار تشريع في هذا الأمر، ويتم إنشاء دستور جديد، وقد تبقى القوانين السابقة ما لم ينص الدستور الجديد على غير ذلك.

عاشرا: السلطات العامة في الدولة

تنظيم السلطات

السلطة التنفيذية:

ليس من السهل إيجاد تعريف منضبط للسلطة التنفيذية، ومؤسساتها وفروعها المختلفة، ويرجع السبب في ذلك الى أن السلطة التنفيذية كانت على الدوام هي اصل الحكم ونواة الحكومة وأساسها، أما السلطات الأخرى "التشريعية والقضائية" فقد انبثقت عنها وتفرعت منها، فالتطور الاجتماعي والاقتصادي اظهر قوى اجتماعية جديدة طالبت بنصيبها من السلطة، وقد حصلت على ما أرادت لا عن طريق إلغاء السلطة القائمة، ولكن بإنشاء مؤسسات جديدة تراقب اداء الحكومة او تتولى بعض الوظائف بالمشاركة معها او مستقلة عنها، ولذلك يعرف البعض السلطة التنفيذية بأنها السلطة التي يمارسها رؤساء المؤسسات غير التشريعية، او غير القضائية، الذين ينتخبون او يعينون لفترة أطول، او لفترات محددة للإشراف على عملية صنع وتنفيذ السياسات الحكومية، وبهذا المعنى يندرج تحت مظلة السلطة التنفيذية عدد غير محدد من المؤسسات التي تقوم بوظائف يصعب حصرها على وجه الدقة، وسوف نقتصر في حديثنا هنا على الدور الذي يقوم به كل من رئيس الدولة، و رئيس الحكومة باعتبارها الأساس في السلطة التنفيذية بصرف النظر عن اختلاف ثقل كل منهما في صنع السياسة العامة للدولة، وهنا تختلف باختلاف أنواع النظم السياسية، وما اذا كانت رئاسية أو برلمانية، مختلطة.

السلطة التشريعية

التسمية والخلفية التاريخية:

يختلف تسمية السلطة التشريعية باختلاف النظم السياسية، فهناك من يسميها البرلمان وهذا الاسم الأكثر شيوعا في العالم، وفي فرنسا الجمعية الوطنية، وفي الولايات المتحدة الكونجرس، وتتكون من مجلسين، ففي الولايات المتحدة يطلق عليها مجلس الشيوخ(منتخب) والنواب(منتخب)، وفي بريطانيا مجلس العموم(منتخب) ، واللوردات(تعيين)، وفي الأردن مجلس الأعيان (تعيين)، والنواب(منتخب)، وقد يكون لكلا المجلسين نفس الأهمية أو قد تتفاوت في الأهمية، كأن يشترط موافقتها على مشاريع القوانين، وقد تختلف في مدتها في كل من المجلسين، ففي الولايات المتحدة 6سنوات لمجلس الشيوخ، و4سنوات لمجلس النواب، وفي بريطانيا 5سنوات لمجلس العموم، ويعين مجلس اللوردات مدى الحياة، ويحق لطبقة النبلاء منهم توريث اللقب وعضوية المجلس ايضاً، وفي الأردن المدة للأعيان والنواب نفسها.

وسبب ظهور نظام المجلسين فيختلف باختلاف الدول وتاريخها، ففي الولايات المتحدة كان سبب هو إعطاء الولايات حق المساواة لذا ظهر مجلس الشيوخ، أما مجلس النواب فيعكس المساواة في عدد السكان، أما بريطانيا فيعكس ظهور المجلسين التطور التاريخي للديمقراطية في بريطانيا، حيث ظهر في البداية مجلس اللوردات الذي كان مؤيدا للملك، ومع ازدياد مطالبة الشعب بالمشاركة في حكم انفسهم نشأ مجلس العموم ليعكس مصالح الشعب مع مرور الزمن انتقلت السلطة اليه بدلاً من الملك ومجلس اللوردات، مع بقاءه على حاله ولم يلغى.

راى كثير من خبراء النظم السياسية ان وجود المجلسين امر ايجابي يتعين استغلاله، فهو يسمح لأوسع القطاعات والجماعات والأقاليم المختلفة لان تمثل، ويسمح بتحقيق التوازنات المطلوبة والتي تكون ضرورية لتحقيق استقرار النظام، ويسمح بتعمق وزيادة عقلانية اتخاذ القرار بعد طرحه؛ لأنه يناقش من قبل المجلسين معا.

لكن هناك رأياً آخر، يرى أن المجلس الواحد يسرع في انجاز القوانين، ويكون المجال أكثر وضوحاً في تحديد العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية، وبالتالي تحديد مسؤولية كل طرف منهما.

الوظائف

1- التشريع: ان الوظيفة الأساسية هي سن وإصدار القوانين، وبالتالي لا يمكن في الدول الديمقراطية فرض اي التزامات على المواطنين أو ترتيب لهم حقوق إلا بموافقة من يمثلهم اي السلطة التشريعية.

2-تعديل او صياغة الدستور: تمارس السلطة التشريعية دوراً مهماً في إجراء التعديلات الدستورية سواء بالاقتراح أو بالموافقة على الاقتراح، ويتفاوت هذا الدور من نظام ديمقراطي إلى آخر.

3-الثقة في الحكومة: وهذه الوظيفة ما يميز النظم البرلمانية، حيث لا يمكن للحكومة ان تستمر في عملها بدون ثقة البرلمان، والتي من الممكن أيضا سحبها من الحكومة ككل او من بعض الوزراء أيضا.

4- المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وتعيين كبار موظفي الدولة: لا يمكن لبعض المعاهدات أن تدخل حيز التنفيذ بدون مصادقة من السلطة التشريعية،

وهنا قد تبرم السلطة التنفيذية المعاهدات ولكنها تبقى معلقة لحين مصادقة السلطة التشريعية عليها.

5- الأدوار القضائية: ونقصد ممارسة السلطة التشريعية او احد أجنحتها أدوارا قضائية .

6-الاختصاصات المالية وتشمل مايلي

أ.المصادقة على مشروع الميزانية.

ب.فرض الضرائب والعوائد لدفع الديون، وتوفير سبل الدفاع المشترك.

ج.تنظيم التجارة وسك وطبع العملة وتتفاوت حجم الصلاحيات حسب النظام الديمقراطي الموجود.

د.إنشاء الجيوش وتأمين نفقاتها بوضع الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.

7- الرقابة السياسية: للسلطة التشريعية تكوين لجان الاستماع، وطلبات الإحاطة والأسئلة ولجان التحقيق، ويتعين على السلطة التنفيذية توفير المعلومات اللازمة لتمكين السلطة التشريعية من قيامها بواجب الرقابة السياسية.

السلطة القضائية

ان عملية تكوين الجهاز القضائي للدولة تختلف باختلاف نظمها السياسية، وحجم وطبيعة الدولة(مركزية /لامركزية)، وبالمجمل تاخذ معظم الدول بالتدرج القضائي، أي أن المحاكم تكون على مستويات مختلفة، فهناك محاكم البدائية، والاستئناف والعليا.

والأخيرة هي ارفع درجات التقاضي وحكمها نهائي، وكمثال فأن الولايات المتحدة لديها شكلين من المحاكم:

المحاكم الفيدرالية(الاتحادية) وهي مختصة بتطبيق قانون الولايات الذي تتكون منه الولايات المتحدة وتجسدها المحكمة الفيدرالية العليا.

المحاكم على المستوى الأدنى وتمثلها محاكم البداية وتكون على مستوى الولاية وليس الفيدرالي(الاتحادية).

اختيار القضاة

هناك ثلاثة وسائل لاختيار القضاة:

1- التعيين من السلطة التنفيذية: وهي الطريقة الاكثر انتشارا في النظم الديمقراطية.

2-الاختيار من قبل البرلمان.

3-الانتخاب المباشر، وهي نادرة الحدوث.

وتتمتع السلطة القضائية بالاستقلال الكامل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، سواء من حيث تولي المناصب القضائية، أو من ناحية مباشرة القضاء لوظيفتهم.

ورغم كل الضمانات المتعلقة باستقلالية القضاء، فانه ليس سهلاً التمييز بين الطبيعة المهنية للوظيفة القضائية وبين الطبيعة السياسية، وفي الحقيقة ان الوظيفة القضائية في جوهرها وظيفة مهنية، لان القاضي لا يضع قوانين وانما يطبقها ويفسرها ويراجعها، وهنا تظهر العقبة، فالتفسير ليس عملية ميكانيكية او مهنية محظة، وإنما يرتبط بالخلفية الفكرية للقضاة التي تشكلها الثقافة والنظام التعليمي، والتربية.

سلطات السلطة القضائية

1- النظر في امكانية دستورية او عدم دستورية القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية والتنفيذية؛ وذلك للتاكد من مدى صلاحيتها للتطبيق، ومدى سلامتها ومطابقتها للدستور، والنظر في جميع القضايا التي تتعلق بالسفراء والوزراء المفوضين والقناصل، وغيرها .

2-العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

تمارس السلطة القضائية في هذا المجال دورا بالغ الأهمية في الحياد المطلوب على مختلف الصعد، وذلك إذا كانت مستقلة بشكل كامل عن السلطتين التنفيذية والتشريعية معاً، وفي النظم البرلمانية نجد أن هناك استقلال للسلطة القضائية بشكل كامل عن السلطتين التنفيذية والتشريعية رغم أن النظم البرلمانية لا تأخذ بمبدأ الفصل الجامد بين السلطات.

3-تفسير ومراجعة وتطبيق التشريعات والقوانين واللوائح المطبقة في الدولة: ولهذه الوظيفة الرئيسية عدة أبعاد أو وظائف أخرى منها: فرض احترام القانون، وفض المنازعات.

حادي عشر: الأحزاب السياسية

تمثل الأحزاب السياسية حجر الزاوية في المبادئ الديمقراطية الليبرالية، فإذا كانت الديمقراطية في الفكر السياسي الغربي تعني حرية التعبير وحرية التنقل وسرية المراسلات وحرية تكوين الجمعيات، فإن حرية تعدد الأحزاب السياسية هي المظهر الجوهري لهذه الديمقراطية، ولا نبالغ إذا ذهبنا مع البعض أن هذه الديمقراطية

تنتفي بانتفاء تعدد الأحـزاب السياسـية؛ حيـث معظـم المظـاهر الأخـرى مـن حريـة تكوين الجمعيات وحرية التعبير والفكر... الخ تكاد تتجسد في حرية تعدد الأحزاب. وتلعب الأحزاب السياسية دوراً أساسياً في تقويم السلطة وكشف أخطائهـا وردهـا الى جادة الصواب، كـما أن الأحـزاب السياسـية تعـد مـدارس حقيقيـة لتثقيـف الشـعب وتنويره وتبصيره بحقوقه وواجباته.

والحزب السياسي أقوى المنظمات التي ينظم فيها الـرأي العـام وأكثرهـا اتقانـاً ليقـوم بدوره في الحكومة، ولاشك أن السعي الدائم من قبل الحزب للوصول إلى السلطة هو الذي يحقق الرابطة القوية بين أنصار الحزب العاملين، فالحزب لا يتمكن من تحقيق أهدافه إلا عن طريق الوصول إلى الحكم، أو الاشتراك فيها مع غيره مـن الأحـزاب، أو عن طريق الحصول على قدر من التأييد الشعبي يسـمح لـه بالضـغط عـلى السـلطة الحاكمة.

غير أن الصورة لم تكن ايجابية على الدوام، فكثـير مـن الفقـه وجـه انتقـادات قاسـية للأحـزاب السياسـية، وأتهمهـا الـبعض أنهـا أداة فسـاد للحيـاة السياسـية ووجودهـا تخريب لمبادئ الديمقراطية، فما هو الحزب؟ وما هي وظائفه وبرامجه ؟

أولاً: تعريف الحزب السياسي:

هناك اختلاف حول تعريف الحزب فمنهم من عرفه باتحاد بين مجموعة من الأفـراد بغرض العمل معاً لتحقيق الصالح القومي وفقاً لمبـادىء خاصـة يـتم الاتفـاق عليهـا. ومن ذلك نرى أن الحزب السياسي هو أداة يسـتعملها الشـعب للتعبـير عـن أمانيـه،

ويستطيع من خلالها أن يحقق هذه الأماني، وهو في الوقت نفسه يحقق مصلحة خاصة، اذ أن مجموعة الأفراد التي تركز أمانيها في حزب ما ترمي إلى تحقيق وزن أكثر لهذه الأماني وتأمل تنفيذها عن طريق العمل المشترك الذي يتيحه لها الحزب.

ويرى الفكر الماركسي أن الحزب السياسي يعبر عن مصالح طبقة معينة، فكما ان المجتمع الرأسمالي ينقسم إلى طبقات متعارضة المصالح، فكذلك تتعدد الأحزاب السياسية في هذا المجتمع كل منها يتبنى مصالح طبقة معينة يذود عنها ضد افتراءات وتربص الطبقات الأخرى بها، اما في المجتمع الاشتراكي فالطبقة التي تسيطر على أدوات الإنتاج وتتمتع بأغلبية كبيرة هي الطبقة العاملة، ولذلك من الطبيعي أن يوجد حزب واحد يعبر عن مصالح هذه الطبقة يضم خيرة عناصرها ويمثل " أركان حرب" هذه الطبقة.

وبالمجمل يمكن تعريف الحزب بمجموعة منظمة من الأفراد المتقاربين فكريا، ولديهم رؤية وبرنامج يسعون من خلاله للوصول الى السلطة لإدارة شئون المجتمع والدولة، اي وضع برنامجهم محل تطبيق، ومن التعريف فأن الحزب يضم عناصر أساسية ثلاث هي:

أ. هيكل تنظيمي: ويشتمل هياكل قيادية وإدارية ولجان وشبكة اتصالات ومستويات محلية وإقليمية أي له وجود قانوني، وضعف التنظيم لأي حزب لا ينفي انه حزب وله قيمة اعتبارية.

ب. البرنامج السياسي: وفي هـذا البرنـامج يحـدد أفكـاره وأهدافـه ومواقفـه وطريقـة تعاطيه مع القضايا المطروحة، وكيفية حله للمشاكل التـي تواجـه المجتمـع والدولـة، ويعد البرنامج الحزبي أداة الإقناع الأساسية للمواطنين بالحزب وقياداته.

ج. الوصول للسلطة: يكاد يتفق الفقه على أن المعيار الأسـاسي لتمييـز الاحـزاب عـن غيرها من الجماعات هـو هدفـه في الوصـول إلى السـلطة؛ وذلـك للتطبيـق برنامجـه، وبالتالي الوصول للسلطة هو هدف ووسيلة في ان معاً، وهذا يعني ان على الحزب ان يخوض المعارك الانتخابية بكل أشكالها بتقديم مرشحين ودفع المـواطنين الى صـناديق الاقتراع، وإدارة الحملات الانتخابية.

نشأة الأحزاب السياسية

عرفـت الحضـارات القديمـة العمـل الحـزبي؛ مثـل الحضـارة اليونانيـة، والرومانيـة والإسلامية.

ففي الحضارة اليونانية ارتبطت الأحزاب بمفهوم الممارسة السياسية، التي تدور حـول تأييد أو معارضة للقائد السياسي من ناحية، والوضـع الاقتصـادي مـن ناحيـة أخـرى. وكان مفهوم الحـزب في الحضـارة الرومانيـة مرتبطـاً بالإصـلاح الدسـتوري، ومـن هنـا عرفت الجماعة الرومانيـة "حـزب الأحـرار" و"حـزب الشـعب" وكـان محـور الخـلاف بينهما يقوم على مفهوم العدالة والمساواة والتمييز العنصري، وبالتالي كانت أهـدافها مترجمة لبرامج تسعى كل منها لتحقيقهـا في ظـل النظـام السـياسي الـذي كـان قائمـاً وقتذاك.

كذلك إن التاريخ الإسلامي مليء بالنزاعات السياسية أعقبت وفاة الخليفة الراشدي الثالث "عثمان" رضي الله عنه، وما نتج عنها من انقسامات وحروب بين مؤيد ومعارض وخارج إلى ما هناك من أحداث.

ومع ذلك، فإن تشابه المصطلحات يجب ألا يخدعنا ويدفعنا إلى الكلام عن هذه المؤسسات كأحزاب سياسية، لأنه وإن كان البعض ذا طبيعة سياسية، الا أنها لا تؤدي نفس الدور الذي تؤديه الأحزاب السياسية بمعناها الدقيق، وهو تولي السلطة وممارستها بالطرق الدستورية، ولكن إذا كان مصطلح الحزب قديماً، فإن مفهوم الحزب السياسي لم يبدأ بشكل حقيقي إلا مع ظهور "البرلمانات".

ان الحالة الحاضرة للأحزاب السياسية التي ينظر اليها بصوره عامة كعوامل ضرورية للحياة السياسية والتي صارت في بعض الدول جزءاً رسمياً من الجهاز الحكومي هي من الأمور الجديدة نسبياً، ولم تكن فكرة الحزب بالمعنى المتداول حالياً متصورة حتى القرن الثامن عشر، وهي بهذا المعنى لم توجد إلا مع بداية القرن التاسع عشر؛ حيث نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت الى البلاد الاوروبية.

وبوجه عام، يبدو نمو الأحزاب السياسية مرتبطاً بنمو الديمقراطية أي باتساع الاقتراع العام الشعبي، وبالامتيازات البرلمانية فكلما رأت المجالس السياسية وظائفها واستقلالها تكبر، شعر الأعضاء بالحاجة إلى التكتل تبعاً للتجانس والتشابه بغية العمل بصورة جماعية، وكلما انتشر الحق في الاقتراع وتعدد، دعت الحاجة الى الاحاطة بالناخبين من قبل لجان قادرة على التعريف بالمرشحين وعلى توجيه الاصوات نحوهم، اذ إن نشأة الحزب بمعناه السياسي الدقيق الذي نعرفه اليوم من

صنع البرلمانات، كان نتيجة لالتفاف جماعات من أعضاء البرلمان حول بعضها لتكون ما كان يسمى (بالكتل البرلمانية) .

في الإطار النظري العام لنشأة الأحزاب فان ديفيرجيه يشير الى تصنيفين هما:

(أولاً) الأحزاب ذات النشأة الداخلية: وهي الأحزاب التي تبلورت ضمن نشاط تكتلات نيابية وحافظت على علاقة دائمة مع اللجان الانتخابية.

(ثانياً) الأحزاب ذات النشأة الخارجية: وهي الأحزاب التي نشأت خارج غطاء الهيئة التشريعية وكانت ذات برامج مناوئه لأنظمة الحكم القائمة وتهدف الى الوصول الى البرلمان.

ثالثاً: وظائف الأحزاب السياسية.

في سبيل الحصول على السلطة السياسية يقوم الحزب السياسي بأعمال ترمي أساساً إلى تحقيق هذا الهدف، ولكنها تحقق في الوقت نفسه خدمات للمجتمع، ولما كانت هذه الآمال نتاجاً ثانوياً، فإنها تتحدد وفقا للمبادئ في طبيعة العمل السياسي في الدول المختلفة. وعلى ذلك يمكن القول إن وظائف الأحزاب السياسية جميعها وظائف ثانوية، قياساً إلى وظيفتها الكبرى وهي الوصول إلى السلطة. وهذه الوظائف تختلف من دولة إلى أخرى وفقاً للنظام السياسي الذي تأخذ به الدولة.

وحين نستقرىء وظائف الأحزاب السياسية، وأسباب وجودها تتضح لنا العلاقة القديمة بين الأحزاب السياسية والديمقراطية. اما النظم الاستبدادية حيث لا يملك الافراد صوتاً شرعياً في الحكومة، فالطريق الوحيد للاعتراض أو الرغبة في ايجاد تغيير يتم بالاغتيالات والثورة فقط اي الطرق غير السلمية. إلا أنه من الصعب

أن يكون من شأن هذه الوسائل ان تقيم على الدوام حكومة معتدلة، او أن تحل الإدارة العامة الواعية محل الحكم التعسفي لأولئك الذين تسلموا زمام السلطة. وعلى أية حال كان نشوء المنظمات الذاتية لمناهضة طغيان الحكام المستبدين السبب في نشؤ الديمقراطية. ومن هنا أصبح تكوين المنظمات للأغراض العامة شيئاً طبيعياً، كما ظهر الى حيز الوجود مبدأ الانتخاب والتمثيل في اختيار الموظفين الحكوميين، ونتيجة لكل ذلك، بات من الضروري أن نجد في النظم الديمقراطية تأسيس بعض أنواع المنظمات لكي يتمكن المواطنون من تكوين رغباتهم وتحقيقها.

لقد ادى الاقتراع العام إلى نشوء الأحزاب بمفهومها الحديث، فتحولت إلى تنظيمات جماهيرية لها صفة الديمومة، فقبل إقرار الاقتراع العام كان هناك أحزاب وتجمعات، تعبر عن الصراع بين القوى السياسية، ولكنه كان ينقصها التنظيم والاستمرارية في العمل السياسي، أي أن نشأة الأحزاب السياسية اقترنت بالتحولات الحاصلة في النظام السياسي نتيجة اعتماد الاقتراع العام.

فالأحزاب السياسية هي التي تقدم للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية والادارية، وبسيطرتها على الترشيح والانتخابات تصبح جزءاً من الجهاز الحكومي للدولة. الذي تعده الدول جزاً من النظام القانوني في بعض الأحيان، وخارج التنظيم القانوني في أحايين أخرى، وهي التي تقدم لها البرامج السياسية، والطرق السلمية لتحقيقها، كما تحدد الوسائل الفعالة لنقد أعمال الحكومة، وعند ظهور القضايا المهمة، تعمل الأحزاب كواسطة للتقريب بين وجهات نظر المواطنين المختلفة، وتمكينهم من الفصل في القضايا الحيوية. والشعب

بطبيعته غير قادر على القيام بهذه الأعمال، فهو وان كان باستطاعته الحكم على صلاحية السياسة الحكومية أو عدم صلاحيتها، الا أنه لا يستطيع أن يقدم سياسة بديلة عنها، لا عن عجز، انما لعدم توافر التنظيمات وغيرها من الإمكانات التي تتيح له الحصول على المعلومات الكافية لرسم هذه السياسة.

فالاحزاب السياسية هى من أهم مؤسسات النظام السياسي، يتميز بعضها عن بعض بعدد من السمات، وهذه السمات تنقسم الى ابعاد موضوعية أساسها اجتماعي سياسي وإيديولوجي، يرتبط بطبيعة قاعدتها الجماهيرية، وابعاد ذاتية تتعلق بتركيبتها وأنظمتها الداخلية، وأدوارها التي تمارسها في النظام السياسي.

والعلاقة بين الأحزاب السياسية ودورها في التأثير على صنع السياسات العامة يمكن رصده من خلال تأثير الأحزاب في السلطة عبر دائرتين أساسيتين:

أ-دائرة التأثير خارج السلطة.

ب-دائرة التأثير ضمن السلطة ذاتها.

والمقصود بالدائرة الأولى مجموعة الوظائف السياسية التي تناقش في النظام السياسي، مثل إثارة الرأي العام حول المسائل والقضايا العامة، إقناعه - الرأي العام- بتبني الموقف الذي يتخذه الحزب حيالها كما تعمل الأحزاب على تمثيل المصالح وتكتيلها أو تجميعها كما انها تؤدي قوة ضاغطة على السلطة الحاكمة وأحياناً وسيلة من وسائل الرقابة السياسية على الحكم. ويكون الرهان المباشر دائراً حول مراقبة نشاط الحكومة.

اما الدائرة الثانية فيقصد بها الأدوار التي تقوم بها الأحزاب لتكون السلطة، أو لتحديد بنيتها، او للفصل او الجمع بين وظائفها، او لتحديد مسار ممارستها، كما يتجسد تأثير الأحزاب في النظام السياسي في اختيار الحاكمين سواء في(الترشح والانتخاب).

وعلى وجه العموم، ان الأحزاب السياسية، سواء أكانت في المعارضة (خارج السلطة) ام في السلطة يراقب بعضها البعض الأخر: فأحزاب المعارضة تتابع مراقبة نشاطات السلطة وتنتقدها وتحللها، وبالمقابل تقوم أحزاب السلطة بشرح سياسة الحكومة ومواقفها.

وفي المجتمعات كافة، تلعب الأحزاب دورين أساسيين: الأول، قيامها ببلورة المصالح الاجتماعية، والثاني: إظهار المطالب والاحتياجات لربطها ببدائل السياسة العامة والبرامج الخاصة بها.

وتتوقف الطريقة التي تستخدم في تجميع الموارد وتوحيدها على عدد الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية. فنلاحظ ان الولايات المتحدة فيها حزبان سياسيان يحاول كل منها ان يستقطب أوسع الجماهير والشرائح والطبقات المتنفذة. في حين ان الدول التي لديها التعددية الحزبية لا تبذل فيها الأحزاب جهداً كبيراً في تجميع المصالح وتوحيدها قدر اهتمامها بمصالح محدده وضيقة، كما هو الحال في فرنسا ولبنان. اما في الدول ذات الحزب الواحد فان دور الحزب يتمثل بالهيمنة الكاملة على صنع السياسات العامة.

ان الطريقة التـي يمـارس بهـا الحـزب نشـاطاته وأعمالـه تعتمـد عـلى نـوع الحزب واهتماماته وأهدافـه وطبيعـة النظـام الحـزبي والنظـام السـياسي الموجـود في الدولة.

ويمكن اجمال مهام الأحزاب السياسية في الدولة بمايلي:

أ. تعتبر الأحزاب السياسية وسيلة فعالة لتنظيم مشاركة الأفـراد السياسـية في الحكـم بواسطة الانضمام اليها أو المشاركة في انتخاباتها، وحضـور النـدوات والمـؤتمرات التـي ينظمها الحزب.

ب. تعتبر الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية والشيوعية وسـيلة جيـدة لتنظـيم انتقال السلطة وممارسة الحكـم سـلمياً، وتنظـيم وضـع اعضـاء السـلطة التشريعيـة، وتحديد علاقة الحكومة بالافراد.

ج. تقـوم الأحـزاب السياسـية في الـدول الديمقراطيـة والشـيوعية بتـدريب القيـادات وتعريـف المجتمـع بهـا، وإيصـالها للسـلطة، فهـي بمثابـة معامـل تفـريخ للقيـادات السياسية عبر التجنيد السياسي حيث تستقطب الكفاءات والتي من الممكن ان تنجـز التغيير للمجتمعات.

د. تقـوم لجـان الأحـزاب المختلفـة في الـدول بدراسـة وتحديـد مشـاكل المجتمـع في مختلف القطاعات ووضع الحلول المناسبة لها، كما تضـع تصـورات متعـددة لتنظـيم برامج الدولة ومشاريعها المختلفة.

هــ تمارس أحزاب المعارضة في الدول الديمقراطية دوراً مهماً في المجتمـع عـن طريـق مراقبة اعمال الحكومة، مما يجعل الأحزاب الحاكمة حريصة جـداً في اتخـاذ مواقفهـا وسياساتها المختلفة.

وتلعب أحزاب المعارضة في الدول الديمقراطية دوراً هاماً في تمثيل الاقليات وحمايتها من طغيان الاكثرية.

و. تعتبر الأحزاب السياسية، احياناً وليس دائماً، احدى الوسائل التي تعمل على زيادة تماسك وتلاحم المجتمعات غير المتجانسة، وخاصة في الدول النامية ولكن يجب استثناء لبنان والعراق ونيجيريا حيث يتبع تنظيم الأحزاب السياسية التقسيم الطائفي في لبنان والعراق بعد غزو الولايات المتحدة له عام 2003، والتقسيم القبلي والجغرافي في نيجيريا.

ز. تستخدم الأحزاب السياسية في بعض الدول النامية والمتقدمة ايضاً لتسهيل تغلغل الحكومة إلى مختلف مناطق وسكان الدولة، فهي نافذة الحكومة على الشعب.

ح.تستخدم الأحزاب السياسية وخاصة في الدول النامية لتنمية الشعور القومي ونشر الوعي السياسي، وقيادة حركات التحرير ضد التسلط الخارجي أو الداخلي؛ حيث تعمل الأحزاب السياسية على دمج الجماهير في الحياة العامة، عن طريق ايقاظ وعيها وتنشيط حركتها وإسهامها في العملية السياسية باتجاه ما يعرف بالتنمية السياسية التي تركز على المساواة السياسية والقانونية والمساهمة في النشاط الاجتماعي والسياسي وتحقيق القدرة على تجاوز التناقضات والتوترات داخل المجتمع.

ط. يمَكن وجود أحزاب سياسية متنافسة الشعب من الاقتصاص من الحكام المفسدين الخاملين، ومكافأة الصالحين المجدين، ويظهر ذلك بصفة خاصة حيث يوجد نظام الحزبين وحيث يتقيد النائب داخل البرلمان ببرنامج ومبادىء حزبه.

ي. تعمل الأحزاب السياسية على المساهمة بتشكيل الرأي العام، وذلك من خلال ما تقوم به من عقد الاجتماعات واستخدام وسائل الإعلام المختلفة.

ك. يستخدم الحزب السياسي من قبل حكومات الحزب الواحد لغرض سيطرة الحكومة وتثبيت حكمها ونشر أيديولوجيتها وتجميع الجماهير حولها.

رابعاً: تصنيف الأحزاب والنظم الحزبية:

هناك فارق كبير وجوهري بين أنواع الأحزاب وتصنيف النظم الحزبية. فالأول تصنيف للحزب نفسه من الداخل. أما تصنيف النظم الحزبية، فهو أمر يهدف إلى وصف شكل النظام الحزبي القائم في الدولة.

(أولاً): أنواع الأحزاب السياسية(تصنيف الاحزاب السياسية).

تصنف الاحزاب وفق معايير، واهم هذه المعايير:

1- معيار العضوية وتقسم الى نوعان:

أ. احزاب الجماهيرية: عضويتها مباشرة، وذات صلة مباشرة مع الجماهير، وتتميز بكثرة اعضائها، وتعتمد في تمويلها على اشتراكات الافراد، وتتوجه ببرامجها الى الجماهير(وعادة هذه الأحزاب تكون أحزاب اشتراكية).

ب. أحزاب النخبة: تركز في عضويتها على النخب الاجتماعية والاقتصادية، وهؤلاء بفضل نفوذهم المادي والمعنوي يستطيعوا التأثير على الناخبين وتمويل الحملات الانتخابية، مثل الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية.

2- معيار البنية التنظيمية وتقسم الى نوعان:

أ. أحـزاب جامـدة: هـي التـي لا تسـمح للتنظـيمات والأجهـزة المحليـة بدرجـة مـن الاستقلال في علاقتها بالقيادة، بمعنـى اخـر انهـا تتسـم بمركزيـة صـنع القـرار وتنفيـذ السياسات، مثل الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي سابقاً.

ب. أحزاب مرنة: فتسمح بقدر من تعـدد الـرؤى والاسـتقلال وحريـة الحركـة، وهـي بهذا المعنى أحزاب ائتلافية، وتختفي فيها مسألة الانضباط الحزبي في التصويت، مثـل الأحزاب في الولايات المتحدة.

3- معيار الولاء، ونكون امام نوعين:

أ. أحزاب الأشخاص: وتعتمد على شخص الزعيم، وعادة ما يتمتع الزعيم بقدرته عـلى الإقناع والتعبئة والتأثير، وبالتالي يكون الولاء في هذه الاحزاب لشخص زعـيم الحـزب، وتغذي هذه الأحزاب عوامل منها:

1-وجود بيئات خاصة تقليدية قائمة على العادات العشائرية والإقطاعية.

2-عدم إنتشار التعليم وعدم وجود نضج سياسي وثقافة سياسية.

ب. أحزاب البرامج: ومن أهم خصائصها التمسك بالمبادئ وبرنـامج الحـزب ومواقفـه وسياساته تجاه الداخل والخارج . وأحزاب المبادئ منتشرة في أوروبا: النمسا وبلجيكـا وسويسرا حالياً والدنمرك والسويد والنروج.

4- معيار الالتزام الايديولوجي وهي نوعان:

أ.الأحزاب العقائدية: وتحدد سياستها انطلاقاً من رؤيتها الايديولوجيـة مثـل الأحـزاب الاشتراكية والشيوعية، وتهدف الى تغيير المجتمع تغييراً كلياً، وإقامـة المجتمـع البـديل على اسس مختلفة.

ب. الاحزاب البراغماتية: وتحدد سياستها انطلاقاً من اللحظة التي تعيشها وتقدير صناع القرار للحزب وفقاً للمعطيات الموجودة، وبما يضمن مصالح الحزب في الامد القصير والطويل، وتؤمن بالتغيير بالتدريج ومن داخل مؤسسات النظام القائم وليس من خارجه.

الأشكال الرئيسية للتنظيمات الحزبية.

بشكل عام، يمكن حصر الأشكال الرئيسية للنظم الحزبية في الآتي:

*نظام تعدد الأحزاب.

*نظام الحزبين الكبيرين.

*نظام الحزب الواحد.

نظام تعدد الاحزاب

يعتبر نظام تعدد الأحزاب صورة رئيسية من صور النظم الحزبية، حتى أن البعض لا يرى للنظام الحزبي سوى صورتين: نظام التعدد، ونظام الحزب الواحد، كذلك في نظام تعدد الأحزاب يعد في رأي الكثيرين عماد النظام الديمقراطي النيابي، وأنه وان غاب عن العمل السياسي نظام تعدد الأحزاب فإنه يصبح من المتعذر وصف النظام السياسي بأنه نظام ديمقراطي.

ويهمنا في هذا الصدد أن نبرز العلاقات بين الأحزاب في النظام تعدد الأحزاب، والمعيار الأساسي الذي بموجبه تقام هذه العلاقات هو أيديولوجية كل حزب ومدى تقاربها من الأيدلوجية الأخرى، فإذا كانت متقاربة، فان البرامج والمواقف تميل إلى التحالف، أما إذا كانت الأيدلوجية متناقضة فالبرامج والمواقف تغدو

متباعدة وتميل العلاقات إلى الصراع. ومن الدول التي تأخذ بنظام التعدد الحزبي فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا.

هناك نوعان من التعدد الحزبي:

النوع الأول: يعرف بالتعدد الحزبي والقطب الواحد، ويتميز هذا النوع بوجود حزب يكون أكثر أهمية وقوة من بقية الأحزاب الأخرى، اذ تكون له السيطرة في مواجهة غيره من الأحزاب، اي يكون متسلطاً في مجال المناقشة، وتكون له نسبة من الأغلبية لا يقل عن (35%) من مجموع الأصوات في حين تشترك بقية الأحزاب الأخرى في باقي الأصوات، ومثال لهذه الحالة الأحزاب الاشتراكية في السويد، والنروج، والدنمارك.

النوع الثاني: هو التعدد الحزبي حيث لا يحصل حزب على أغلبية الأصوات المطلوبة على بقية الأحزاب الأخرى بحيث يجعلها حزباً مسيطراً، ومعنى ذلك أن مختلف الأحزاب الموجودة تتقاسم الأصوات بنسب متفاوتة بما يضمن حصولها على أغلبية النصف زائد واحد، ومثال لهذه الحالة ايطاليا وفنلندا.

نظام الحزبين الكبيرين

تطلق تسمية نظام الحزبين على النظام الذي يظهر فيه حزبان كبيران يتبادلان الأغلبية البرلمانية، وليس معنى ذلك وجود حزبين فقط، ففي الولايات المتحدة مثلاً يوجد إلى جوار الحزبين الكبيرين الديمقراطي والجمهوري أحزاب صغيرة وكثيرة، منها الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي وغيرها من الأحزاب القومية والمحلية، إلا أن تمثيل هذه الأحزاب في مجلس النواب الأمريكي لا يمكن أن يقارن على الإطلاق

بالعدد الضخم من المقاعد الذي يستأثر به الحزبان الكبيرين في الكونجرس، وهو ما يجعلنا نؤيد الرأي القائل أنه من الناحية الواقعية لا يوجد تعددية حزبية وإنما حزبان كبيران وبجانبهما مجموعة من الأحزاب الصغيرة المتناثرة غير إن ذلك لا يعني أن هذه الأحزاب الصغيرة غير مكترث بها.

-نظام الحزب الواحد

نظام الحزب الواحد من إنتاج القرن العشرين، ولقد قام في ايطاليا الفاشية، والمانيا النازية، و الاتحاد السوفيتي سابقاً، وفي كثير من دول غرب أفريقيا، وعرف نظام الحزب الواحد بأنه نظام يقوم على الأخذ بالأسلوب المركزي الشديد والنظام التسلطي الصارم، الأمر الذي يبعده عن نظام دولة المؤسسات الدستورية واجهزتها التي تعرفها الديمقراطيات البرلمانية الحديثة.

وفي رأي البعض بأنه من الناحية التاريخية يمكن القول أن معظم الأحزاب الوحيدة كانت أحزاب المعارضة في نظام متعدد الأحزاب حتى إذا ما احتلت مراكز السلطة سحقت كل ما عداها من تنظيمات واحتكرت وحدها العمل السياسي والحكومي، وأن بقي هيكلها وطبيعتها الاستبدادية الدكتاتورية بعد وصولها للسلطة كما كانت قبل وصولها إليها.

ويمكن ذكر السمات العامة لهذه الأحزاب فيما يلي:

1-الحزب الواحد هو حزب الصفوة، وبالتالي عضوية الحزب الواحد ليست مفتوحة في أغلب الأحوال، وانما هي عضوية مقيدة بشروط تتفاوت شدتها من حزب لأخر.

2-الحزب الواحد هو أداة الربط بين الحكومة والجماهير.

3-احتكار الحزب الواحد للعمل السياسي والحكومة والتي من خلالها يمارس تسلطه الكامل على المجتمع.

خامساً: وسائل الأحزاب السياسية

تسعى الأحزاب للاحتفاظ بقوتها وسلطتها وحضورها السياسي والاجتماعي، وذلك عن طريق تحقيق وحدة سياسية واجتماعية واقتصادية بين الأعضاء، وهي تستخدم عدة وسائل لتحقيق ذلك منها:

1- الوسائل السياسية وتنقسم الى ثلاثة أقسام:

أ.التمثيل النيابي: وهو يحقق للحزب الوحدة الحزبية نتيجة لجهود الزعماء الذين يختارهم الأعضاء في المناصب النيابية والإدارية، وهؤلاء النواب والزعماء يتحتم عليهم تعين أعضاء الحزب في مختلف المراكز الإدارية في حالة فوزه وتشكيل الحكومة.

ب.المناقشة: وتعمل على توفيق بين وجهات النظر المتضاربة بين أعضاء الحزب، والمناقشة هذه ترمي إلى توثيق الوحدة والتماسك بين الأعضاء.

ج.المشاركة في الأعمال الإدارية والقضائية: فعندما يفوز الحزب بأغلبية المقاعد النيابية فإنه يشكل الحكومة ومن خلالها يعين أعضاء الحزب في مواقع إدارية وقضائية.

2- إدماج المصالح الخاصة في المصلحة الوطنية:

من خلال التوفيق بين الخاص والعام من المصالح لأعضاء الحزب وللجماعات التابعة له، والتمسك بالشعارات القومية التي تفرز الوحدة القومية لأفراد الشعب على اختلاف توجهاتهم.

3-عامل الانتصار:

وهو يعتبر عاملاً معنوياً مؤثراً على أنصار الحزب في أمله في الفوز، مما يستلزم ذلك السيطرة على السلطة والحصول على المنافع السياسية...الخ.

4-الوسائل القهرية:

وهذا النمط هو شائع في الدول ذات الحكم المطلق والأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد، وقد تصل الى حد الإرهاب المنظم، اذ يلجأ الحزب الحاكم الى القهر وقمع المعارضين عن طريق الأمن السياسي والاعتقال والتعذيب أو الاغتيال.

5-وسائل الاتصال:

تستعمل الأحزاب السياسية جميع وسائل الاتصال بالشعب للتأثير في الرأي العام وكسب تأييده، عن طريق الدعاية والصحف والخطباء، وعقد اجتماعات دورية أو مؤتمرات عامة، واستخدام الإذاعة والتلفزيون والإنترنت والنشرات والكتيبات والحملات الإنتخابية، وهناك اختلاف بين الأحزاب في وسائل الدعاية ومناهجها.

سادساً: تمويل الأحزاب السياسية

تواجه الأحزاب مشكلة تمويل نشاطاتها الحزبية ودفع رواتب موظفيها، وكذلك دفع تكاليف الحملات الانتخابية، فالحزب لا يفضل أن يقوم المرشح بتمويل حملته الانتخابية خوفاً من استقلاله عن الحزب، وبالرغم من دفع الاشتراكات الشهرية

للأعضاء والتبرعات، إلا أن هذه المبالغ لا تكفي للنهوض بأعباء الحزب المالية، فتلجأ الأحزاب إلى الجماعات الكبرى في الدولة والشركات والمؤسسات لتتبرع لها، ولكن هذا غالباً ما يتم بدفع ثمن سياسي وتبني مواقف جماعات المصالح والشركات الكبرى.

وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم متغيرات النظام السياسي، كونها تؤدي له مجموعة من الوظائف الأساسية فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي، وهي تجمع المصالح وتعبئتها، وهى أداة من أدوات التنشئة والتجنيد السياسي، وأخيراً فإنها تساهم في إسباغ الشرعية على النظام الحكم.

ان الطريقة التي يمارس بها الحزب نشاطاته وأعماله تعتمد على نوع الحزب واهتماماته وأهدافه وطبيعة النظام الحزبي والنظام السياسي الموجود في الدولة.

جماعات الضغط

من خصائص حياة الأفراد في المجتمعات البشرية ان لديهم أدياناً يؤمنون بها، ومبادئ وقيم يتمسكون بها، وصلات عائلية يحافظون عليها، وروابط ومصالح اقتصادية يهتمون بها.

والأشخاص الذين تجمعهم روابط ومصالح موحدة يميلون الى تكوين تكتلات منظمة أو غير منظمة لحماية وتنمية الأسس التي تربطهم.

تعد جماعات الضغط او المصالح من الجماعات السياسية المهمة التي تعمل في العديد من النظم السياسية، ورغم أنها تماثل الأحزاب في التعبير وظيفياً عن مفهوم التنظيمات الوسيطة، اي تعمل على الربط بين المجتمع والدولة من حيث تمتين

العلاقة بينهما، كما تعمل على التعبير عن مصالح هذه الجماعات، الا أنها ليست كالأحزاب السياسية تسعى للسلطة وإنما للتأثير على مجموعة الأفراد سياسياً. كما تختلف جماعات الضغط عن الأحزاب السياسية من حيث مجال اهتمامها ووسائل ممارستها، فبينما يهتم الحزب السياسي - باستثناء أحزاب المصالح - بكافة قضايا وأمور المجتمع، تهتم جماعات الضغط بأمور محددة أضيق بكثير من مجالات اهتمام الحزب. وبينما يحاول الحزب السياسي الوصول للسلطة من إجل تطبيق البرامج العامة فإن جماعة الضغط تحاول تحقيق رغباتها عن طريق التأثير على الرأي العام وممارسة الضغط على صانع القرارات في الدولة وحملهم على الاستجابة لمطالبها.

إلا أنها تتفق معها في بعض الخصائص منها ممارسة الضغط على الحكومة لأسباب تخدم مصالح أعضائها. وقد يترتب على ذلك عقد تحالفات ثنائية أو علاقات تخدم مصالح الطرفين خصوصاً وان الأحزاب السياسية تمارس ضغطاً اكثر شمولاً من جماعات الضغط على مراكز النفوذ في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ويمكن تعريف جماعات الضغط بأنها: جماعة منظمة أو غير منظمة من الأفراد الذين تجمعهم مصلحة او رابطة موحدة ويهتمون بتنمية مصالحهم وحمايتها بواسطة التأثير على الرأي العام وممارسة الضغط على صانعي القرارات الحكومية للتأثير عليهم، دون محاولة الوصول للسلطة. ومن امثلة جماعات الضغط النقابات والاتحادات والجمعيات والنوادي السياسية والبيوت المالية والاقتصادية والشركات وغيرها.

فنجاح جماعات الضغط متوقف بصورة أساسية على قدرتها على التعبير بصوت قوي ومسموع وبحجة مقنعة في كل مرحلة وكل خطوة من خطوات العمل الحكومي، وكل محور من محاور اتخاذ القرارات الحكومية.

أضف لذلك أن مصالح الجماعات الضاغطة قد تطغى على العدالة والنظام القائم، ويتطلب الوضع اتخاذ إجراء حاسم في حالة فقدان التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بتأثير هذه الجماعات؛ فقد تسعى جماعات الضغط لممارسة التأثير على السلطة التنفيذية؛ فتسارع بإرضائها وتغيير التشريع بإجراء سريع غير سليم.

وتشمل الجماعات المجتمع العائلي والقبلي والنقابي والمهني، وهى تقوم على الولاء والطاعة من قبل الفرد للجماعة سواء كانت اجتماعية أو سياسية، وهم علاوة على ذلك جزء من الأفراد يمارسون حقوقهم السياسية من خلال الاقتراع السري.

وتؤثر الجماعات على الأفراد من ناحيتين: النفسية والاجتماعية مما يجعلهم يمارسون حقوقهم السياسية حسب مبادئ الجماعة، أما الجانب الاجتماعي فهذه الجماعات تعطي لنفسها حق العمل باسم المواطنين وتفادي السلطة نيابة عنهم، مما يؤثر سلباً على حقوق الفرد الديمقراطية المباشرة في الاختيار.

أنواع جماعات الضغط

1-جماعات الضغط السياسية: وهي جماعات ليس لها إلا مصلحة سياسية محددة وتدعى"Lobbies nn" " لوبي" وهي تهدف لإرساء سياسة معينة، او المحافظة على سياسة الدولة تجاه قضية محددة بنفس الموقف.

2- جماعات الضغط شبه السياسية: وهي تتمثل في نقابات العمال المختلفة أو اتحاد أصحاب الأعمال، ونشاطاتها لا تنحصر في المجال السياسي وحده وإنما تشمل جميع المجالات المختلفة.

3- جماعات الضغط الإنسانية: وهي تمارس النشاط السياسي نادراً ومن أمثلتها جمعيات حقوق المرأة وجمعيات رعاية الطفولة والكهولة والجماعات التي تحارب الفقر والبطالة.

4- جماعات الضغط ذات الهدف: وهي تختلف باختلاف أهدافها فمنها جماعات المبادئ أو جماعات البرامج، وهي تهدف إلى تحقيق مصلحة وغاية قومية، مثل "الوحدة الأوروبية" أو"الحكومة العالمية" في بريطانيا، او قد تكون جماعات تهدف، الى الاحتفاظ بمكتسبات محددة مثل مصالح صناعة القطن في أمريكا وإنجلترا وغيرها.

5- جماعات ضغط للدفاع عن مصالح الدول الأجنبية داخل الدولة: وهذا النوع منتشر في أمريكا حيث تعمل كل دولة على إيجاد لوبي يعمل لحماية مصالحها، وهذا ما تقوم به إسرائيل من خلال اللوبي الصهيوني في أمريكا.

وعليه يمكن القول أن جماعات الضغط هي منظمات تعمل باستقلالية عن الأفراد المكونين لها، ولها مصالح تعمل على ترسيخها وأن اختلفت مسمياتها وأشكال الضغط التي تمارسها.

جماعات الضغط وأنظمة الحكم

يختلف مدى نشاط جماعات الضغط في النظام الرئاسي عنه في النظام البرلماني، حيث تؤثر جماعات الضغط في النظام الرئاسي بشكل أكبر منه في النظام البرلماني، وهذا يعود لعدة أسباب أبرزها، مبدأ فصل السلطات التي تأخذ به النظم الرئاسية الذي يحتم الاتفاق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قبل إقرار الرئيس للقوانين؛ إذن فالنظام الرئاسي خصب لنشاط جماعات الضغط، اما في النظام البرلماني فمصدر النشاط السياسي هو الحكومة وحدها ومن ثم يوجه الضغط الى الحكومة فقط بدلاً من أجهزة الدولة الرئيسية الأخرى، في اقتراح التشريعات اللازمة لتطبيق هذه السياسة.

وفي الأنظمة الديمقراطية بصفة عامة، تتمكن جماعات الضغط أيضاً من اللجوء الى الرأي العام ومحاولة كسب دعم الرأي العام وتأييده، ويساعدها على ذلك توفر جو حرية الاتصالات وحرية وسائل الإعلام وفعالية تأثير الرأي العام على حكومات الدول الديمقراطية.

أما جماعات الضغط في الدول الشيوعية (الصين مثلاً) فإنها غير واضحة المعالم، وخاصة وأن الأحزاب الشيوعية لا تترك مجالات لاكتشاف هذه الحقيقة، ومع ذلك فهناك نفوذ صوري لهذه الجماعات مثل النقابات والجمعيات التعاونية، والمزارع الجماعية.

أما في الدول النامية فإن الاتحادات العمالية واتحادات الطلاب وجمعيات المزارعين والكتل العسكرية والجماعات التقليدية، تمارس كلها نشاطات سرية وعلنية للتأثير على القرارات الحكومية وسياستها العامة. وهي في كثير من الدول غير منظمة

وتعتمد على الروابط العائلية والعرقية والدينية، ونظراً لعدم إعطائها قنوات مشروعة لممارسة نشاطاتها فهي غالباً ما تلجأ إلى التظاهرات والتجمعات واستخدام العنف لأجل تحقيق أغراضها.

وسائل جماعات الضغط

لجماعات الضغط وسائل وأساليب مختلفة لتحقيق مصالحها ومن وسائل جماعات الضغط:

1-الاتصال المباشر بالحكومة أو الإقناع: وهي تقوم بمحاولة التأثير على القرارات الحكومية المتعلقة بها مباشرة من خلال الاتصال المباشر بأعضاء الحكومة.

2-التأثير على أعضاء المجلس "الكونجرس" ورئاسة الجمهورية: وهذا يتم في النظام الرئاسي الأمريكي بحيث تتكون السلطة من فروع مختلفة لها صلاحيات محددة، وتأثير مختلف عن السلطة الأخرى، وتلعب جماعات الضغط في الولايات المتحدة دوراً أكثر منه في فرنسا وبريطانيا، بحيث تستطيع التأثير على أعضاء الكونجرس، ومن ثم تعدل التشريعات والسياسات بما يتفق مع مصالحها.

تقوم جماعات الضغط بتأييد بعض المرشحين الذين تتفق توجهاتهم وآراؤهم مع جماعات الضغط، وذلك من خلال الدعم المادي أي تمويل الحملات الانتخابية والتأييد بحشد الناخبين.

تقوم بتعبئة الرأي العام من خلال تأليب الرأي العام وتهيئته نحو تعديل اتجاهاته بخصوص قضية معينة، وذلك من خلال استغلال وسائل الإعلام، واستطلاعات

الـرأي والإعـلان والـنشرات والدعايـة السياسـية ومـن خـلال الرسـائل والبرقيـات والاحتجاجات التي يؤيد بها الرأي العام.

3-الأموال: من خلال دفع الأموال كهدايا وهبات وربما رشاوي تدفع لرؤساء الحمـلات الانتخابية، والتي تشارك فيها جماعات الضغط لتأييد بعـض المرشـحين، واذا تـم فـوز هؤلاء فان هذا يعد نصرا لها وتحقيقا لأغراضها.

4-التهديد والعنـف: إذا لم تـؤد الوسـائل السـلمية إلى نتـائج إيجابيـة، فـإن أصـحاب المصلحة قد يتحولون إلى استعمال وسائل أخرى غير سلمية، تقـوم بالتهديـد وأحيانـاً بالعنف، وتلجأ إلى هذه الوسائل عندما تصل إلى اليأس من تحقيـق طلباتهـا، بـأعمال تمس كرامة المسؤول أو أمواله أو حياته أو نفسه أو أفراد أسرته.

الفصل الثاني

الرأي العام

أولا: مفهوم الرأي العام:

مع أن الرأي العام من المصطلحات الحديثة التي لم تعرف إلا مع أواخر القرن 18م، إبان حرب الاستقلال الأمريكية والثورة الفرنسية، فلا يمكن القول أن بأن الحضارات القديمة لم تعرف المفاهيم المشابهة للرأي العام.

وقد عرف اليونان المفاهيم القريبة من فكرة الرأي العام ، كالاتفاق العام أو الاتجاهات السائدة وكانوا يحتفون بها أشد احتفاء حتى أنهم خلدوها في معبد البانتويون.

وتحدث الرومان أيضا عن الآراء الشائعة بين الناس ووصلوا في أواخر عهود إمبراطوريتهم إلى مفهوم صوت الجمهور أو صوت الشعب، ولعله يقترب كثيرا من اصطلاح الرأي العام في التاريخ الحديث.

وإذا انتقلنا إلى العصور الوسطى وجدنا أن العالم الإسلامي والعالم المسيحي قد أدركا أهمية الرأي العام .

فقد كان الخلفاء المسلمون يعنون عناية كبيرة بمعرفة أحوال الرعية و اتجاهات الرأي العام فيها، ولاشك أن العالم الإسلامي قد عرف الشورى التي تنطوي على الاعتراف بأهمية الرأي العام " وشاورهم في الأمر "و "أمرهم شورى بينهم" ومن الثابت أن عمر بن الخطاب كان يتولى بنفسه دراسة الرأي العام عن طريق الاتصال بعامة الشعب، والاستماع إلى آمالهم وآلامهم.

ويروي التاريخ مئات القصص عن هذا الخليفة وغيره ممن قاموا بالتعرف على أحوال الشعب وميوله واتجاهاته وحل كل مشكلاته بكل تواضع وزهد حتى أن بعضهم كان يحمل الطعام على ظهره ليقدمه إلى أسر المنكوبين والمعوزين، أما عبارة معاوية الخالدة التي كان يقول فيها أن بينه وبين الناس شعرة لا تنقطع فإذا أرخوها شدها، وإذا شدوها أرخاها،فإنها تدل أبلغ دلالة على الاهتمام بآراء الجماهير وفن سياستهم. وقد عرف العالم المسيحي أيضا في العصور الوسطى عبارة الاتفاق العام أو الإجماع وهي مبنية على المفهوم الراقي لفكرة الشعور العام أو الجماعي التي كان يستعملها أنصار البابا وخصومهم أنصار الإمبراطور للتعبير عن التقاليد السائدة والاتجاهات العامة للرأي في المناطق المتنازع عليها.

وفي مستهل العصور الحديثة كان مكيافيللي أولمن وجه الأنظار إلى ضرورة الاهتمام بصوت الشعب واتجاهاته وكثيرا ما كان يردد العبارة القائلة بأن صوت الشعب هو صوت الله ، وقد عبر الشاعر الإنجليزي شكسبير بلسان هنري الرابع عن " الرأي العام الذي يساعد في الوصل إلى الحكم".

ولاشك أن الحروب والمنازعات التي قامت في انجلترا بين الملك والبرلمان قد ساعدت كثيرا على تداول معاني الرأي السائد التي كان يتمسك بها الطهريون والبدلمانيون في خصومتهم الدموية من الملكيين والكاثوليك وقد عبر " وليم تميل" فيما نشره سنة 1672 عن طبيعة الحكومة ومصدرها أن مصدر إنما يرجع إلى الرأي السائد إلى الحكومة والخير والشجاعة التي يتصف بها الحاكم ، أما الفيلسوف

الانجليزي جون لوك فقد اهتم بدراسة الأسس القانونية والأخلاقية للرأي العام وخاصة في مقاله الذي نشره عام 1690 بعنوان الفهم الإنساني. وانتقلت أفكار الحرية والثورة على الطغيان من انجلترا حيث التوترات الأهلية في القرن السابع عشر، التي كلفت البلاد رأس الملك شارل الأول سنة 1649، وعرش الملك جيمس الثاني 1688 إلى أمريكا حيث اندلعت حروب الاستقلال ، ثم فرنسا حيث شبت الثورة الفرنسية التي أطاحت بالإقطاع ورأس الملك لويس السادس عشر. وقد عبر الفلاسفة الفرنسيون عن مفهوم الرأي العام بمسميات مختلفة فاختار مونتسكيون " إصلاح العقل العام" أما روسو ففضل اصطلاح آخر هو " الإرادة العامة" وكانت العبارات الألمانية مطابقة لهذه المصطلحات الفرنسية كما يبدو من لفظ volks geest .

وفي خضم الثورة الفرنسية ظهر الاصطلاح الحديث وهو الرأي العام وكان يتكرر كثيرا بين فلاسفة العصر ورجال السياسة و الأدب، وخاصة بين أتباع الوزير Necker وهكذا يمكن القول أن مفهوم الرأي العام كان تتويجا لمراحل طويلة من الكفاح المرير من أجل الحرية، فالعهد الأعظم الذي ظفر به الانجليز من الملك جون 1215م والبرلمان الذي اجتمع بعد صراع سيمون دي مونتفورت ضد الملك هنري الثالث 1265م.

وثورة كرومويل ضد الملك شارل الأول سنة 1640م وخلع الملك جيمس الثاني 1688م، ثم انتقال شرارة الحرية إلى القطرة الأمريكية حيث شبت حروب الاستقلال وإلى فرنسا حيث اندلعت الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر،

هذه الحركات التحررية التي عجلت على إعلان صوت الشعب هي التي أدت إلى ظهور الرأي العام والاعتراف بقوته.

مفهوم الرأي العام :

الرأي العام هو تعبير الجماعة أو المجتمع أو الجمهور العام عن رأيه ومشاعره وأفكاره ومعتقداته واتجاهاته في وقت معين بالنسبة لموضوع يخصه أو قضية تهمه أو مشكلة تؤرقه وهو القوة الحقيقية في المجتمع والحكم الذي تصدره الجماهير على عمل أو حادثة أو نشاط في المجال الداخلي أو الخارجي المحلي أو العالمي وكذلك التعبير عن وجهة نظر الجماعة وعن اجتماع كلمة الجماهير وصوت الجماهير وإرادة الشعب. والرأي العام هو مجموعة الآراء التي يعبر عنها أفراد الجماعة إما من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوة توجه إليهم تعبيراً مؤيداً أو معارضاً لحالة محددة أو شخص معين أو اقتراح خاص ما يترتب عليه احتمال القيام بسلوك مباشر أو غير مباشر وكذلك هو محصلة أراء أفراد الجماعة ويمثل صورة من صور السلوك الجماعي تمخضت عن تفاعل واخذ وعطاء بين أفراد الجماعة وبين الجماعة والجماعات الأخرى والرأي العام كنتاج جماعي يمثل الجماعة كلها معبأة للسلوك والعمل فيما يتصل بموضوع الرأي العام.

لقد حظي مفهوم الرأي العام بتفكير العديد من المؤلفين والكتاب في المجالات السياسية والاجتماعية والنفسية وذهبوا في تعريف الرأي العام مذاهب شتى اختلفت في بعض الأحيان والتقت في أحيان أخرى حول جوانب محددة من هذا المفهوم.

* تعريف هارولد تشايلدر" الرأي العام هو مجرد مجموعة من الآراء الفردية ،و هو

يسند إلى جمهور نوعي معين بالنسبة لاتجاهاته إزاء موضوع جدل محدد أو هو حاصل جمع الآراء الفردية "

* تعريف جيمس يزايس " الرأي العام اصطلاح يستخدم للتعبير عن مجموع الآراء التي يتوصل إليها الناس إزاء المسائل التي تؤثر في مصالحهم العامة والخاصة "

* تعريف ليونارد دوب " الرأي العام هو اتجاه جماعة من الناس حول مشكلة معينة أو حادث معين "

* تعريف د أحمد أبو زيد " الرأي العام وجهة نظر أغلب الجماعة التي لا يفوقه أو يحجبه رأي أخر وذلك في وقت معين و إزاء مسألة تعني الجماعة تدور حولها المناقشة صراحة أو ضمنا في إطار هذه الجماعة "

* تعريف مختار التهامي " الرأي العام هو الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمة الإنسانية مسا مباشرا "

وقد أكدت هذه التعاريف الأخيرة أن الرأي العام هو رأي الأغلبية ومعنى ذلك أن هناك إمكانية لوجود آراء أخرى تختلف عنه ولكنها لا تقلل من أهميته أو إمكانية وصفه بأنه عام.

ثانيا: مكونات وخصائص الرأي العام:

الواقع أن عملية تكوين الرأي العام من العمليات المعقدة التي بجذورها في مجالات مختلفة، ويتكون الرأي العام نتيجة التفاعل بين مجموعة من العناصر الفسيولوجية و

الوظيفية والاجتماعية والنفسية المتداخلة بحيث يمارس كل منها أثرها في تكوين الرأي العم وهذه العوامل هي:

العوامل الفسيولوجية الوظيفية :

فهناك مثلا سمات جسمية تؤثر على عقلية الفرد وأفكاره ، فالمريض تكون أفكاره عليلة، وقد تكون نظرته للحياة متشائمة ومن الدراسات الهامة في هذا المجال بحث تأثير فصائل الدم ، والعصارات القلوية والحمضية وأثرها في شخصية الإنسان ، كما أجريت أبحاث كثيرة تدور حول السمات الجسمية الأخرى مثل خصائص الجمجمة التي عني بها علماء الجريمة من أمثال لومبروزو بدراستها وقد اتضح أخيرا أن الغدد الصماء وما تفرزه من هرمونات تؤثر تأثيرا مباشرا على نفسية الفرد فعندما يزداد نشاط الغدة الدرقية مثلا يصبح الفرد متوترا وقليل الاستمرار وسريع الغضب .

العوامل النفسية:

هناك عوامل نفسية تؤثر في الفرد وفي سلوكه ، فقد يكون الإنسان متصفا بالحب لأن غريزة الخوف قوية لديه أو انه لم يكتسب بعد صفات التسامي والإعلاء ، وتلعب الأهواء دورا بالغ الأهمية في بلورة الرأي العام وذلك حسب الظروف السائدة ففي غمرة الحرب مثلا يتقبل الناس آراء ويعتقدون في صحتها وأهميتها، بينما يشكون فيها وقت السلم أي في الظروف العادية وحتى في الأحوال العادية يتأثر الرأي العام بأفكار لا شعورية دون أن يعرف الناس ، فاللاشعور يؤثر في توجيه أفكارنا وآرائنا بصدد عمل أو حادثة أو فكرة وذلك تبعا لخبراتنا السابقة لما مر بنا من انفعالات

وصدمات.

العوامل الثقافية:

وهي تمثل مجموع العادات والتقاليد والقيم وأساليب الحياة التي تنظم حياة الإنسان داخل البيئة التي يعيش فيها، فأفكار الشخص الذي نشأ في بيئة مترفة غير الشخص الذي نشأ في بيئة مغايرة و للعادات المكتسبة أثناء عملية التنشئة الاجتماعية المختلفة لها أثرها على ما يصدره الفرد من أحكام ومما لاشك فيه أن الدين والتعليم والعادات المكتسبة تؤثر في نفسية الفرد وما يصدر عنه من أفكار وآراء ويتأثر الرأي العام تأثرا شديدا باتجاهات الجماعة الأولية وقيمتها، وهكذا فإن الثقافة تعد من اخطر العوامل المؤثرة في الرأي العام اتجاه موضوع معين ، ومثال ذلك أن كراهية الأمريكيين البيض للزنوج كانت نتيجة عناصر ثقافية خضعوا لها في الماضي حيث ظروف الثقافة التي يتعرض لها الطفل الأمريكي تكسبه الاتجاه العدائي ضد الزنوج.

النسق السياسي:

تسمح الديمقراطية بذيوع وانتشار الرأي العام ولا تعمل هيئات في الخفاء، كما تعمل الديمقراطية على قيام حرية الفكر والاجتماع والتعبير عن الرأي بين أفراد المجتمع وذلك على عكس ما هو موجود في ظل الدكتاتورية وبالإضافة إلى ذلك فان الحريات العامة وهي حرية الرأي وحرية الصحافة والكتابة وحرية الاجتماع والعمل وغيرها تعد من مكونات الرأي العام . ويعتبر وجود القادة الذين يتميزون بالقدرة على التأثير على الآخرين من العوامل الهامة في تكوين الرأي العام وذلك لما يتميزون به من قدرة على معرفة الرأي العام و معرفة بأحاسيس الجماهير وحينما تتوفر ثقة

الجماهير في القادة فانه يصبح أداة قوية وفعالة في تغيير اتجاهات الجماهير والتأثير منهم وتكوين الرأي العام الذي يؤيد القضايا التي يدعو إليها.

الأحداث والمشكلات:

تعتبر الحوادث والمشكلات والأزمات التي يتعرض لها مجتمع معين من العوامل التي تعمل على تكوين اتجاهات جديدة للرأي العام ، فمهما قيل عن عبقرية جوبلز فالحقيقة انه لا هتلر ولا جوبلز و لا غيرهما من الدعاة والعباقرة كانوا يستطيعون تحويل ألمانيا إلى النازية دون الاعتماد على الأزمة الاقتصادية والشعور بالقلق وعدم الأمن بين صفوف الألمان فالتغيير الثوري ليس حركة فجائية تحدث في فراغ ولكنه تعبير عن ظروف موضوعية وأحداث سياسية واقتصادية واقعية ولهذه الأسباب نجحت الثورة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي و أمكن صياغة الوعي الجديد بين طبقة العمال ، وقد يكون الرأي العام مؤقتا كالذي يحدث نتيجة مشكلة بين أصحاب العمل والعمال عند مناقشة الأجور مثلا ففي هذه الحالة يزول الرأي العام بزوال المشكلة.

الإعلام والدعاية:

الإعلام هو العمليات التي يترتب عليها نشر المعلومات وأخبار معينة تقوم على أساس الصدق والصراحة ، واحترام لقول الجماهير وتكوين الرأي العام عن طريق تنويره ، أما الدعاية فهي العمليات التي تحاول تكوين الرأي العام عن طريق التأثير في شخصيات الأفراد من خلال دوافعهم وانفعالاتهم ومفاجأتهم بالأخبار والتهويل فيها وتقديم الوعود الكاذبة، و من هنا فان كلا من الإعلام والدعاية ووسائل

الاتصال والصحافة وإذاعة ومسرح وسينما واجتماعات عامة تعد قوة ايجابية فعالة لها تأثيرها الناجح في تكوين الرأي العام فالدعاية عجلت من هزيمة الألمان في الحربين العالميتين ، كما تلجأ بعض أجهزة الدعاية السياسية إلى جعل بعض الجماعات الثانوية كالاتحادات المهنية والطلابية والجمعيات الدينية مناف داو مسارب تسري فيها الدعاية الحربية وتعزز اتجاهاتها.

الشائعات:

وهذه الأحاديث والأقوال والأخبار والروايات التي يتبادلها الناس و يتناقلونها دون التثبت من صحتها أو التحقق من صدقها . ويميل كثير من الناس إلى تصديق ما يسمعونه ثم يأخذون في ترديده ونقله وقد يضيفون إليه بعض التفصيلات الجديدة.

مراحل تكوين الرأي العام

تعتبر ظاهرة الرأي العام ظاهرة معقدة يصعب تحليلها إلى أجزائها تحليلا بسيطا بل تتداخل مجموعة من العوامل والمؤثرات المختلفة في تكوينها ، مؤثرات سيكولوجية ترجع إلى طبيعة الفرد نفسه والى طبيعة الجماعة و تأثيرها على الفرد ، ومؤثرات سياسية ، ومؤثرات ثقافية واجتماعية تتكون من مجموعة من القيم والمعايير التي تحكم إدراك الفرد وسلوكياته. ورغم ذلك نحاول تقديم تصور للمراحل التي يمر بها تكوين الرأي العام:

أ- مرحلة الإحساس والإدراك:

يتعرض الإنسان لمجموعة من المنبهات والمثيرات التي يتلقاها عن طريق حواسه، تلك الحواس التي تعد مفاتيح المعرفة واتصاله بالعالم الخارجي والبيئة الخارجية.

ويبدأ الإنسان في إدراك هذه المؤثرات إدراكا حسيا ، إلا أنها لا تقف عند مجرد إدراكها عن طريق الحواس، بل يحاول الإنسان أن يدرك هذه المؤثرات كرموز ثم يعطي لهذه الرموز معنى أو معاني معينة ، ومن هذا يتضح أن عملية الإدراك ليست عملية سلبية تتلخص في مجرد استقبال انطباعات حسية ، بل يقوم العقل بالإضافة أو الحذف أو التحريف وتأويل ما يتأثر به من انطباعات حسية.

والمعاني التي يخلعها الإنسان على ما يدركه من أشياء أو مؤثرات تتحدد وفقا لخبراته الماضية وطريقة فهمه للحياة ودوافعه وحوافزه. وهذا يعني أن الإدراك عملية معقدة وهي محصلة مجموعة كبيرة منم العوامل الموضوعية التي تتمثل في الأشكال الخارجية ، ومجموعة أخرى من العوامل الذاتية التي تنبع من خبراته السابقة وفي حدود إطاره الدلالي ومجموعة القيم والاتجاهات والمعايير المختلفة التي اكتسبها من البيئة الثقافية والاجتماعية و من ذلك يتضح أن عملية الإدراك لا تتوقف فقط على طبيعة المعارف والمعلومات التي يتلقاها سواء عن طريق حاسة البصر أو حاسة السمع و لكنها تتوقف على طبيعة اتجاهات الفرد وقيمه وثقافته.

ب- مرحة الرأي الفردي:

وفي هذه المرحلة يقوم الفرد بالتعبير اللفظي بالإشارة عن ميوله واتجاهاته النفسية حول الموضوع أو المؤثرات المختلفة وتنطوي هذه المرحلة على عنصر الاختيار فطالما أن الموضوع المثار هو موضوع جدلي تختلف حوله الآراء بيت مؤيد ومعارض فإن الفرد يحدد لنفسه موقفا معين لهذا الموضوع مؤيدا أو معارضا له و موقف الفرد حول موضوع جدلي واحد يختلف عن الموقف الذي يمكن أن يتخذه الأفراد الآخرون.

وهذا يؤكد ما انتهى إليه من أن تصرفات الناس واستجاباتهم لا تكون نتيجة لملاحظات موضوعية عن العالم الخارجي ، بل في حقيقة الأمر مبنية على التصرفات الذاتية أو الصور الذهنية الكافية في نفوس الناس فالمؤثرات التي تحيط بالإنسان لا تكون السبب المباشر في الاستجابة للبيئة ولكن معنى هذه المؤثرات أو صورتها في ذهن الإنسان هي التي تحدث استجابة ، ويتفق ذلك مع وجهة نظر د. أحمد عزت راجح حول علاقة السلوك بالإدراك حيث أوضح أن الفرد يستجيب للبيئة لا كما عليه هي في الواقع بل كما يدركها كما تبدو له وحسبما يفرض عليها من معنى وأهمية.

ج- مرحلة صراع الفرد مع آراء الجماعة:

وفي هذه المرحلة تدور المناقشة والحوار والجدل الذي يصل إلى حد الصراع بين رأي الفرد و آراء الأفراد الآخرين في نطاق جماعة معينة أو جمهور معين ممن لديهم اهتمام بالموضوع وكل منهن يحاول الدفاع عن رأيه مستخدما في ذلك كل ما يتوفر لديه من معلومات وتلعب وسائل الاتصال دورا حيويا في ذلك عن طريق عرضها للآراء المختلفة.

د- مرحلة تحول آراء الأفراد إلى آراء الجماعة:

من خلال الحوار و الناقشة التي تدور بين أعضاء جمهور معين حول موضوع أو مسالة تشغل اهتمامهم يتم التقريب بين وجهات النظر المختلفة والمتباينة وتأخذ المناقشة في الاتجاه نحو التركيز حول رأي معين يميل إليه اغلب أعضاء الجماعة أو الجمهور النوعي الذي تقبله و يصبح هذا الرأي رأيا عاما بغض النظر عن وجود بعض الآراء الأخرى التي قد يتبناها أقلية في الجماعة أو الجمهور النوعي ، وهذه

العملية تنطوي على تضحية الفرد برأيه الشخصي أحيانا لكي يتوافق مع رأي الجماعة وتتدخل في هذه العملية مجموعة من العوامل بعضها يتصل برغبة الفرد في التوافق مع الجماعة أو لتحقيق صفة الانتماء إلى هذه الجماعة أو للتعاطف مع الجماعة.

خصائص الرأي العام :

الرأي العام هو رأي جماعي لا يشترط أن يكون رأيا جماعيا ومعنى ذلك أن الرأي الجماعي أي رأي الجماعة أي محصلة تفاعل آراء الجماعة من مؤيدين ومعارضين على السواء. ولا يشترط في الرأي العام أن يكون رأيا اجماعيا أي انه لا يشترط أن يتوفر الإجماع التام بين أفراد الجمهور، ذلك أن الإجماع العام يكون في اغلب الأحيان مبنيا على العرف والتقاليد والعادات ، أما الرأي العام فأساسه الحوار والنقاش واحتكاك الأفكار وتفاعل الآراء، فالرأي العام كرأي موحد للجماعة ، أمر لا يمكن تصوره حتى أثناء مراحل كفاح الشعوب ونضالها من اجل كيانها وحياتها ، ويرجع ذلك إلى اختلاف الجماعات في الشعب الواحد والى وجود فروق واضحة بين أعضاء المجتمع الواحد .

الرأي العام يظهر حينما يقع حدث معين أو تثار قضية ويتصل هذا الحدث أو تلك القضية باهتمامات ومصالح الجمهور.

الرأي العام يتكون ويتبلور من خلال التفاعل بين الآراء المتعارضة داخل الجماعة ، وهذا يعني أن كل فرد من أفراد الجماعة قد يكون له رأي معين بالنسبة للقضية أو المسألة المثارة إلا أن الرأي العام ليس حاصل جمع هذه الآراء ، ولكن يشترط ضرورة التفاعل والحوار والجدل والمناقشة بين هذه الآراء المختلفة ، ومن خلال هذه

المناقشات يتبلور الرأي العام فهو بذلك يعد ثمرة لتفاعل آراء أفراد الجمهور حول مسالة معينة.

الرأي العام لا يفرض على الجماهير فرضا ،بل هو تعبير إرادي وهو رد فعل واستجابة لمثيرات معينة في المجال السلوكي للجماعة.

الرأي العام يتصف بالحركة والتغير من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى، وهو في ذلك يختلف عن الاتجاه الذي يتصف بالاستمرارية لفترة طويلة لاتصاله اتصالا وثيقا بالتراث الثقافي من عادات وتقاليد.

ثالثا: أنواع الرأي العام:

تصنيف الرأي العام من حيث الظهور:

الرأي العام الظاهر:هو تعبير مجموعة من الناس عن اتجاهاتهم وآراءهم إزاء المشكلة تعبيرا صريحا بحيث تتوافر الحرية ولا يخشى الناس أن يعبروا عن آراءهم بصراحة مثل: الرأي العام المدين للمذبحة المرتكبة في غزة من طرف العدوان الإسرائيلي.

1-2 الرأي العام الباطن: هو الرأي العام الغير معبر عنه، لأن أفراد الجماعة يخشون التعبير عن آراءهم واتجاهاتهم لأنها ضد القانون أو المعايير الاجتماعية المتعارف عليها ولا شك أن المناخ الذي يحدث فيه مناخ كامن يسود فيه الخوف والقمع قد يكون لأوضاع سياسية أو لأسباب اقتصادية (مهما كانت الأسباب التي تحول دون الإعلان عن الرأي فهذا لا يمنع من وجود رأي عام إلا أنه يبقى كامنا حتى تحين الفرصة للتعبير عنه)

تصنيف الرأي العام من حيث الوجود:

رأي عام فعلي: هو الرأي العام الذي أصبح موجودا نتيجة حدوث أحداث معينة تشغل اهتمام الجمهور و يترتب على ذلك تكوين الجمهور رأيا نحو هذه الأحداث ، في هذه الحالة الرأي العام موجود فعلا ولا يمكن قياسه.

رأي عام غير موجود لكنه متوقع: يطلق على الرأي العام المتوقع وجوده حينما تثار قضية ما أو حينما يقع حدث معين ، فحينما يحدث هذا الحدث في المستقبل يتكون حوله رأيا وهذا يعني أن الرأي العام ليس موجودا في الوقت الحالي ولكن من المتوقع نشأته في المستقبل .

تصنيف الرأي من حيث مدة استمراره:

رأي عام دائم: هو الرأي الذي يتصف بالثبات والاستمرار لفترة طويلة نسبيا وهذا الرأي غالبا ما يكون متصلا اتصالا وثيقا بالميراث الثقافي والرأي العام يظل مستمرا طالما أن الأسباب التي أدت إليه مازالت قائمة .

رأي عام مؤقت: هو الرأي الذي يقوم حول حادثة طارئة لا تستمر فترة طويلة ويزول هذا الرأي بمجرد زوال الأثر الواقع على الأفراد نتيجة هذه الحادثة الطارئة.

تصنيف الرأي العام من حيث درجة اندفاعه:

رأي عام مستنير: هو الرأي الذي يتكون نتيجة المناقشة الهادئة ولا يندفع وراء الأهواء والعواطف وينشأ هذا الرأي كلما كانت الجماعات متماسكة وكانت مصلح الأفراد مشتركة وما يساعد أيضا على تكوين رأي عام مستنير انتشار الوعي و التعلم بين الأفراد ووجود قادة يرعون مصالح الجماعة بالإضافة إلى توفر قدر كافي من

المعلومات الدقيقة والواسعة لدى الجماعة حول القضايا التي ينشأ حولها رأي عام.

2-4 رأي عام غير مستنير: هو الرأي الذي يندفع أصحابه وراء العواطف والانفعالات دون أن يناقشوا الأمور بهدوء ومما يؤدي إلى وجود رأي عام غير مستنير عدم تماسك الجماعة، وانتشار الجهل، عدم توفر قدر كافي من المعلومات عن الموضوعات التي ينشأ حولها رأي عام أو كون هذه المعلومات كاذبة أو مضللة.

تصنيف الرأي العام من حيث الانتشار:

رأي عام نوعي :هو الرأي الذي يعب رعن اهتمامات مشتركة ومتشابهة بالنسبة لمجموعة ما إزاء قضية تتعلق بمصالح هذه الفئة.

رأي عام وطني :يقتصر على الوطن أو الدولة المتواجد بها .

رأي عام إقليمي : يسود مجموعة من الشعوب تتجاور جغرافيا تربطهم مصالح مشتركة.

رأي عام عالمي : يعكس اهتمامات يشترك فيها أكثر من مجتمع يتشكل تدريجيا حول مشكلات وطنية مشتركة من عدد كبير من البلدان وقضايا ذات نطاق دولي مثل الأزمات العالمية.

مظاهر الرأي العام:

نعني بمظاهر الرأي العام أنماط السلوك التي يستخدمها جمهور الرأي العام في التعبير عن وجهات نظرهم واتجاهاتهم حيال القضايا التي تمس مصالحهم حيث يقسمها سعيد سراج إلى قسمين:

المظاهر الايجابية : وتتمثل في

الثورات : وهي احد الأساليب العنيفة التي تستعمل للتعبير عن الرأي العام وتندلع حيث يرسخ في ضمير الجماهير أنه لا فائدة من التعبير الكلامي عن مطالبهم

المظاهرات : حيث يتخذها الشعب وسيلة بغرض إشعار القادة والحكومات عن آرائهم نحو المشكلة.

نشر الشائعات : عندما لا تسمح الحكومات بالمظاهرات ولا يجد الشعب وسيلة للتنفيس عن الرأي العام يلجأ لهذا الأسلوب كمظهر للتعبير عن وجهة النظر وذلك لإزعاج الحكومات

الندوات والاجتماعات واللقاءات العامة : وهي إحدى أشكال التجمع الشعبي حيث تحدث لقاءا قريبا بين الجماهير لدراسة مشاكل المجتمع والخروج بحلول تكون مرشدا للقادة.

أجهزة الإعلام: هي الوسائل التي يستعملها الأفراد للتعبير عن الرأي العام.

الانتخابات : يعبر فيها الجمهور عن رأيه من خلال اختيار الحاكم.

المظاهر السلبية :وتتمثل في :

المقاطعة

السلبية والاستهتار

الإضراب عن العمل والاعتصام

وتعكس هذه الأساليب حالة عدم الرضا السائدة لدى الرأي العام اتجاه السلطة واحتجاجه على سياستها كما تعني انعدام الاتصال بين الشعب وقادته وعدم مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار السياسي بصورة حقيقية وهذه الأساليب ليست بالأساليب الديمقراطية في التعبير عن الرأي العام لأنها قد تنعكس بالضرر على الشعب في حد ذاته وان كانت تختلف فيما بينها في قدر الضرر الناجم عنها .

رابعا: وظائف الرأي العام :

يقصد بوظيفة الرأي العام هي ما يمليه الرأي العام من مقاصد وأهداف أو برامج و تفضيلات حيث تحدد المهام المنوطة بالرأي العام في المجالين التاليين :

1- وظائف الرأي العام في المجال السياسي :

يعد الرأي العام إحدى القوى السياسية الفعالة داخل الوجود السياسي من خلال تحديد طبيعة الممارسات السياسية:

أ- التأثير على القرار السياسي: من خلال اعتماد مبدأ الديمقراطية التي تعني سلطة الشعب لذلك فإنه من المفترض أن القرارات الهامة في الدولة تنبني على الرأي العام .

ب- التأثير على الانتخابات : تسمح عمليات الانتخابات باختيار القيادات السياسية في إطار الحدود التي يرسمها ويتقبلها الرأي العام ويمارسون السلطة في إطار الحدود التي يرسمها ويتقبلها الرأي العام .

ت- التأثير على الحكم: من خلال رسم الخطط والمشاريع السياسية للقادة السياسيين.

ث- إنجاح خطط الدولة : حيث يعمل الرأي العام على إنجاح خطط الدولة في

التنمية الشاملة كما يقوم بدور في إحباطها إذا لم تتمكن من إقناعه بتوجهاتها لذا تسعى الدولة إلى دعوة الناس للمشاركة في الوضع هذه الخطط وتنفيذها إذ أن نجاحها يعتمد وبشكل كبير في خلق رأي عام مساهم ومتفاهم ومشارك معها.

ج- تحديد ملامح السياسة الخارجية : حيث أن له دور هام في هذا ،من خلال الضغوط التي يمارسها على الحكومة ،حيث أن الجهة التي تضع السياسة الخارجية لابد والى حدود معينة أن تأخذ في اعتبارها رغبة الشعب أو على الأقل تقدير ما يمكن تقبله.

ح- التحديث السياسي:أي التنمية السياسية من خلال تطوير الهيكل المؤسسي والآلية اللازمة والقادرة على استيعاب التقاليد الجديدة التي تخلقها حركة التغير الاجتماعي حيث يساهم الرأي العام في التعجيل بهذه العملية.

خ- إصدار القوانين والتصديق عليها : حيث أن القوانين ما هي إلا تعبير عن رغبات الرأي العام وضمان للنظم الاجتماعية والمثل الأخلاقية التي يؤمن بها الجميع ويسعون إلى تحقيقها ، وكذلك عندما تصدر السلطات قوانين جديدة فإنها تأخذ مكانها كموضوع يشغل الجماعة ويتكون حولها رأي عام مؤيد أو معارض لذلك من الضروري التمهيد لصدور القوانين بتهيئة الأذهان لها ومحاولة التأكد من وعي الرأي العام بفائدتها والغرض الحقيقي منها، كما حدث في مصر عام 1977 عندما قررت الحكومة رفع الأسعار واضطرت بعد ذلك إلى خفضها إلى ما كانت عليه نتيجة لعصبية الرأي العام ،فهذا يؤكد على مدى قوته لإلغاء القوانين .

2- الوظائف الاجتماعية للرأي العام:

أ- وظيفة الرقابة الاجتماعية: تتمثل في المحافظة على العادات والتقاليد والقيم الموجودة في المجتمع وما يتضمنه هذا من المعارضة الظاهرة أو الكامنة لأي تصرف لا يتفق و عادات المجتمع لهذا يحرم الرأي العام القيام بأفعال تتنافى وأوامر الشرع وحرمات الناس ، بل ويفرض الرأي العام على الغرباء نفسه حينما يعيشون تحت مظلة هذا المجتمع . ومن خلال هذا يحافظ الرأي العام على المثل والقيم الأخلاقية في المجتمع فهو الذي يوجه تيار اللوم والتحفيز تارة والتكريم والتشريف تارة أخرى حسبما يكون المسلك متفقا عليه أو غير متفق عليه.

ب- تطوير الحياة الاجتماعية: حيث أن تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من الوظائف الرئيسية له و التي تظهر في قدرته على تغيير الآراء والأوضاع والأنشطة والتشريعات أو تعديلها أو علاج ما يحتاج منها إلى علاج وهو ما يحدث غالبا تحت ضغط الرأي العام .كما يعتبر الرأي العام الدليل العملي لتقييم نشاطات الهيئات والمؤسسات في مدى نجاحها ونوعية الخدمة التي تقدمها. ولذلك فالهيئات بمختلف أنواعها الرياضية والتعليمية والعلمية ... تحتاج لرضاء الرأي العام ومساندته ليحافظ على وجودها وإلا فشلت برامجها وتوقفت عن العمل، بل لا تنجح من دون مساندته.

ت- التعبئة الاجتماعية : مثل إصدار القوانين التي تتطلب عرض الحقائق كاملة عليه،حيث أن إخفاءها يؤدي إلى الإضرار بالحكومة إذ يؤثر في قدرتها على التعبئة الاجتماعية لذلك فان القضاء على الشائعات من خلال سياسة عرض الحقائق يخلق تأييدا.

الفصل الثالث

الاتصال والإعلام السياسي

أولا: مفهوم الإعلام السياسي

يعتبر مصطلح الإعلام السياسي نمطا جديدا من أنماط الإعلام يحتاج للكثير من الاجتهادات، لذلك فقد تباين الخبراء والباحثين في مجال الإعلام والسياسة من إيجاد تعريف محدد له نذكر أهمها:

تعريف سكدسون (Schudson): الإعلام السياسي هو (أية عملية نقل للرسالة يقصد بها التأثير على استخدام السلطة أو الترويج لها في المجتمع)

تعريف دينتون وودوارد (Denton and Woodward): الإعلام السياسي هو (المناقشة العامة حول السلطة ومصادر الدخل العام في المجتمع).

تعريف ميدو (Meadow): الإعلام السياسي هو (الرموز والرسائل المتبادلة المتأثرة بالنظام السياسي أو المؤثرة فيه)

تعريف فيليب دافيسون (Phillip Davison): الإعلام السياسي هو (الطريقة التي تقوم بها الظروف السياسية بتشكيل نوعية الاتصال وكميته من جهة ومن جهة أخرى هو الطريقة التي بها يمكن إن تقوم ظروف الإعلام بتشكيل السياسة)

تعريف ماكنير براين (Mc Nair Brian): الإعلام السياسي هو (اعلام هادف يتعلق بالسياسة)

تعريف كارل دويتش: الإعلام السياسي هو (عصب العملية السياسية، فإذا كان الإعلام فعالا قلل احتمالات الخطأ في اتخاذ القرارات التي هي قمة وغاية العمل السياسي)

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف الإعلام السياسي بأنه أحد فروع الإعلام الذي يتميز بقدرته على التأثير والتغيير والإقناع ويهتم بتغطية الموضوعات السياسية ويسعى لتحقيق أهداف سياسية ويعتبر من الأدوات الفعالة والرئيسية التي يعتمد عليها أي نظام سياسي ويستخدمه في تحقيق استراتيجياته المختلفة.

مفاهيم في الإعلام السياسي

البيئة السياسيةPolitical Environment: يقصد بالبيئة في مفهومها العام ذلك الوسط والمجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان ويتأثر به ويؤثر فيه، وقد يتسع هذا الوسط ليشمل منطقة كبيرة جدا، وقد يضيق فلا يتضمن سوى مساحة بسيطة لا تتعدى رقعة المنزل الذي يسكنه، فالبيئة كل ما تخبرنا به حواسنا وهي كل شيء يحيط بالإنسان، ويرى علماء الاجتماع أن مفهوم البيئة لا يقف عند البعد الطبيعي فقط، بل يتضمن أيضا البعد الاجتماعي، السياسي فالبيئة بالمعنى المحدود تشير إلى ذلك المحيط الطبيعي الحيوي الذي يدعم الإنسان والكائنات الحية الأخرى من أجل البقاء، فهي بهذا المعنى تتضمن الجانب العضوي (Organic) الذي يشمل مختلف الكائنات الحية، والجانب غير العضوي (Inorganic) الذي يتضمن المناخ والتربة والضغط، أما البيئة بالمعنى الواسع تشير إلى المحيط الاجتماعي الذي يتضمن النظم الاجتماعية والايدولوجيا والرموز (Symbols) والتقنية (Technology)، وتعتبر البيئة السياسية نظاما ديناميكيا معقدا ذو مكونات متشابكة ومتعددة وهي إحدى وسائل الإعلام السياسي من خلال التأثير المعرفي على

الاتصال الشخصي وانعكاساته على السلوك السياسي للفرد، فالأحداث والأزمات السياسية تخلق بيئة فاعلة ومؤثرة على ممارسة وسلوك الأفراد وتساعدهم على المشاركة السياسية مع الأحداث والأزمات نتيجة متابعتهم للأخبار والأحداث والتحليلات عبر وسائل الإعلام المتنوعة. وكذلك يكتسب الناخبون معلوماتهم السياسية من بيئتهم المحيطة بهم في الحملات الانتخابية من خلال الإعلام السياسي عن طريق انتشار الرسائل الإعلامية التي تلبي رغباته الذاتية، ان جمهور الإعلام السياسي هو جمهور مسؤول عن اختيار ما يناسبه من وسائل الإعلام المتنافسة على مصادر الإشباع المعلوماتي التي تحقق له اكبر قدر ممكن من الاشباع لتحقيق أهدافه ومتطلباته. وتشكل وسائل الإعلام انعكاسا للبيئة السياسية ومرآة الصراعات والتفاعلات على الصعيد السياسي، وبدون هذه الوسائل لا يستطيع أفراد المجتمع خارج الحلقة السياسية الاطلاع على مجريات الأحداث السياسية، فالبيئة السياسية تبنى من قبل وسائل الإعلام وفي الوقت نفسه هذه البيئة السياسية هي التي تحكم طبيعة عمل ووظائف وسائل الإعلام خاصة في الوظيفة السياسية منها، من خلال مجموعة التشريعات القانونية التي تنظم نشاطها.

الدعاية السياسيةPolitical Propaganda: تعد الدعاية السياسية أحدى الظواهر الهامة والبارزة في العالم اليوم وتبرز أهميتها في أنها تسهم في تغيير مواقف واتجاهات الجماعات والإفراد والتأثير فيها على نحو يتفق مع مصالح الخط السياسي والفكري الذي تتبناه الجماعة السياسية لتحقيق أهدافها، والدعاية السياسية هي أساساً عملية إثارة للعواطف بقصد الوصول إلى تشويش التتابع المنطقي وهي

تفترض نوعاً من أنواع التلاعب الذي يجب إن يخضع لفلسفة معينة وتهدف الدعاية إلى توليد المواقف والتصرفات لدى الجماعات والأفراد الذين تتوجه إليهم وتعديل الإدراك الخاص بهم وأحكامهم التقييمية، بل تهدف إلى جعل هذه الجماعات تتقبل كل الأفعال التي يقوم بها السياسي القائم بهذه الدعاية وكما تقوم على تلقين الافراد عدداً من النظريات والمبادئ السياسية التي تحرك حماسهم للتعاون والتأييد وبذل الجهود المنسقة من أجل خطة العمل المستهدفة مما يكفل التأثير على الرأي العام وصنعه، ثم لا يلبث هذا الدور الدعائي أن يصير مرجعاً ودليلاً ويلعب دوراً هاماً وأساسياً في النشاط السياسي المؤدي إلى زيادة شعبية فرد أو جماعة معينة.

الإعلان السياسي Political Declaration: يعرف الإعلان السياسي بأنه العملية الاتصالية التي يدفع فيها المعلن ثمنا مقابل ما يتاح له من فرصة في وسيلة إعلامية ليعرض فيها على الجماهير رسائل سياسية ذات هدف محدد ومقصود من أجل التأثير على مواقفهم وأفكارهم وسلوكهم، ويعد الإعلان السياسي أكثر أنواع الإعلام السياسي تأثيراً على الشعوب والمجتمعات، حيث وظف كثير من القادة والساسة وسائط الإعلام لخدمة أهدافهم وتحقيق غاياتهم.

ولذلك يتهم هذا النوع من الإعلام بأنه السبب المباشر في كثير من المشكلات التي عانت منها الشعوب مثل ظهور النازية التي نجحت في توظيف الإعلان السياسي والدعاية السياسية لخداع الجماهير، ومثل تسويق المرشحين كما تسوق الأفلام والمسلسلات التلفزيونية، والمبالغة في إعطائهم صفات لا تمت إلى الحقيقة بصلة.

المشاركة السياسية: هي تلك الأنشطة السياسية التي يساهم بمقتضاها أفراد المجتمع

في اختيار حكامه وفي صياغة السياسية العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، فهي تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي، فالمشاركة السياسية للموطنين تشكل النشاطات السياسية المباشرة (الأولية) والنشاطات غير المباشرة (الثانوية)، ومن أمثلة المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة (تقلد منصب سياسي، عضوية الحزب أوالترشيح في الانتخابات، التصويت، مناقشة الأمور العامة، الاشتراك في المظاهرات....الخ) أما النشاطات غير المباشرة فهي تمثل المعرفة بالمشاكل العامة والعضوية في هيئات التطور وبعض أشكال العمل في الجماعات الأولية. إن المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها، حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية.

التسويق السياسي: هو عملية متداخلة إذا يمثل مفارقة وتناقضاً، ويعتبر في العصر الحالي بمنزلة الدعامة السياسية في الإعلام لكونه النوع الأكثر فعالية وتوجه إليه عادة تهمة إهماله ومساسه بالجانب الأخلاقي ولكنه يوظف وعوداً كاذبة في كثير من الأحيان تتجاوز حجم وإمكانيات المرشح السياسي ولذلك يمكن الربط بين مختلف أدوات الإعلام السياسي والتسويق السياسي بشكل يعزز عملية التنمية السياسية من المنظور المؤسساتي النظامي، المتمثل في صياغة الجانب الملموس، المتمثل في صياغة برامج متكاملة تتجاوز الماضي بتوفير ظروف اقتصادية واجتماعية جديدة وتوظيف الروابط وتدعيم حركية المجتمع وتحويلها إلى آليات للاتصال والتسويق السياسي ومن المعلوم أن لجميع الأحزاب السياسية تواجد في المجتمع المدني سواء كان في شكل تنظيمات طلابية أو نقابات أو جمعيات ذات طابع خدمي ويوظف خطاب هذه

الجمعيات لتدعيم عملية التسويق والإعلام السياسي للبرامج التي يهدف إليها الحزب وتسويقها وذلك لأن توفير الوسائل السلمية للإعلام يسمح للموظفين والأفراد بالتأثير في مضمون القرارات الجماعية المقترحة التي تحقق مصالحهم المشروعة وتؤمين حقوقهم الاجتماعية والبيئية والقانونية والسياسية.

ثانيا: العلاقة بين الإعلام السياسي والنظام السياسي:

هناك علاقة وطيدة بين الإعلام السياسي والعملية السياسية بصفة عامة، فوسائل الإعلام تعتبر حلقة الوصل بين الجماهير والنظام الحاكم صانع القرارات، وهي التي تسهم بدرجة كبيرة في نجاح أو فشل النظام السياسي من خلال الوظائف والأنشطة السياسية التي تقوم بها.

ان الخبراء والباحثين في مجال الإعلام والسياسة يؤكدون على ان العملية الاتصالية تحتوي على أربعة عوامل هي: مصدر وقناة ومستمع ورسالة، فوضع المصدر المركز الذي يشغله هو الذي يحدد العلاقة بين نظام الإعلام والنظام السياسي، ومحتوى الرسالة هو الذي يحدد الأمر، والقناة المستخدمة هي التي تنتج العلاقة بين النظامين، ويؤكد ديفيد ايستن أن النظام السياسي هو مجموعة من التفاعلات التي تحدث في أي مجتمع والتي يتم من خلالها عملية تخصيص دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات (Input) وتنتهي بالمخرجات (Output) مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية (Feedback) بالربط بين المدخلات والمخرجات، ويتكون النظام السياسي لدى ديفيد ايستن من أربعة عناصر أساسية:

المدخلات: وتنبع من البيئة ومن النظام نفسه وهي عبارة عن الضغوط التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه إلى النشاط والحركة وتنقسم هذه المدخلات إلى مطالب يستقبلها النسق من نظام الإعلام جماعات المصالح والأحزاب والمساندة والدعم الذي تلقاه تلك المطالب حيث يعتمد النظام في استمراره إلى الحد الأدنى من الولاء والمساندة.

عملية التحويل: وهي بمثابة غربلة وانتقاء للمطالب من قبل النظام التشريعي والتنفيذي ففي الوقت الذي يتم فيه التعبير عن عدد كبير من المطالب لا يتحول من تلك المطالب إلى قرارات إلا عدد قليل نسبياً.

المخرجات: وهي السياسات والقرارات التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للموارد، أي انها نتاج عملية التحويل التي تتم داخل النظام بفعل المدخلات وهذه المخرجات قد تكون ايجابية وذلك عندما تحاول السلطة تعديل البيئة من خلال الوفاء بالمطالب أو رمزية مثل إثارة مشاعر الخوف من تهديد خارجي أو انقسام داخلي وأخيرا تكون سلبية وذلك عندما تلجأ السلطة إلى الإرهاب لكي تضمن الحفاظ على النظام السياسي.

التغذية المرتدة: وهي ما يعني تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن تأثير قراراته وسياساته فهي التي تربط المدخلات بالمخرجات في عملية مستمرة المخرجات فيها بمثابة رد فعل للمدخلات وهذه بدورها تؤثر بالمخرجات.

مما سبق يبدو واضحاً أن نظام الإعلام يلعب دوراً هاماً في ربط أجزاء النظام السياسي المختلفة فالنظام السياسي وفقاً لرؤية ديفيد ايستن يقوم على شبكة اتصالية

واسعة تربط المدخلات بمؤسسات التحويل وبالمخرجات ورجع الصدى. وهذه العملية الدائرية هي ما وضعها ايستن وتعرف بالنموذج المتدفق للنظام السياسي وفيه نجد العملية السياسية كتدفق مستمر ومتداخل للسلوك وتعتبر هذه العملية ضرورية لبقاء النظام حيث تنقل الآثار القرارات والسياسات التي يتخذها النظام على مدخلاته من تأييد ومطالب مما يجعل النظام قادرا على المضي في سلوكه السابق أو تعديله وهذه العملية تعتمد في المقام الأول على نظام الإعلام السياسي.

ثالثا: نظريات الإعلام السياسي

لقد أشار الخبراء والباحثون في مجال الإعلام والسياسة إلى أن بعض النظريات السياسية هي الأساس الذي تبنى عليه نظريات الإعلام السياسي وهي:

نظرية السلطة: ظهرت هذه النظرية في إنجلترا في القرن السادس عشر، وتعتمد على نظريات أفلاطون وميكافيللي، وترى أن الشعب غير جدير على أن يتحمل المسؤولية أو السلطة فهي ملك للحاكم أو السلطة التي يشكلها. وتعمل هذه النظرية على الدفاع عن السلطة، ويتم احتكار تصاريح وسائل الإعلام، حيث تقوم الحكومة على مراقبة ما يتم نشره، كما يحظر على وسائل الإعلام نقد السلطة الحاكمة والوزراء وموظفي الحكومة وعلى الرغم من السماح للقطاع الخاص بإصدار المجلات إلا انه ينبغي أن تظل وسائل الإعلام خاضعة للسلطة الحاكمة.

نظرية المشاركة الديمقراطية:

هي من النظريات الحديثة والأكثر تحديدا بالنسبة لنظريات الإعلام، فقد برزت هذه النظرية من واقع الخبرة العملية كاتجاه إيجابي نحو ضرورة وجود أشكال جديدة في

تنظيم وسائل الإعلام، فالنظرية قامت كرد فعل مضاد للطابع التجاري والاحتكاري لوسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة، كما أن هذه النظرية قامت ردا على مركزية مؤسسات الإذاعة العامة التي قامت على معيار المسؤولية الاجتماعية وتنتشر بشكل خاص في الدول الرأسمالية. ويعبر مصطلح (المشاركة الديمقراطية) عن معنى التحرر من وهم الأحزاب والنظام البرلماني الديمقراطي في المجتمعات الغربية والذي أصبح مسيطرا على الساحة ومتجاهلا الأقليات والقوى الضعيفة في هذه المجتمعات، وتنطوي هذه النظرية على أفكار معادية لنظرية المجتمع الجماهيري الذي يتسم بالتنظيم المعقد والمركزية الشديدة والذي فشل في توفير فرص عاجلة للأفراد والأقليات في التعبير عن اهتماماتها ومشكلاتها. وترى هذه النظرية ان نظرية الصحافة الحرة (نظرية الحرية) فاشلة بسبب خضوعها لاعتبارات السوق التي تجردها أو تفرغها من محتواها، وترى ان نظرية المسؤولية الاجتماعية غير ملائمة بسبب ارتباطها بمركزية الدولة، ومن منظور نظرية المشاركة الديمقراطية فإن التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام لم يمنع ظهور مؤسسات إعلامية تمارس سيطرتها من مراكز قوى في المجتمع، وفشلت في مهمتها وهي تلبية الاحتياجات الناشئة من الخبرة اليومية للمواطنين أو المتلقين لوسائل الإعلام. وهكذا فإن النقطة الأساسية في هذه النظرية تكمن في الاحتياجات والمصالح والآمال للجمهور الذي يستقبل وسائل الإعلام، وتركز النظرية على اختيار وتقديم المعلومات المناسبة وحق المواطن في استخدام وسائل الاتصال من أجل التفاعل والمشاركة على نطاق صغير في منطقته ومجتمعه، وترفض هذه النظرية المركزية أو سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام

ولكنها تشجع التعددية والمحلية والتفاعل بين المرسل والمستقبل والاتصال الأفقي الذي يشمل كل مسؤوليات المجتمع ووسائل الإعلام التي تقوم في ظل هذه النظرية سوف تهتم أكثر بالحياة الاجتماعية وتخضع للسيطرة المباشرة من جمهورها، وتعطي فرصا للمشاركة على أسس يحددها الجمهور بدلا من المسيطرين عليها.

3. نظرية الحرية: ظهرت في بريطانيا عام 1688م ثم انتشرت إلى أوروبا وأمريكا، وترى هذه النظرية أن الفرد يجب أن يكون حرا في نشر ما يعتقد انه صحيح عبر وسائل الإعلام، وترفض هذه النظرية الرقابة أو مصادرة الفكر. ومن أهداف نظرية الحرية تحقيق اكبر قدر من الربح المادي من خلال الإعلان والترفيه والدعاية، لكن الهدف الأساسي لوجودها هو مراقبة الحكومة وأنشطتها المختلفة من أجل كشف العيوب والفساد وغيرها من الأمور، وتتميز هذه النظرية بأن وسائل الإعلام وسيلة تراقب أعمال وممارسات أصحاب النفوذ والقوة في المجتمع، وتدعو هذه النظرية إلى فتح المجال لتداول المعلومات بين الناس بدون قيود من خلال جمع ونشر وإذاعة هذه المعلومات عبر وسائل الإعلام كحق مشروع للجميع.

نظرية المسؤولية الاجتماعية: ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وتقوم هذه النظرية على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسؤولية الاجتماعية، وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة وذلك بعد أن استخدمت وسائل الإعلام في الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة مما أدى إلى إساءة الحرية أو مفهوم الحرية. ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس

الوقت، ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة، ونلاحظ أن هذه المعايير تفتقد إليها نظرية الحرية، ويجب على وسائل الإعلام في إطار قبولها لهذه الالتزامات أن تتولى تنظيم أمورها ذاتيا في إطار القانون والمؤسسات القائمة، ويجب أن تكون وسائل الإعلام تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض، كما أن للجمهور العام الحق في ان يتوقع من وسائل الإعلام مستويات أداء عليا، وان التدخل في شؤون وسائل الإعلام يمكن ان يكون مبرره تحقيق هذه المصلحة العامة؛ أضف إلى ذلك أن الإعلاميين في وسائل الإعلام يجب ان يكونوا مسؤولين أمام المجتمع بالإضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية. وتهدف هذه النظرية إلى رفع مستوى التصادم إلى مستوى النقاش الموضوعي البعيد عن الانفعال، كما تهدف هذه النظرية إلى الإعلام والترفيه والحصول على الربح إلى جانب الأهداف الاجتماعية الأخرى.

النظرية الماركسية (الاشتراكية): أن الأفكار الرئيسية لهذه النظرية التي وضع أساسها ماركس وانجلوس ووضع قواعد تطبيقها لينين واستالين يمكن إيجازها في ان الطبقة العاملة هي التي تمتلك سلطة في أي مجتمع اشتراكي، وحتى تحتفظ هذه الطبقة بالسلطة والقوة فإنها لابد ان تسيطر على وسائل الإنتاج الفكري التي يشكل الإعلام الجزء الأكبر منها، لهذا يجب أن تخضع وسائل الإعلام لسيطرة وكلاء لهذه الطبقة العاملة وهم في الأساس الحرب الشيوعي.ان المجتمعات الاشتراكية تفترض أنها

طبقات لا طبقية، وبالتالي لا وجود لصراع الطبقات، لذلك لا ينبغي ان تنشأ وسائل الإعلام على أساس التعبير عن مصالح متعارضة حتى لا ينفذ الخلاف ويشكل خطورة على المجتمع.

النظرية التنموية: ظهرت النظرية التنموية في عقد الثمانينيات، وتقوم على الأفكار والآراء التي وردت في تقرير لجنة (واك برايل) حول مشكلات الاتصال في العالم الثالث فهذه النظرية تخرج عن نطاق بعدي الرقابة والحرية كأساس لتصنيف الأنظمة الإعلامية، فالأوضاع المتشابهة في دول العالم الثالث تحد من إمكانية تطبيق نظريات الإعلام التي أشرنا إليها في السابق وذلك لغياب العوامل الأساسية للاتصال كالمهارات المهنية والمواد الثقافية والجمهور المتاح. ان المبادئ والأفكار التي تضمنت هذه النظرية تعتبر هامة ومفيدة لدول العالم النامي لأنها تعارض التبعية وسياسة الهيمنة الخارجية.

كما ان هذه المبادئ تعمل على تأكيد الهوية الوطنية والسيادة القومية والخصوصية الثقافية للمجتمعات وعلى الرغم من أن هذه النظرية لا تسمح إلا بقدر قليل من الديمقراطية حسب الظروف السائدة إلا أنها في نفس الوقت تفرض التعاون وتدعو إلى تظافر الجهود بين مختلف القطاعات لتحقيق الأهداف التنموية، وتكتسب النظرية التنموية وجودها المستقل من نظريات الإعلام الأخرى من اعترافها وقبولها للتنمية الشاملة والتغيير الاجتماعي.

مما سبق يمكننا أن نستنتج بأن توجد ثلاث نظريات للإعلام السياسي هي:

النظريات المتعلقة بالجمهور: يرتبط هذا النوع من النظريات بالجمهور المستخدم

للمواد الإعلامية ويقوم هذا النوع من النظريات على أساس أن الجمهور يستخدم وسائل الإعلام بسبب دوافع نفسية أو اجتماعية. ومن أبرز هذه النظريات ما يلي:

أ. نظرية الاستخدامات والإشباعات

ب. نظرية المعالجة المعلوماتية.

النظريات المتعلقة بالقائم بالاتصال: تصنف بعض النظريات على أنها مرتبطة بالمرسل أو القائم بالاتصال، وأهمها:

أ. نظرية الغرس الثقافي.

ب. نظرية ترتيب الأولويات.

النظريات المتعلقة بنوع التأثير الإعلامي الذي تحدثه وسائل الإعلام في الجمهور:

أ. التأثير المباشر(قصير المدى)

ب. نظريات التأثير التراكمي (طويل المدى)

رابعاً: أهداف الإعلام السياسي:

للإعلام السياسي أهداف وغايات محددة ومرسومة، فالسياسي يتحدث إلى الجمهور من خلال وسائل الإعلام لفرض ممارسة السلطة وكذلك الأفراد الذي يشاركون في العملية السياسية من خلال وسائل الإعلام من أجل التعبير عن آرائهم تجاه قضاياهم، وبالتالي فإن تدفق المعلومات من وسائل الإعلام إلى قادة الرأي في المجتمع يعتبر هو الوسيلة المثلى للإعلام السياسي نقلاً لتلك المعلومات التي تبثها وسائل الإعلام بطريقة التحليل والتفسير وتقديم وجهات النظر المختلفة لتلك المعلومات والرسائل الإعلامية. ويهدف الإعلام السياسي بالدرجة الأساس إلى

التـأثير في الـرأي العـام ويسـتهدف الإعـلام السـياسي تحقيـق أهـداف معينـة عـلى مستويين الوطني والدولي:

أهداف الإعلام السياسي على المستوى الوطني:

•التأثير في الاتجاهات.

•الرقابة على الحكومة.

•التثقيف السياسي.

• التسويق السياسي.

•تدعيم الولاء والتأييد بين المرسل والمستقبل، وترسـيخ الشـعور بـالولاء لبلـورة ثقافـة قومية.

•مواجهة الدعايـة الخارجيـة، والعمـل عـلى توافـق الاراء والسـلوك داخـل المجتمـع.

أهداف الإعلام السياسي على المستوى الدولي:

•جمع المعلومات الكافية عن البيئة السياسية والاجتماعيـة والإعلاميـة داخـل الدولـة والدول المراد التوجه اليها أو العمل فيها.

• دعم السياسات الخارجية للدول أو قضاياها على الصعيد الدولي.

• خلق صور وانطباعات ايجابية عن الدولة ومؤسسـاتها عنـد المتلقـين في دول أخـرى وتقوم الإذاعات والقنوات التلفزيونية الموجهة إلى الخارج بهذا الدور عادة.

• يعنى بدراسة سياسات الإعلام من دولة لأخرى إذ أن لكـل دولـة سياسـتها الخاصـة بها في مجال الإعلام والاتصال.

• تحقيق نوع من التداخل الحضاري للدولة أو لمجموعة الدول القائمة بالاتصال داخل الدولة ودعم ثقافة الدولة أو المنظمة الإقليمية التي تمثل مجموعة الدول.

سابعاً: أنواع الإعلام السياسي:

الإعلام السياسي التضليلي:

تنصب غايته على صرف الانتباه عن عنصر الحقيقة في موضوع معين أو إخفائها عن الجمهور المستقبل ووسائله هي التلوين والرمز أو التقويم أو الاجتزاء في نقل المعلومات عن الحدث وعن سياسة معينة في ظرف زمني محدد وهذا النوع من الإعلام ليس إعلاما دائما بل هو إعلام مناسباتي تمليه الحاجات والظروف أكثر من كونه منهجا ثابتا في أية سياسة للإعلام الدولي وغالبا ماتبرز الحاجة إليه أوقات الأزمات السياسية وفي أوقات الحروب الداخلية أو الدولية.

الإعلام السياسي الموضوعي:

وفيه يقوم المرسل ببث المعلومات عبر وسائل الإعلام المختلفة عن حدث معين بحيث يتركز اهتمامه على إيجاد الحقائق كما هي دون التضليل بالتضخيم أو التحريف أو التشويه وهناك علاقة تناسبية بين الإعلام الموضوعي وطبيعة الحدث تؤثر بطريقة أو أخرى على إبراز الحقيقة طبقا لرؤية القائم بالاتصال واثر ذلك على مصالحه.

خامساً: وسائل الإعلام السياسي:

يتخذ الإعلام السياسي وسائل وأشكالا متعددة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، ثنائية أو فورية وأحيانا تأتي مجتمعة كلها، وتشمل وسائل الإعلام السياسي الوسائل الشفهية (كانتشار الخبر بين المواطنين) والوسائل المقروءة وهي (الصحف والمجلات

والكتب والنشرات والرسائل والملصقات والفاكس والانترنت) والوسائل المرئية الخارجية وهي (الصور والملصقات وإعلانات الشوارع) الوسائل السمعية وهي (الأشرطة والاسطوانات والهواتف) والوسائل السمعية البصرية وهي (التلفزيون والسينما والفديو والكومبيوتر) والوسائل المنظماتية (أحزاب، جماعات الضغط....) وكما قد ساعدت وبشكل كبير أدوات التكنولوجيا الشخصية كالموبايل والبريد الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها على إعادة الوسائل الشخصية الشفهية في نقل الأخبار والدعايات بين الناس وأصبح الفرد قادرا بحكم التكنولوجيا على بث الأخبار أو الدعايات التي يراها مناسبة أو تحقق له غرضا ما.

ويعتبر التلفزيون أكثر الوسائل التي يعتمد عليها في تحقيق أهداف الإعلام السياسي باعتباره وسيلة مسموعة مرئية أكثر جاذبية وتأثيرا وشعبية مقارنة بالوسائل الإعلامية الأخرى ويعتمد عليه في طرح القضايا السياسية الهامة. كما ويتخذ الإعلام السياسي مجموعة من الأساليب من اجل السيطرة والتحكم والتأثير في سلوك الجمهور لتحقيق أهدافه ومن أهم تلك الأساليب هي المؤتمرات، الندوات، المحاضرات، المعارض، الملصقات، الزيارات.

سادسا: وظائف الإعلام السياسي:

يقوم الإعلام السياسي بوظائف عديدة من أهمها:

وظيفة التنشئة السياسية: يقصد بالتنشئة السياسية كيفية نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل إلى آخر، وهي تهتم بشخصية الفرد وتطويرها وفق نموذج معياري مسبق لتعميق التوجهات والقيم السياسية الشائعة والمستقرة في المجتمع كما

تسعى إلى تنمية مدركات الفرد وتعزيز قدراته السياسية بحيث يستطيع التعبير عن ذاته من خلال سلوكيات ينتجها في الحياة السياسية خاصة إذا كان النظام السياسي غير رشيد، ومنه إمكانية خلق مجتمع مدني ويأتي ذلك من خلال قيام الإعلام السياسي بإكساب المواطن تفاصيل الحياة السياسية والقضايا الخاصة بالحملات الانتخابية والمرشحين وكل ما يخص النسق السياسي.

وظيفة التثقيف السياسي: لا ينتج الوعي في حالة مصاغة ومتبلورة نهائيا بل يتبلور وفق ديناميكية خاصة تتجلى فيها عوامل داخلية وخارجية، ويبنى الوعي السياسي على تراكم التصورات والآراء والمفاهيم المكتسبة من قبل، ويساهم الإعلام السياسي في تثبيت البعض منها وتطور البعض الأخر، وتصنيف أفكار وأراء جديدة من اجل دعم الوعي الاجتماعي بما فيه السياسي ليؤثر بفعالية في الوجود الاجتماعي من خلال تزويد الأفراد بالمعارف والمفاهيم التي تتعلق بالأمور السياسية التي يحتاجها لبناء شخصيته السياسية وحركة السياسة في المجتمع.

وظيفة التعبئة السياسية: يؤدي الإعلام السياسي دورا كبيرا في التعبئة السياسية، فهو يقوم بتهيئة الأفراد نفسيا ومعنويا وذهنيا لاستقبال أحداث سياسية متوقعة مثلا يسبق بعض نتائج الانتخابات غير المتوقعة التي لا يستحسنها المواطن، فهو يقوم بالتمهيد لتقبل شيء معين في إطار سياسات واستراتيجيات مرسومة من قبل، وعادة ما تكون هذه الوظيفة تسبق المواعيد الانتخابية بأنواعها.

وظيفة التطوير السياسي للأفراد: يلعب الإعلام السياسي دورا هاما في التطوير السياسي ونشر الثقافة السياسية عن طريق تقديم المواد والبرامج الإعلامية التي

تحتوي إما مواد إخبارية، تعليمية، ترفيهية وبوسائله المختلفة كالصحافة، الإذاعة، التلفزيون الانترنت ولما هذه الوسائل من دورا كبيرا في التأثير في ملايين الناس، فوسائل الإعلام السياسي تمتلك قوة كبيرة للتأثير في الرأي العام وتوجيهه.من خلال تحديد نمط سلوكه في المجتمع هذا من جهة، أما من جهة ثانية فإنها في غاية الفعالية من خلال مشاركتها في المعارك السياسية والانتخابية.

وظيفة الإعلام: تعتبر وظيفة الإعلام من الوظائف المهمة التي يقوم بها الإعلام السياسي والتي تعد احد العناصر المؤثرة في المشاركة السياسية والثقافة السياسية.

وظيفة المساندة السياسية: يقوم الإعلام السياسي بتوظيف وسائل الإعلام لتحقيق الاستقرار السياسي والشرعية السياسية.

وظيفة التنمية السياسية: إذ يقوم الإعلام السياسي بتخصيص مساحات جيدة من قبل وسائله المختلفة للتثقيف السياسي والتنشئة السياسية وذلك بهدف حث الجمهور على المشاركة السياسية.

التوعية الوطنية: من خلال استخدام كافة وسائل الإعلام المختلفة لخلق الوعي الوطني للجمهور وحثهم على الانتماء الوطني والولاء القومي.

سابعاً: معوقات الإعلام السياسي:

يوجد العديد من المعوقات التي تشكل عقبة أمام قيام الإعلام السياسي بدوره على أتم وجه منها:

الأنانية وقصر النظر للساسة وصناع القرار يعتبر من اكبر المعوقات أمام التطور الموضوعي للإعلام السياسي.

الاهتمام في عملية توظيف للأحداث والموضوعات اهتماما كميا وإهمال الجوانب النوعية .

وجود بعض المحاذير في تناول بعض الموضوعات السياسية بسبب قرارات سياسية تعتبر قيودا على تطور الإعلام السياسي

التحدي الالكتروني جعل من الإعلام غير مؤسسية بسبب ظهور مؤسسة الفرد الإعلامية.

وهم يستخدمون ميزة التكولوجيا أهم ميزة للانترنيت أنه قوة تعبوية كبيرة لكنه أدخل على الإعلام السياسي في جانبه الميديولوجي تحولا عميقا قد يخلخل الأسس التقليدية التي قام عليها عصر ما قبل الانترنيت، أصبحت حدود الواقع الإعلامي الذي تصنعه وسائل الإعلام تتغير في اتجاه التوسع و في اتجاه تجاوز الفاعل الإعلامي التقليدي (الصحافي، صحافة، راديو، تلفزيون) ليلتصق أكثر بالفاعل الالكتروني المعبر المباشر عن الرأي العام (المواطن، من خلال المدونات، منتديات النقاش)

وجود التكنولوجيا والموارد المالية جعل من الإعلام السياسي المستخدم بيد أشخاص معينين خطرا كبيرا على الاختيار السياسي الحر للمواطن وبما أن الإعلام السياسي هو احد العناصر الأساسية المكونة للديمقراطية إذن وبتحول هذا العنصر إلى أداة ضد الاختيار الحر يشكل بحد ذاته إشكالية كبيرة.

عدم توفر الكفاءات الإعلامية ذات الخبرة الكافية في العمل في مجال الإعلام السياسي وان اغلبها تعاني الضعف في الأداء والتقديم وطرح الموضوعات السياسية وهذا يشكل عقبة أمام نجاح الإعلام السياسي وتحقيق أهدافه

قصور التمويل المالي لوسائل الإعلام أو انعدامه في بعض الأحيان. يشكل عائقا امام تطوير وسائل الإعلام لتواكب الأساليب التكنولوجية الحديثة، خاصة وان إعداد وتقديم البرامج السياسية يتطلب الكثير من الجهود البشرية والتكلفة المالية مما يجعل سائل الإعلام تعاني الضعف في طرح القضايا السياسية والاجتماعية.

ثامنا: أهمية الإعلام السياسي:

تزايدت أهمية الإعلام السياسي في العصر الحالي بشكل كبير اذ بات ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة، فالإعلام السياسي يعتبر سلطة قادرة على التأثير والتغيير، لذا فهو يمارس دورا مميزا وفعالا في التوعية السياسية للمجتمع وبوسائله المختلفة من صحف واذاعة وتلفزيون ووسائل الكترونية جديدة أخرى، اذ يقوم بتعزيز ونجاح الوعي السياسي والاجتماعي وتدعيم القيم السياسية والمشاركة السياسية وتوعية الناس بما يدور حولهم من أحداث ومواقف سواء على المستوى الداخلي او الخارجي ويساعد في إحداث تغيير جذري في حياة المجتمع، ويتميز بقدرة فائقة في عملية التنشئة السياسية وتكوين ثقافة سياسية بالتالي حصول المشاركة السياسية خاصة عندما يكون الإعلام منظما ويسير وفق سياسية إعلامية محكمة. وتبرز اهمية الإعلام السياسي خلال أوقات الحرب والسلم والانتخابات والحملات السياسية في المجتمعات المتقدمة اذ يقوم بدور رئيسي في نقل وتدفق المعلومات من النخبة السياسية إلى الجمهور وأيضا نقل مشكلات وطموحات الجماهير وتصوراتهم إلى النخبة السياسية.

تاسعا: النظام الاتصالي

قبل الخوض في مفهوم النظام الاتصالي فهي تتضمن أو تتكون من: النظام و الاتصال. فالأول أي النظام تشير في معناها العام إلى ذلك الكل المركب الذي يهدف في النهاية إلى غاية تنظيمية معينة فهي تعبر عن ذلك التكامل الوظيفي بين مجموعة من الأجزاء و العناصر يخدم فيها الأول الثاني و يعجز ثالثها عن أداء دوره.

أما الاتصال فهو عملية اجتماعية تشكل إحدى المكونات الأساسية للجماعة حتى أنه لا يمكن القول أنه هناك جماعة دون اتصال و الاتصال أيضا هو عملية ربط مقصودة بين مرسل و مستقبل لتأدية وظيفة محددة في إطار النشاط الإنساني. كما أنه عملية اجتماعية غايتها حصول الفرد و الجماعة على المعلومات و المعارف، و الإلمام بتجارب الأفراد و الجماعات من جهة و في الوقت ذاته إيصال آراءه و تجاربه للآخرين بما يكفل خلق عملية تفاعلية اجتماعية ثنائية الطرف في كل الأحوال و بهذا التحديد للمفهوم فإنه يرتبط عضويا بتكوين الفرد الاجتماعي و السياسي و بمفاهيم الحرية و الديمقراطية و أدواتها في نطاق الجماعة مثل المشاركة و المناقشة و الحوار والتعبير عن الرأي و اختيار شكل النظام السياسي.

و بهذا فالنظام الاتصالي هو جزء من النظام الاجتماعي و يتعلق بعناصر خاصة بالعملية الاتصالية التي تعتمد على توفر مرسل و مستقبل و عبر وسائل اتصالية معينة تسعى إلى تمرير رسائله و ذلك في وجود قوانين تنظمها وسياسات ترسم لها .

بنيته وأنواعه

بنيتــه: حين نتحدث عن بنية الاتصال، فإننا نقصد مجموعة المؤسسات و المرافـق و أجهزة الخدمات المساندة و التـي تكـون في مجموعهـا مكونـات "النسـق الاتصـالي و تقييم كفاءة البنية لأي نظام اتصالي و إنما يشتد على:

تنوع المؤسسات التي تكون النسق الاتصالي .

المقدرة الإنتاجية لمؤسسات النسق الاتصالي .

ففي أي نظام اتصالي لدولة ما... يفترض وجود عـدد كـاف مـن المؤسسـات و الأجهزة المساندة لعملها و هـذه كنـون المقومـات الأساسـية لـذلك النظـام... و كلـما تعددت و تنوعت هذه المؤسسات أمكن الحديث عن بنية اتصالية متكاملـة بيـد أن هذا وحده غير كاف لنجـاح النظـام الاتصـالي إذ لابـد أن يقـترن هـذا التنـوع بقـدرة مؤسساتها على أداء الوظائف المناطة بها داخل الدولة و خارجها.

و أبنية الاتصال في الوطن العربي، شأنها شأن ما عليه الحال في معظـم بلـدان العالم الثالث. ما تزال حديثة العهد إلا أن "مؤسسات الاتصـال و وسـائل الإعـلام" قـد توالت نشأتها في غالبها أثناء الحقبة الاستقلالية و سبب ذلك:

أن السيطرة الأجنبية في العالم العربي حالت دون ظهور مؤسسات الاتصال و تنوعها... و استخدام ما هو متوفر لخدمة أهدافها و مصالحها الاستعمارية.

تباطؤ نمو وسائل الاتصال نفسها و وسائل الإعلام الأخرى "المؤسسات العملية كالصحافة و الإذاعة و التلفزة...الخ، أو المؤسسات العلمية مثل كليات و معاهد الإعلام.

و تبدو كظاهرة عامة في بلدان العالم الثالث أنها تشكو من ضعف في البنى الاتصالية و أن حكوماتها تعمل على تنمية هذه البنى بحيث لا تقتصر على امتلاك الأجهزة. و على رسم سياسات اتصالية تضع في الاعتبار إقامة المرافق الإضافية و الترتيبات المؤسسية، و لعله غني عن التذكر أن نؤكد بأن عدم توفر مرافق الاتصال السلكية و اللاسلكية و بصورة كافية يجعل من المتغدر على وسائل الإعلام الجماهيري أن تبث الرسائل التعليمية و الثقافية و العلمية بصورة تتناسب مع تزايد الحاجة إليها جماهيريا، و تتشكل الأبنية الاتصالية العربية من أربعة أعراض :

1. عدم كفاءة قنوات الاتصال : فالبنى الاتصالية الأساسية تشكو من النقص في معظم الأقطار العربية في الاحتياجات التكنولوجية و المعدات الضرورية من حيث الإنتاج والصيانة... و ما زالت وسائل الاتصال المتوفرة متمركزة في العواصم و تغطي في إرسالها المناطق المكتظة و لا تولي اهتماما كافيا لسكان المناطق الصحراوية... و لم تتطور بعد عملية الانتشار لوسائل الاتصال بظهور الصحافة الريفية و الوحدات الطباعية زهيدة التكاليف في المناطق غير المدينية و البث التلفزي القوي و الصناعة السينمائية القومية و الإذاعات المحلية و الجهوية.

إن الدول العربية لم تصل إلى درجة التشغيل الذاتي لوسائل الاتصال دون الاعتماد على وسائل الإعلام الدولية لاسيما في التقاط الأخبار و جمع المعلومات و

تغطية العالم على امتداد الكرة الأرضية، و من شأنها الاعتماد على الدول الصناعية في عملية التشغيل هذه أنها أي الدول العربية "ستكون معرضة للضغوط السياسية و استخدام إنتاجها الإعلامي الذي تفرضه الاحتكارات الإعلامية الدولية.

2. ضعف مستوى الإنتاجية : أو ما يطلق عليه بالتغذية الامتراجعية فالأبنية الاتصالية في العالم الثالث بما فيه العالم العربي اتصال هرمي يسير من القمة إلى القاعدة أو اتصال في نطاق القاعدة أو القمة. و هذه الظاهرة الأحادية في مسار المادة الإعلامية التي تنقلها وسائل الاتصال لا تخلق التفاعل أو المشاركة الجماهيرية في عملية اتصال ذاتها، و بالتالي فالتجارب مع متطلبات عملية التنمية الشاملة.

هذا النمط من الاتصال الذي يتحدث فيه مجموعة قليلة بالنسبة إلى الغالبية الساحقة التي لا تتوفر لها فرصة في أن تقرر رأيها... هو أشبه ما يكون بعملية توزيع الأفكار و التوجهات التي تريدها النخبة الحاكمة و ليست عملية اتصال، هذه الأخيرة تعني الحوار و التفاعل و المشاركة بين الأكثرية المتلقية و الأقلية المرسلة.

3. ضعف مستوى مؤسسات التخطيط و التدريب : فعلى قلة مثل هذه المؤسسات لأغراض التعليم و التدريب في مجال الاتصال... فإنها أيضا أي مؤسسات الاتصال تشكو من ضآلة برامج التدريب للكوادر المهنية و الفنية المدربة و مثل هذه المعضلة تبدو خطورتها في مجالات التنمية (الزراعية، الاجتماعية...) حيث أن عدم تدريب القائمين على الاتصال سوف يعطل حتما أية خطة إعلامية مهما كانت رشيدة... لأن أسلوب تقديم المعلومات للجمهور و المخاطب و اختيار القنوات الاتصالية المناسبة عامل حاسم في تأثيرها على العملية التنموية و نتائجها و

هذه مسألة ترتبط بموضوع التخطيط ذاته داخل مؤسسات الاتصال، و هل يقوم على أساس علمي يتقصى حاجات و رغبات الجمهور المتلقي أم يخضع الخيار و رغبات المبرمجين و المنتجين في هذه المؤسسات.

أنواعــه: للنظام الاتصالي ثلاثة أنواع هي :

1. الاتصال عبر الثقافات: و هو عبارة عن التفاعل الذي يتم بين أعضاء من ثقافات مختلفة و بعبارة أخرى هو عملية تبادل الأفكار و المعاني بين الشعوب التي تنتمي إلى قطاعات مختلفة و هذا الاتصال أقل من غيره إذ يستخدم أي لغة توفر لهما سبل التفاهم فيما بينهما.

2. الاتصال التنظيمي: هو الاتصال الموجود أو الذي يتم داخل المؤسسات أو فيما بينها و غيرها.

3. الاتصال الدولي: و هو ذلك الاتصال الذي يتم عبر الحدود الدولية و لكن هذا التعريف بقدر ما يوسع مجال الاتصال الدولي بقدر ما يضيقه في الوقت نفسه فهو يوسعه عندما يعني الاتصال بين أفراد أو جماعات أو دول تنتمي إلى ثقافات مختلفة لأنه لا يتضمن معايير أو مقاييس للاتصال الدولي فمثلا هل يعتبر الرسالة كيفما كان شكلها بين مرسل و مستقبل من بلدين مختلفين اتصالا دوليا؟

فلسفة الاتصال

و يقصد بها الإطار النظري و الأساس الفكري الذي يقوم عليه الاتصال بكل أشكاله، و على الرغم من تواضع المواثيق و القوانين الدولية منذ القرن الثامن عشر على حق الإنسان في تداول المعلومات، و حق الكلام و الكتابة بصورة حرة، مع مسؤولية عن سوء استعمال هذه الحرية في الحالات التي يبرزها القانون ثم ما قضت به المادة 19 من ميثاق حقوق الإنسان حول حق حرية الرأي و التعبير و عدم إقلاقه بسبب آرائه و الحق في البحث عن الأنباء و الأفكار و تلقيها و إذاعتها بشتى وسائل التعبير دون اعتبار للحدود الإقليمية.

إن الممارسات و التجارب التي مرت بها الشعوب تحت أنظمة الحكم المتباينة قد أسفرت عن طهور فلسفات متعددة أخذت كل امة بواحدة منها وفقا لمسيرتها التاريخية و تجربتها الذاتية.

وبعد الحرب العالمية الثانية برزت بشكل حاد و في مرحلة الاستقطاب الدولي الثنائي نظريتان تعكسان الخلفية الفكرية و الحضارية للأمم التي أخذت بها، و بينهما نظرية غير محددة المعالم و هذه النظريات هي :

أ ـ النظرية الليبرالية: و هي خلاصة لمنهجية الفكر السياسي الغربي في مجال الوصول الإعلام و تقوم في مضمونها على عنصر ارتكاز أولي هو الحرية التي بدونها يتعذر الوصول إلى الحقيقة و هي أحد مهام الإعلام الرئيسية، و يتطلب هذا الوصول توفير الحرية التامة للحصول على المعلومات و تداولها دونما قيود أو

ضوابط تذكر، و بموجبها فإن التغيير الحضاري في جانبه المادي و الثقافي يتم عن طريق التعايش و الاقتناع و ليس عن طريق العنف و القوة، و عمليا فإن حركة الاتصال و رسائله يجب أن تتم دون تدخل من السلطة التنفيذية ضمنيا كان أو صريحا.

ب ـ النظرية الماركسية: و هي ذات توجه نظري و مسلكي مخالف تماما للنظرية الأولى، و الفلسفة في الماركسية هي سلاح علمي في أيدي الطبقة الكادحة التي تناضل من أجل تحريرها و ترى بأن الأفكار و النظريات الاجتماعية و الآراء و المؤسسات السياسية و دورها في حياة الجماعة هي انعكاس لعلاقات و قوى الإنتاج القائمة فيها. وتتساءل هذه النظرية عن مفهوم الحرية و حدود من يمارسها، و يتميز ببين حرية العمال المأجورين و الفلاحين و المستغلين، التي تدعو لها و بين حرية الأبرياء و مالكي وسائل الإنتاج و السلع في الدول الغربية، و نظرا لأن الدولة لا يمكن أن تستقر في رأيها دون أساس اقتصادي، و لما كان الأساس الاقتصادي يقوم على ملكية وسائل الإنتاج، و إن القوة الاجتماعية التي تمثل هذه الملكية و تملكها و تستخدمها يجب أن تكون في محصلة الأمر جزء من الملكية لتوظيفها في مصلحة النظام الذي تؤسسه.

ج ـ النماذج المختلطة: و تقع بين هاتين الفلسفتين الليبرالية و الماركسية و ظهرت بشكل واسع في العالم الثالث، و أخذت بعضا من هذه و بعضا من تلك و مازجت بينهما وبين تجربتها الذاتية لصياغة منهج سياسي و اجتماعي لها وحددت في إطاره موقعها من حق الاتصال و وسائله.

وقد حاجج بعض المنظرين بوجود نظرية ثالثة سموها نظرية التنمية في الإعلام، و يدخل في صلبها الأدوار التي لعبتها المنظمات الدولية و تركز حول اعتبار الاتصال عنصرا مهما في استراتجيات التنمية، و تنزع إلى تقنين مبدأ الحرية في الإعلام و استخدام وسائل الاتصال الجماهيري وظيفيا في تنمية قيمة الإنتاج و ترشيد الاستهلاك في الدول الحديثة و هي ذات مجتمعات في أطوار متفاوتة في النمو.

على أنه مع التسليم بوجود أولويات لمثل هذا التأميل النظري للاتصال و دوره في المجتمعات النامية، فإنها لم ترق بعد إلى اعتبارها فلسفة ذات نظرة شمولية تستوعب حقائق الحياة الاجتماعية بكافة أبعادها و تحدد إزاءها سلوكا معينا على اعتبار أن الفلسفة في مفهومها المختصر عبارة عن نظرة عامة إلى العالم و الحياة بكافة تفصيلاتها، تمد المؤمنين بها بقاعدة للسلوك و التصرف إزاء أحداثها و تفاعلاتها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية.

إذن و لما كان العالم العربي هو جزء من مجموعة الدول النامية فإنها لم تصل بعد إلى صياغة فلسفة شاملة و متكاملة للاتصال أو فلسفة تشمل على نظرة موحدة لإشكالية الحق في الاتصال و ملكية وسائله و مضمون الرسالة و لئن كانت محاولة المنظمة العربية للتنمية والعلوم قد استجابت لهذه الحاجة القصوى في مبادرة رائدة في ميدان معقد وشائك، فإن المطلوب من جميع المؤسسات السياسية و الإعلامية و العلمية على أن تساعد في تبني أفضل السبل و أقصرها و صولا إلى صياغة إطار نظري مقبول .

الفصل الرابع

الاتصال السياسي

أولا: تعريف الاتصال السياسي

قبل الخوض في تعـريف الاتصال السياسي لابد من الإشارة إلى أن المتتبع لمراحل نشأة الاتصال السياسي و المستقرئ لوضعه الراهن يلحظ أنه لم يـتم و لحـد الآن و بشـكل محدود و دقيق تحديـد المضـمون المتعلـق بحيـث تفصـله عـن غـيره مـن المضـامين العلمية الأخرى و أسباب ذلك هي:

ليس هناك إجماع بين أساتذة الاتصال السياسي و الباحثين فيه على مضـمون وحـدود هذا النوع من الاتصال.

و هذا لا يعني نقصا في التعريفات المقدمة من المتخصصين فيـه، فالتعريفـات كثـيرة لكنها متنوعة، و كل منها ينضر إلى هذا الفن من زاوية تختلف عن الأخرى.

نمط الاتصال السياسي هو نمط جديـد مـن أنمـاط الاتصـال التـي لا تنفـك بحـال مـن الأحوال عن أنواع العلوم الاجتماعية، بل هو ضرب من ضروب العلـوم الاجتماعيـة، و العلاقة بينه وبين غيره متجذرة يصعب معها تحديـد مضـمون هـذا الـنمط الاتصـالي الجديد.

و هذه مجموعة مـن التعريفـات المختـارة للاتصـال السـياسي لـنرى مـدى التنـوع في الطرح و محاولة تقديم عناصر محددة يقوم عليها هذا الفن.

1. تعريف ميدو: الاتصال السياسي هو: "الرموز و الرسائل المتبادلـة المتـأثرة بالنظـام السياسي و المؤثرة فيه".

2. تعريف تشافي: هو "أثر الاتصال و وظيفته في العملية السياسية".

3. تعريف بليك و هاردسن : "الاتصال المؤثر تأثيرا حقيقيا أو ممكنا في الحالة السياسية، أو الوجود السياسي بصفة عامة".

4. تعريف سيكدسون:"أية عملية نقل لرسالة يقصد بها التأثير على استخدام السلطة أو الترويج لها في المجتمع".

5. تعريف دينتون و وورد وارد: "هو المناقشة العامة حول السلطة و مصادر الدخل العام في المجتمع".

6. تعريف ماكنير: "هو اتصال هادف يتعلق بالسياسة" و يشرح ماكنير هذا التعريف الموجز بقوله إنه يشتمل على:

أ ـ كل مستويات الاتصال التي يستخدمها الساسة أو المشتغلون بالسياسة بغية الوصول إلى غاية محددة و أهداف مقصودة.

ب ـ الاتصال الموجه إلى الساسة من غير المشتغلين بالسياسة كالناخبين و كتاب الأعمدة الصحفية و غيرهم.

ج ـ اتصال يتعلق مضمونه بالأشخاص و المنشغلين بالسياسة و غيرهم ممن تنطبق عليهم هذه الصفة، و يتعلق أيضا بنشاطاتهم التي تتضمنها التقارير الإخبارية و الافتتاحيات و غيرها من وسائل مناقشة وسائل الإعلام للسياسة و السياسيين.

و تعريفات الاتصال السياسي التي قدما المتخصصون في فنه كثيرة متناثرة في بطون كتبهم و دراساتهم و أبحاثهم، و لكننا نكتفي بما أثبتناه هنا لتوضيح تنوع الطرح و اختلاف وجهات النظر حول العناصر الأساسية التي يتركب منها تعريف مصطلح الاتصال السياسي.

فيما ينحصر تعريف ميدو في الرموز و الرسائل و يستبعد عناصر أخرى مثل الوسائل نجد أن بليك و هاردسن يقصران تعريفهما على عنصر الأثر الذي يحدثه الاتصال السياسي في البيئة السياسية، ثم يأتي دينتون و ودوارد فيستبعدان من تعريفهما للاتصال السياسي كل العناصر المهمة التي ينبغي أن يتركب منها مثل الوسيلة و الأثر و الجمهور ولعل أقرب التعريفات إلى الشمول هما تعريف سيكدسون و ماركيز إن تفوق الأخير في تضمين تعريفه العناصر الأساسية التي يتشكل منها الاتصال السياسي مثل الوسيلة، الجمهور، القائم بالاتصال، الهدف، الأثر و المضمون.

و الحقيقة التي نلحظها تتكرر في كتابات و دراسات المهتمين بالاتصال السياسي هي أن هناك نشاطات تسمى اتصال ولكن أساتذة الاتصال لم يتفقوا على ماهية هذه الأنشطة، و هناك أنشطة تصنف تحت مفهوم السياسية ، و عندما تؤثر ـ رغم أنه ليس هناك اتفاق بين أساتذة الاتصال حول ماهية هذه الأنشطة أيضا ـ الأنشطة السابقة (الاتصالية) على الأنشطة اللاحقة (السياسية) يحدث ما عرف بالاتصال السياسي.

الاتصال السياسي هو النشاط الموجه الذي يقوم به الساسة أو الإعلاميون أو عامة أفراد الشعب و الذي يعكس أهداف سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية و تؤثر في الحكومة أو الرأي العام أو الحياة الخاصة للأفراد و الشعوب من خلال وسائل الاتصال المتعددة.

إن مضمون الاتصال السياسي هو النشاط الذي يحدث في البيئة السياسية سواء كان متعلقا بأعمال الحكومة و أساليب ممارستها للسلطة داخل حدود الدولة أو خارجها و هو ما يعكس نشاط الساسة الذين يتخذون من وسائل الاتصال منابر لهم لإيصال صوت السلطة إلى الشعب، أو نشاط الإعلاميين الذين يشاركون السلطة صناعة القرار و المشاركة في العملية السياسية، أو من خلال وظيفة مراقبة الحكومة و متابعة نشاطات رجالها. و غالبا ما يلجأ هؤلاء (الساسة و الإعلاميون) إلى وسائل الاتصال الجماهيري لتحقيق أهدافهم الاتصالية. أما الفئة الثالثة ـ وهم أفراد الشعب ـ فإن وسيلتهم في ذلك تكون على مستوى الاتصالين الشخصي أو الجماعي من خلال المناقشة التي تتناول قضايا البيئة السياسية التي يثيرها الساسة و الإعلاميون من خلال وسائل الاتصال الجماهيري، و قد يشارك أفراد الشعب في العملية السياسية من خلال وسائل الاتصال الجماهيري، أيضا إذا كان الإعلاميون يمثلون الوسط بين الحكومة و الشعب.

و كون الاتصال السياسي اتصال هادف أي أنه محدد بغايات مرسومة و أهداف مقصودة، فالسياسي الذي يتحدث إلى الشعب عبر وسائل الاتصال يهدف إلى إيصال رسالة محددة و الإعلامي الذي يراقب أعمال الحكومة و أساليب ممارستها للسلطة مثلا يهدف إلى غاية محددة و أفراد الشعب الذين يشاركون في العملية السياسية من خلال وسائل الاتصال المختلفة إنما يهدفون إلى التعبير عن رأيهم اتجاه القضايا المتعلقة ببيئتهم السياسية.

فهذا التعريف إذن يتضمن عناصر أساسية يقوم عليها الاتصال السياسي و هي:

النشاط السياسي: و هو مضمون العملية الاتصالية السياسية.

القائم بالاتصال: و هم الساسة أو الإعلاميون أو عامة أفراد الشعب.

الهدف: الذي يتضمن الأثر المقصود من الرسالة سواء كان متعلقا بوظيفة التأثير في الرأي العام أم في عملية التنشئة السياسية.

الوسيلة: و هي كل وسيلة اتصالية تجسد النشاط السياسي الذي تمارسه الحكومة أو الإعلاميون أو أفراد الشعب.

جذور النشأة : إن البحث في مجال العلاقة بين الاتصال و السياسة هو توجه جديد بالمفهوم المهني المتخصص و السائد في الأوساط الأكاديمية، و لكن المتتبع للجهود العلمية المنظمة في هذا الصدد نستطيع العثور على شكل هذه الجهود عند الفلاسفة الإغريق ممثلة في كتابات أرسطو(322ـ382ق م) مثل كتابه "السياسة و الخطابة" و التطبيقات الخطابة الإقناعية لبعض القدماء أمثال الفيلسوف الإيطالي نيكولا ميكيافلي (1249ـ1327) و الأديب الانجليزي وليام شكسبير (1564ـ1616) و غيرهم كثير. و على الرغم من إمكانية تتبع مراحل نشأة الاتصال السياسي في أزمنة موغلة في القدم، إلا أن الكثيرين يعتقدون أنه من السهولة بمكان ملاحظة الاهتمام التزايد بعلم الاتصال السياسي كعامل تغيير في البحوث السلوكية التي ظهرت في عقد الخمسينات الميلادية من هذا القرن،فقد ظهرت محاولات التنظير لما يسمى بالاتصال السياسي وفي عام 1956.كأحد عناصر البحث في موضوع العلاقة بين القيادة السياسية و الجماعات النشطة العاملة في

المجتمع وذلك بدراسة المحاولات التي تقوم بها القيادات في التأثير على سلوك الناخبين.

لقد كان العام1956 بالنسبة للمهتمين بحقل الاتصال السياسي عام النبوءة بظهور ملامح نمط جديد من أنماط الاتصال السياسي الإنساني، فقد ظهرت فيه أول محاولة للتنظير لهذا النمط الجديد من أنماط الاتصال كحقل جدير بالاهتمام من أساتذة العلوم السياسية و الاتصال على حد سواء، و كان تغير الاتصال السياسي أحد المتغيرات البحثية الرئيسية التي كانت موضع اهتمام الباحثين في العلوم السلوكية في عام 1956 و ما بعدها كما أن الرؤية العامة لمدار البحث في حقل الاتصال السياسي قد تجلت ـ نوعا ما ـ من خلال تأكيدها على عامل الاتصال السياسي كمتغير رئيس في دراسة العلاقة بين المؤسسات الرسمية الحاكمة و بين السلوك السياسي للمواطن، و نستطيع أيضا أن نتبع مراحل تطور الاتصال السياسي من خلال ما هو نظرية الليبرالية في بريطانيا على يد جون ميلتون في بداية القرن السادس عشر الميلادي الذي نادى بحرية الرأي و التعبير، هذه النظرية التي تبلورت بشكل واضح و جلي في القرن السادس عشر من خلال الإضافات الفكرية لأساتذة العلوم السياسية الذين كانوا يحاولون تأسيس نظام سياسي أمثل من خلال رفع القيود التي تفرضها الحكومات على حرية الرأي و التعبير، و فلسفة هؤلاء المنادين برفع الرقابة عن الاتصال تتمحور حول الفرضية التي تقول إن حرية الاتصال تشجع على الحوار و النقاش و استعمال العقل من أجل الوصول إلى الحقيقة هذه

الفرضية التي بني عليها الساسة دعوتهم لحرية الاتصال وجدت قبولا و استحسانا من فئات اجتماعية متعددة في أوربا منها:

رجال الدين البروتستانت المحافظين الذين كانوا يعادون الكنيسة الكاثوليكية التي كانت تملي عليهم نمطا فكريا يكرهونه، فطالبو بالحرية من تسلط هذه الكنيسة، كما طالبوا الحكومات بتنظيم اجتماعي معين يكفل لهم الحرية من سلطة الكنيسة.

رجال الأعمال و بخاصة التجار الصغار الذين أيدوا فكرة الاتصال الحر، و السوق الحرة، و المنافسة التجارية التي تستخدم وسائل الاتصال لترويج السلعة و رفضوا الاحتكار الرسمي بكل أشكاله.

الساسة الذين كانوا يطالبون بالمزيد من المشاركة في المجتمع عبر قنوات الاتصال المختلفة.

الصحفيون و الناشرون الذين طالبوا بحرية الرأي و التعبير و رفع القيود المفروضة على ممارسة العملية الاتصالية.

و لكن التطورات التاريخية في البناء السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي التي شهدتها المجتمعات الغربية قللت من أهمية الأخذ بفلسفة الليبرالية، و من أهم أسباب ذلك انتشار ظاهرة الصحافة الصفراء في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، حيث كانت الصحف و المجلات تنشر الفضائح الأخلاقية في السياسة و الاقتصاد تلقى رواجا كبيرا بين القراء الفرنسيين، و هو ما يفسر ظهور " نظرية المسؤولية الاجتماعية " التي رفضت فلسفة " الأفكار الحرة" و دعت إلى ممارسة نوع من المسؤولية الاجتماعية في وسائل الاتصال كنوع من أنواع الإصلاح الاجتماعي و من

أجل ذلك عمدت بعض الهيئات الاتصالية في المجتمعات الغربية، و من بينها الهيئة المسئولة عن حرية الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1948 إلى إحداث تغيرات جذرية في النظرية الليبرالية لتناسب المطالب العامة التي كان ينادي بها المجتمع الأمريكي، أما في دول العالم الثالث فقد رأى المنادون بليبرالية الاتصال إلى إعادة النظر في فلسفة هذه النظرية بحيث تتوافق مع التطورات الجديدة في تلك الدول و تعطي الحكومات نوعا من ممارسة الرقابة على الوسائل الاتصالية .

ثانيا: وسائل الاتصال و النظم السياسية

أضحت وسائل الاتصال واحدة من أقوى الوسائل لتشكيل المجتمع صناعة القرار، و قد وفرت الإمكانيات التكنولوجية قدرات هائلة على صناعة الفكر و توجيه الكلمة و التحكم في تدفق المعلومات و انسياب الآراء.

و هكذا لا يمكن النظر للاتصال بعيدا عن حركة المجتمع، فوسائل الإعلام تتطور بنفس النسبة التي يسر بها التطور الاقتصادي و الاجتماعي.

و تتوقف أهمية الدور الذي يقوم به الإعلام على طبيعة العلاقة بينه و بين النظامين السياسي و الاجتماعي السائدين في أي بلد و العملية الإعلامية أيا كان مستواها التقني أو وجهتها السياسية.

و يقول " ولبو شرام " في هذا الصدد " ليست هناك نظرية للدولة و أخرى لوسائل الإعلام، بل هناك إيديولوجية واحدة تحدد الخط العام لدولة و لوسائل الإعلام".

1. دور وسائل الاتصال في التنمية السياسية :

تلعب هذه الوسائل دورا هاما و مميزا في تحقيق التنمية السياسية على النحو التالي:

إن وسائل الاتصال من المصادر الأساسية التي يستقي الفرد منها معلوماته السياسية.

تلعب وسائل الاتصال دورا هاما في عملية التنشئة السياسية، فهي تعمل على تغيير الاتجاه و المعتقد، و تشارك في تكوين القيم السياسية من خلال العمل كقنوات توصيل بين النخبة و الجماهير و بالعكس مما يؤدي إلى تأكيد قيم الثقافة السياسية السائدة و دفع الجماهير للاهتمام بالسياسة، و إشراكها في عملية اتخاذ و طرح القرارات و البدائل للحوار.

و هكذا تعمل أدوات الإعلام من خلال مزاياها في ارتباط وثيق مع التنمية السياسية على دفع الأفراد نحو المشاركة السياسية و توسيع نطاقها و تعميقها و مساعدة الجمهور على فهم المؤسسات السياسية الجديدة، و خلق اتفاق عام حول القيم الأساسية في المجتمع. كما تعمل وسائل الاتصال على خلق مناخ إعلامي ملائم لزيادة المشاركة السياسية.

كما تساعد وسائل الاتصال على تكوين رأي عام من خلال تزويد الجمهور بالأخبار و المعلومات و الحقائق، و من خلال استخدامها كقنوات للتعبير السياسي و نشر أفكار و آراء و النخبة الحاكمة و المعارضة.

و تساعد وسائل الاتصال على تغيير الاتجاهات غير المرغوبة و تثبيت تلك المرغوبة إن العلاقة بين العمليتين السياسية و الاتصالية علاقة جوهرية على نحو مميز، فلو كان عالم السياسة يقوم على القوة، فإن من يملكون القوة و يميلون إلى

ممارستها لابد من نقل رغباتهم إلى من يتوقعون الاستجابة لهم، و إذا كان علم السياسة مبني على المشاركة فلابد من إيجاد وسائل لنقل مصالح و رغبات مطالب المواطنين إلى القادة. و لو كان عالم السياسة يقوم على الشرعية فلا بد من وجود الوسائل التي تعبر رمزيا عن القيم و المعايير لمثل هذه النظم و أفعال السلطة ليتم الحكم عليها.

إن وسائل الإعلام تلعب دورا سياسيا و تأسيسيا في المجتمع علاوة على تزويد الأفراد بالمعلومات، فهي تؤثر على خيارات النخبة و الفاعلين السياسيين، لذا تعطي الدول اهتماما كبيرا لتحديد الهيئات المسئولة عن وسائل الإعلام.

و يكفي للدلالة على أهمية وسائل الاتصال أن أي محاولة لتغيير نظام الحكم في دولة ما بالقوة تبدأ بالسيطرة على وسائل الإعلام كخطورة لضمان النجاح للنظام الجديد. و بصفة عامة إن من يملك وسائل الاتصال في النظم السياسية المعاصرة يؤثر و يوجه إن لم يسطر مباشرة على السلطة و إن اتساع سيطرة النظام السياسي ترتبط بالسيطرة على وسائل الاتصال.

2. العلاقة بين المؤسسات السياسية و الإعلامية:

يشير الأستاذ محمد حسين هيكل إلى تشابك و تعقد العلاقة بين الصحافة و سلطة الحكم بتقرير أن الصحافة هي جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية في أي بلد.

و هناك أبعاد ثلاثة لدراسة العلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام هي:

1- تأثير السلطة على وسائل الاتصال، بمعنى دراسة كل الوسائل الرسمية و غير الرسمية و العمليات التي تؤثر من خلالها على وسائل الاتصال مثل التشريع و

الترخيص للعمل و الإجراءات القضائية و الإمساك بالمعلومات و حظر النشر و الضغوط الممارسة على وسائل الاتصال و خصائص انساق المعلومات و الأفراد و المسئولين عن تقديم المعلومات للقائم بالاتصال.

2- تأثير وسائل الاتصال على السلطة أي السبل التي تؤثر بها الوسائل الإعلامية على الحكومة و الموظفين الرسمين و سلوك جمع المعلومات و الأفراد القائمين بجمع الأخبار و استخدام أو منع المعلومات و تثير التغطية الإعلامية الاهتمام بمسائل معينة و الأولوية العامة.

3- طبيعة أخبار وسائل الاتصال، كمؤسسات داخل نسق اجتماعي و مضمون رسائلها أو أسلوب عملها و موقف القائمين عليها و خصائص الإعلاميين و العوامل المهنية و التكنولوجية و الملكية.

إن الاعتماد المتزايد من جانب النسق السياسي على وسائل الإعلام في نشر ما يريد جعل من دراسة العلاقة بين المؤسسات السياسية و المؤسسات الإعلامية ضرورة لفهم التأثير المتبادل و الآليات و الروابط التي تحكم العلاقة بينهما و نستعرض هنا الأسس العامة لهذه العلاقة:

تسعى النخبة الحاكمة إلى إحكام سيطرتها على وسائل الاتصال لضمان المساندة لتوجهاتها و تهميش أي معارضة لها و من بين أساليب السيطرة:

أ ـ الملكية: حيث يختلف نظام الملكية لوسائل الاتصال إلى أنماط مختلفة يصنفها ناميروس إلى أربعة نظم هي:

نمط تديره الدولة : حيث تمارس الدولة أقصى درجات السيطرة المالية و البرامجية و تديرها الوزارة المختصة و ينتشر هذا النمط في دول العالم الثالث.

نمط التعاونيات و الهيئات العامة: حيث تتمتع وسائل الإعلام باستقلال ذاتي في ظل ميثاق عام تضعه الدولة و أبرز سماته عدم التدخل الحكومي في عمل هذه الوسائل، و ينتشر هذا النوع في الدول الديمقراطية مثل هيئة الإذاعة البريطانيةBBC في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و أيرلندا الشمالية.

نمط المشاركة للمصلحة العامة: و يسود في إيطاليا و السويد و سويسرا حيث تدير وسائل الإعلام شركات خاصة مع السماح للحكومة بنصيب كبير من أسهم هذه الشركات.

نمط المشروع الخاص: حيث تدار وسائل الإعلام من قبل شركات خاصة و تقوم الدولة بتقديم التسهيلات في التراخيص و الطاقة و الترددات و ينتشر هذا النمط في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب ـ التمويل: فهناك عدة طرق لتمويل وسائل الإعلام منها فرض الرسوم مقابل البث أو الضرائب أو الإعلان أو الدعم، و كلما زاد اعتماد وسائل الإعلام على التمويل الحكومي زادت درجة السيطرة السياسية عليها.

ج ـ التحكم في مصادر وسائل الإعلام و مضمونها: فتكاليف جمع الأخبار و متابعتها أصبحت باهظة، إضافة إلى المعوقات القانونية التي تواجه عملية نشر المعلومات، و تردد درجة التحكم وفق طبيعة النظام القائم.

د ـ التحكم في اختيار القائمين على وسائل الاتصال و تفضيل الأفراد محل الثقة على الكفاءات و هذا العامل يرتبط بالإيديولوجية التي يتبناها المجتمع سواء كانت تقوم على التعددية أو تؤمن بالفردية و السيطرة و عدم استقلالية المؤسسات.

ه ـ درجة التكامل بين السياسيين و الإعلاميين خصوصا عندما يكون بعض أعضاء النخبة الإعلامية هم في نفس الوقت أعضاء في المجالس التشريعية أو المؤيدين لأحزاب معينة و يعملون لصالحها مهما يزيد من درجة التكامل بينهما.

طبيعة العقيدة التي تنظم عمل المؤسسات الإعلامية حيث تلعب الإيديولوجية للقائمين بالاتصال دورا رئيسيا في حركة وسائل الاتصال ضد السلطة أو معها.

العلاقة بين الأحزاب و وسائل الاتصال، حيث تتوقف درجة الانحياز لحزب معين على الأسس الإجرائية لتشجيع التحزب.

إن فاعلية النظام السياسي ترتبط بنظام اتصال كفء و فعال، و إن قدرة و كفاءة كل منهما تنعكس على الآخر و تحدد إيديولوجية النظام السياسي موقع نظام الاتصال فيه.

و عموما هناك عدة مستويات لتناول العلاقة بين النظام السياسي و نظام الاتصال هي على مستوى الفرد حيث تترك وسائل الاتصال تأثيرا كبيرا على المواطن في تشكيل تصوره للسياسية و على مستوى الجماعة فإن وسائل الاتصال لها وظيفة إعلامية تهدف إلى تحقيق التأييد للنظام السياسي و استمرار الجماعة السياسية و عدم انقسامها و الحفاظ على قواعد اللعبة السياسية. أما على مستوى النظام السياسي ككل فيؤثر نظام الاتصال على فعالية أدائه لوظائفه المختلفة مثل التنشئة السياسية و

التجنيد السياسي و التعبير عن المصالح و صنع القرارات، كما أن أي تطور في وسائل الاتصال يؤثر على وظائف النظام السياسي و قدراته.

كذلك تقوم وسائل الاتصال بوضع احتياجات الأفراد و الجماعات أمام صانعي القرار، و تساعد وسائل الاتصال على كشف المصالح المستترة و الحاجات و المطالب السياسية و إبرازها و بلورتها.

3. أهمية وسائل الاتصال في النظم السياسية : تختلف أهمية وسائل الاتصال باختلاف النظم السياسية و البيئة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تعكس البناء الذي تعمل فيه و تؤثر عليه و يؤثر فيها.

أ ـ وسائل الاتصال في النظام الليبرالي : في النظم الليبرالية يعبر نظام الاتصال عن آراء متنافسة و يطرح البدائل و يجعل للفرد حق التأييد أو المعارضة، كما يكون تدفق المعلومات أسرع و تسمح هذه النظم للقطاع الخاص بالمساهمة في وسائل الاتصال مع حد أدنى مع تدخل المحكومة و تشجيع المنافسة الحرة و يكون تمويل هذه الوسائل من الإعلانات. و تقوم هذه الوسائل بمراقبة عمل السلطة، و تقديم المعلومات و المعرفة إلى الجماهير و تعد الوسائل الهامة للتعبير عن المصالح.

ب ـ وسائل الاتصال في النظام الشمولي : في النظم الشمولية تحتكر الدولة كل قنوات الاتصال و تسيطر عليها بل و تدمجها في النظام السياسي الداخلي، و تسعى لضبط و رقابة كل القنوات الرسمية و غير الرسمية كجزء من احتكار القوة و تهدف وسائل الاتصال إلى الدعاية و تأكيد قيم الإقناع بشرعية النظام السياسي و دفع الجماهير إلى سلوك يعبر عن هذا الموقف أي ينظر إلى وسائل الاتصال كهياكل

لتعبئة تساهم و تؤثر في القدرات الرسمية الإستراتيجية و التنظيمية، و تسيطر عليها الإيديولوجية بدرجة واضحة.

و يسعى نظام الاتصال في الدول الشمولية إلى الدعاية و الإثارة و التنظيم الجماهيري و التعليم و خدمة التنمية الوطنية، و يتم على الأعلى المستويات في الدولة و الحزب هو الذي يشرف على تنفيذ الخطة.

الدول النامية لاحظ العديد من الباحثين أن المسلك الشيوعي في استخدام وسائل الاتصال في التنمية كان أكثر جاذبية لكثير من دول العالم الثالث؛ حيث تقوم وسائل الاتصال بدور كبير في تعبئة الجماهير و تفسير الإيديولوجية الرسمية و تغليب وظيفة الدعاية. و يقوم الاتصال في هذه الدول بالمساعدة في تحقيق وحدة الشعب و تقوية نفوذ الدولة و تأييد الأهداف القوية، و تبرز في الدول النامية أشكال متعددة من سيطرة السلطة تختلف باختلاف مرحلة الطور. و تميل الدول في العالم الثالث إلى تقييد حرية المناقشة، و تسعى إلى استخدام وسائل الإعلام لتنظيم التأييد الشعبي لسياسات الدولة. و يدعي قادة هذه الدول صعوبة ترك حرية وسائل الاتصال لأنها تشتت جهودهم و يفرضون السيطرة عليها.

ثالثا: دور وسائل الإعلام في الحملات الانتخابية و صنع القرار السياسي

دور وسائل الإعلام في الحملات الانتخابية : نجد أن قيمة إسهام وسائل الإعلام في فاعلية و تأثير الحملات الانتخابية ليست واحدة كما نجد أن دور وسائل الإعلام الجماهيرية مفيدا للحملات الانتخابية الثلاثة الأولى لكنه أساسي و ضروري لا غنى عنه بالنسبة للحملات الانتخابية على المستوى القومي.

و لا يستطيع المرشح السياسي أو قائد الحزب تنفيذ حملة انتخابية محسوسة على المستوى القومي في غياب وسائل الإعلام الجماهيرية.

و زادت في السنوات العشرين الأخيرة أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في الحملات الانتخابية الأمريكية نتيجة العديد من التطورات، حيث صار من الممكن لمرشح غير معروف نسبيا أن يصبح نجما لامعا في جميع أنحاء البلاد إذا حظي بالتغطية التليفزيونية و الصحفية الملائمة.

و لأهمية وسائل الإعلام في الحملة الانتخابية أصبح المرشحون يخصصون حوالي 60 % من ميزانية حملتهم لشراء الإعلانات و البرامج الدعائية في التلفزيون إلى جانب غيره من وسائل الإعلام الأخرى.

و من ناحية أخرى أجريت بعض الدراسات عن تأثير وسائل الإعلام على السلوك السياسي للأمريكيين، و خلصت تلك الدراسات إلى ما يلي:

يزيد التعرض لوسائل الإعلام من النقاش السياسي.

التأثير المدعم لوسائل الإعلام أكبر من التأثير المحول و المقصود بالتأثير المدعم هو الذي يقوي الموقف أو الاتجاه أو السلوك لدى الناخبين، و المقصود بالتأثير المحول هو الذي يغير موقف الناخبين من حالة إلى حالة، أي من المعارضة إلى الحياد أو من الحياد إلى التأييد.

كما تقدم وسائل الإعلام الأنباء و التعليقات على القضايا بشكل أكبر مما تطلبه الجماهير العامة و هكذا فإنها تعمل على تسييسها.

الإعلام و صنع القرار السياسي: تؤكد الدراسات الحديثة في علوم السياسة و الاتصال السياسي، أن وسائل الإعلام أصبحت تشكل قوة كبيرة في المجتمع، و يمكن أن تلعب أدوارا سياسية عبر ما تنقله من مواد إعلامية، كما أن لها أثرها البالغ في علمية صنع القرار السياسي.

و يمكن أن تتعدد الوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام في الحياة السياسية المعاصرة فهي تلعب دور في تشكيل مفاهيم الرأي العام و تصوراته و تزوده بالمعلومات السياسية و التي تشكيل هذا الرأي إضافة إلى خلق التماسك بين جميع أفراد المجتمع في المواقف و الأزمات السياسية الخطيرة و عند الحاجة إلى اتخاذ قرارات مصيرية، و في إيجاد الإدراك أي أن تقوم وسائل الإعلام بتوضيح الاتجاهات و السلوكيات المقبولة و ذات القيمة و ذلك من خلال تلقين ما الذي تعده الجماعات المسيطرة لها و ما الذي تعده غيرها غير مهم كما توضح كيفية ارتباط الأحداث السياسية المختلفة مع بعضها البعض.

و قد أدت ثورة الاتصال إلى زيادة فاعلية الدور الذي تضطلع بع وسائل الإعلام في الحياة السياسية من خلال عوامل عدة أبرزها :

تزايد أعداد المتلقين الذين يتعرضون لوسائل الإعلام.

ثقة المتلقون بمصداقية ما يعرض عليهم من معلومات.

سعي هذه الوسائل الإعلامية لاستقطاب و جذب أكبر أعداد من المتلقين.

الكم الهائل من الرسائل الإعلامية الذي تبثه وسائل الإعلام مما يجعل المتلقي يعتمد عليها في تفسيره للأحداث السياسية.

و تبقى عملية صنع القرار السياسي من أبرز العمليات السياسية التي يكون لوسائل الإعلام الدور الأكثر فاعلية فيها. فصناع القرار السياسي قد يلجئون إلى استخدام هذه الوسائل من أجل إبراز مطلب سياسي ما ليبدو و كأنه مطلب عام كي يظهروا و كأنهم في هذا القرار يستجيبون للمطالب الشعبية أي أن صناع القرار السياسي هذا وظفوا وسائل الإعلام من اجل تشكيل رأي عام مساند لقراراتهم كما أن التأكيد على مسألة معينة في وسائل الإعلام يؤدي إلى بروزها لدى الرأي العام، كما يأتي الجانب الآخر في تأثير وسائل الإعلام في الصنع لقرار السياسي من كون هذه الوسائل أداة ناقلة للمعلومات السياسية إلى صناع القرار و الرأي العام على السواء و أي تشويه لتلك المعلومات قد يكون له تأثيره على صنع القرار السياسي، كذلك قد تصل إلى الرأي العام بعض المعلومات المشوهة بخصوص صانع القرار و يؤثر هذا على مواقفه اتجاه صناع القرار.

يقول " جيمس بيكر" أن استخدام وسائل الإعلام قد ساعد في تغيير طبيعة عمل صانعي السياسة، حيث يستطيعون الآن و كما فعلنا نحن باستخدام وسائل الإعلام في إيصال الرسائل عن طريقها بدلا من إرسالها بالطريقة القديمة بواسطة السفراء و القنوات الدبلوماسية.

و يرى " ريجارد هاس" مساعد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش في مجلس الأمن القومي الأمريكي: " انه لم تعد بك حاجة إلى أن تسمع البيانات عن طريق الوثائق الدبلوماسية ما دام بإمكانك أن تشاهد وزير الخارجية على شاشة التليفزيون و هو يدلي بهذه البيانات و ما أعنيه بالتليفزيون هو شبكة CNN التي أصبحت مصدرا مهم جدا للمعلومات " .

إن شمولية و سرعة الأخبار لا سيما كما تنقلها CNN (تصريح عن جيمس بيكر) تطالب رجال السياسة بردود فعل سريعة اتجاه الأحداث رغم عدم تكاملها بسبب كونها آنيا و أحيانا تكون منقولة بشكل خاطئ و أيا كان شكل هذا النقل قد أصبح من الصعوبة الآن حجب أو منع نقل المعلومات أو الأنباء و الأحداث و لذلك فهي تترك أثارها الواضحة على توجهات الرأي العام و من ثم مواقفهم مع أو ضد أي قرار سياسي في المجتمع.

رابعا: تتطور للاتصال السياسي

شهد مجال الاتصال السياسي تطورات في الأربعين سنة الماضية ليس في مجال البحث العلمي فقط، بل امتدت لتشمل الإصدارات العلمية المتخصصة و التدريس في الجامعات و المؤسسات التعليمية و التخصص المهني و الممارسة التطبيقية في المؤسسات المتخصصة، مثل مراكز البحث و الدراسات السياسية و الإستراتيجية. ففي مجال البحوث بدأت في الخمسينات الميلادية من هذا القرن و كان الاهتمام منصبا على موضوعات ذات علاقة ذات وثيقة بالاتصال السياسي مثل تأثير التلفزيون في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1952 و تقويم الأثر المصاحب لاستخدام أساليب الدعاية و تحليل مضمون اللغة السياسية المستخدمة في الانتخابات.

و قد تنوعت موضوعات البحث في مجال الاتصال السياسي في السنوات التي تلت منتصف هذا القرن، و بلغت الذروة في اهتمام الباحثين و المتخصصين بها و بخاصة حملتي الاتصال و العلوم السياسية. ففي عام 1972 أصدرت مجموعة من أساتذة الاتصال في الولايات المتحدة الأمريكية قائمة ببلوجرافية بأسماء بعض الدراسات و البحوث التي أجريت في مجال الاتصال السياسي بلغت أكثر من ألف دراسة علمية و بعد ذلك بعامين. أي عام 1974.

قام ثلاثة من الباحثين الأمريكيين المتخصصين في الاتصال السياسي بحصر البحوث و الدراسات التي تناولت الاتصال في الحملات الانتخابية السياسية في

الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الأخرى فكان مجموع ما استطاعوا حصره من البحوث و الدراسات يزيد عن 1500 دراسة متخصصة. هذه الدراسات و غيرها من البحوث التي تلتها و بخاصة في عقد الثمانينات الميلادية من هذا القرن لم تعد مقصورة على البحث في موضوع الاتصال السياسي كأحد المتغيرات التي تدرس العلاقة بين الحكومة و المجتمع فحسبه، بل توسعت لتشمل موضوعات متعددة و متنوعة مثل اللغة السياسية، الخطابة السياسية ، الإعلان السياسي، الدعاية السياسية، المناظرات في وسائل الإعلام. و وسائل الاتصال التنشئة السياسية، الحملات الانتخابية، الرأي العام للدول و الحكومات، الحركات السياسية، العلاقة في الحكومة ووسائل الاتصال، و غير ذلك من الموضوعات التي تفرضها الظروف التي تمر بها المجتمعات المعاصرة .

المراجع

- ابراهيم امام: الإعلام والاتصال بالجماهير، القاهرة، 1969
- احمد بدر: الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية، القاهرة، 1998.
- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
- ادوين امري وآخرون: الاتصال الجماهيري، ترجمة: إبراهيم سلامة، القاهرة، 2000.
- اماني محمد قنديل ، نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1980 .
- ثروت مكي: الإعلام والسياسة وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، القاهرة، 2005.
- جمال مجاهد: الرأي العام وقياسه، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة،2006
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: العلاقات العامة والإعلام، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997
- د. طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، جامعة بغداد، 1986.
- د.بطرس غالي،د.محمود خيري عيسى .المدخل في علم السياسة.القاهرة .1995
- د.عدنان السيد حسين. نظرية العلاقات الدولية.دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت،2003.

- د.محمـد السـيد سـليم. تطـور السياسـة الدوليـة في القـرنين التاسـع عشر والعشرين.منشورات جامعة القاهرة،2002.
- د.محمد علي العويتي، أصول العلوم السياسية.عالم الكتب،القاهرة،1981.
- د.منـذر الـدجاني، د.محمدسـليمان الـدجاني. السياسـة نظريـات ومفـاهيم.دار بالمنوس، عمان،1993.
- د.وصـال نجيـب العـزاوي، مبـادىء السياسـة العامـة. دار أسـامة للـنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2003.
- د.وليد عبد الهادي العويمر، مبادىء العلوم السياسـية. دار زيـد الكـيلاني للـنشر والتوزيع، 2005.
- شرودر ، كنتريك ، دافيد : التسويق السياسي – ترجمـة عـلي مقلـد – منشـورات عويدات – بيروت – لبنان – سلسلة زدني علماً 2007 .
- صلاح خليل أبو أصبع: الاتصـال الجماهـيري، دار الشروق للـنشر والتوزيـع،ط1، الأردن، 1999
- عبد الحكيم عبد اللـه عمر مكارم: دور وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي، مصر، 2009.
- عبد الرزاق محمد الدليمي ، إشكالية الإعلام و الاتصـال في العـالم الثالـث،عمان، مكتبة الرائد العلمية،2005.
- عبد السميع غريب: الاتصال والعلاقـات العامـة في المجتمـع الحـديث، مؤسسـة الجامعة ،1996.

- عزيزة عبده، الإعلام السياسي والرأي العام: دراسة في ترتيب الأولويات،القاهرة، 2004.

- فؤاد علي احمد: الاتصال السياسي في الاحزاب الكوردية الاتحاد الوطني الكوردستاني نموذجا، السليمانية، 2009.

- كرم شلبي: معجم المصطلحات الإعلامية، بيروت، 1994.

- كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت 1987 .

- مجد هاشم الهاشمي: الإعلام الدولي والصحافة عبر الاقمار الصناعية، عمان، 2003.

- محمد بن سعود البشر: مقدمة في الاتصال السياسي، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997.

- محمد بهجت كشك : العلاقات العامة والخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1998.

- محمد سعد السيد أبو عامود ، الاتصال الجماهيري وصنع القرار السياسي ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1989 .

- محمد عبد الحميد – نظريات الإعلام واتجاهات التأثير – عالم الكتب – القاهرة – 1997 .

- محمد علي العويني ، العلوم السياسية ، دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1988 .

- محمد علي العويني: الإعلام السياسي العربي المعاصر، القاهرة، 1985.
- محمد منير حجاب : أساسيات الرأي العام، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2 ، القاهرة، 2000
- محمود حسن اسماعيل: الاتصال ونماذجه، مصر، 2003.
- مورس ديفرجيه .الاحزاب السياسية. دار النهار للنشر، بيروت،1972.
- نظام بركات ، مبادئ علم السياسة ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان ، 1989 .
- هاني الياس خضر الحديثي .في عملية صنع السياسي الخارجي. دار الرشيد للنشر،1982.
- هربرت، ا، شيللر، المتلاعبون بالعقول: ترجمة عبد السلام رضوان، الكويت، 1999.

الفهرس



الاتصـال السيـاسي

دار امجد للنشر والتوزيع

عمان- الأردن- شارع الملك حسين مقابل مجمع الفحيص
جـوال: 0796914632 - 0799291702
هاتف:4652272 فاكس4653372
dar.almajd@hotmail.com
dar.amjad2014dp@yahoo.com

تصوير

أحمد ياسين

9 789957 990152